

الأستاذ: محمد نجيب الحجام
فقيد جريدة ملفات تادلة
جريدة معتمدة لدى الأمم المتحدة
milafattadla24.com
ⵜⴰⴷⵍⴰ ⵎⵍⴼⴰⵜ
جريدة أسبوعية مستقلة شاملة ـ تصدر مؤقتا نصف شهرية تصدر من بني ملال وتوزع وطنيا ـ مديرة النشر: نعيمة خلفاوي. ـ مدير التحرير: حسن إسماعيلي ـ العدد 552 من 01 الى 15 يناير 2025 الثمن: 4 دراهم

ما الذي يجعل من "قانون الإضراب قانونا تكبيليا" ؟

حميد مجدي: منسق شبكة تقاطع للدفاع عن حقوق الشغيلة في حوار مع جريدة ملفات تادلة:

"الجميع يعرف أن أرباب العمل هم الذين يأخذون بزمام الحكم في المغرب، وبالتالي فهم الذين يمررون القوانين التي تلائم مصالحهم"

قاشى م الكبير: عضو المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم ـ التوجه الديمقراطي

قانون تنظيمي للإضراب أم لأسواق العبيد؟

عبد اللطيف أهنوش: الكاتب الجهوي للنقابة المستقلة للممرضين بجهة بني ملال خنيفرة:

"القانون الذي مرروه بأقصى سرعة ليس بقانون تنظيم لفعل الإضراب، بل هو قانون لتنظيم الرعب في صفوف العمال"

عزوز خونة، عضو المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في حوار مع ملفات تادلة بشأن قانون الإضراب

هذه الحكومة لا تمثل الشعب وسنمارس جميع الأشكال بما في ذلك الإضراب العام

المملكة المغربية
وزارة العدل
محكمة الاستئناف ببني ملال
المحكمة الابتدائية بني ملال
قسم قضاء الأسرة

إعلان عن ملخص حكم

تبليغ عدد: 2024/6604/1031
ملف أحوال شخصية (تحجير) عدد: 2024/1623/56
حكم بتاريخ: 2024/07/29
تحت عدد: 189

يعلن السيد رئيس مصلحة كتابة الضبط لدى المحكمة الابتدائية ببني ملال أن الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية ببني ملال بتاريخ 07/ 10/ 2024 في القضية أحوال شخصية عدد 56/ 1623/ 2024 حكم عدد 189 بين السيدة:
- مليكة حميسو عنوانها: أولاد حمدان الدار الجديدة زنقة 8 الرقم 7 بني ملال
ينوب عنها الأستاذ حسن زمزمي المحامي بهيئة بني ملال
وبين: محمد نبيل: الساكن بأولاد حمدان الدار الجديدة زنقة 8 الرقم 7 بني ملال
وبحضور:
- وكيل الملك بالمحكمة الابتدائية ببني ملال
- السيد القاضي المكلف بشؤون القاصرين
والقاضي بما يلي:
حكمت المحكمة بجلستها العلنية ابتدائيا وحضوريا في حق المدعية وبمثابة حضوري في حق المدعى عليه:
في الشكل: بقبول الدعوى
في الموضوع: بالتحجير على المدعى عليه "نبيل محمد" للخلل العقلي ابتداءا من تاريخ هذا الحكم والإشهاد على أن والدته المدعية أعلاه هي الولية الشرعية عنه لرعاية شؤونه مع ترتيب الاثار القانونية على ذلك وبتعليق هذا الحكم بمقر هذه المحكمة وبلدية بني ملال ونشره بجريدتين أكثر رواجا مع تحميل المدعية الصائر.

الامضاء:
رئيس المصلحة
بتاريخ: 2024/11/20

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
جهة بني ملال خنيفرة
اقليم بني ملال
جماعة سمكت

إعــــــــــلان

يتشرف رئيس جماعة سمكت، قيادة ايت الربع، دائرة قصبة تادلة، إقليم بني ملال أن ينهي إلى علم العموم :
أنه قد وضع بمقر جماعة سمكت سجل المنافع والمضار لإنشاء وحدة لتربية الدواجن بالمكان المتواجد باموساوي دوار ايت داود إبراهيم، ايت داود اموسى فوق العقار المسمى "اموساوي" في اسم السيد: محمد حمداني.
ويتعين على كل مواطن يرغب في إبداء رأيه حول هذا المشروع أن يدلي بملاحظاته في هذا السجل طيلة خمسة عشر (15) يوما.

ابتداء من تاريخ 01 يناير2025 وذلك خلال أوقات العمل المعتادة.

في: 25 دجنبر 2024
رئيس جماعة سمكت
بوعزى أوحي
رئيس المجلس الجماعي
جماعة سمكت

ROYAUME DU MAROC
MINISTERE DE L'INTERIEUR
REGION BENI MELLAL KHENIFRA
PROVINCE BENI MELLAL
COMMUNE SEMGUETT

ANNONCE

Le président de la commune de Semguett, caïdat Ait Robaâ, cercle Kasba Tadla, province de Beni Mellal, a l'honneur de porter à la connaissance du public qu'il a mis à disposition au siège de la commune de Semguett le registre d'enquête commodo-incommodo, ainsi que l'avis relatif à la réalisation du projet d'élevage avicole sise à Mazaria Ait Daoud Brahim, lieu-dit " AMOUSSAOUI", à Chevais, sur le territoire de la commune de Semguett. Au nom du monsieur : HAMDANI Mohamed.

Tout citoyen souhaitant s'exprimer ou faire des objections le faire dans ce registre y affectant dans 15 jours. Du 01 Janvier 2025. Pendant les heures habituelles de travail.

Le 25 décembre 2024

Président BOUAZZA OUHI
Président Du Conseil Communal
Commune SEMGUET



جريدة ملفات تادلة تصدر عن مؤسسة ملفات تادلة للتواصل والاشهار

مديرة النشر: نعيمة خلفاوي
milafattadla@gmail.com
+212 666 283 603
مدير التحرير: حسن اسماعيلي
ishassan@msn.com
المراسل المقيم بالأمم المتحدة:
عبد القادر عبادي
سكرتيرة التحرير: عاصيم نزهة
المستشار القانوني: محمد اعبودو
هيئة التحرير:
بناصر زيكزي، خالد أبو رقية، محمد لغريب، نادية مصلوح، نعيمة خلفاوي، بديعة أيت بن عدي، حمزة، إشراق الريحاني، رضوان السعيدي، عبد الكريم جلال.
كتاب الأعمدة:
ع.الحكيم برنوص، التهامي ياسين، خالد البكاري، عائشة العلوي، بناصر زيكزي، أحمد حفظي
القسم الإداري والمالي: نعيمة خلفاوي
التصفيف والإخراج: عاصيم نزهة
القسم الرياضي: نادية مصلوح، سعيد عيلول
تصوير: أ. ف. ب، و. م. ع، أيس بريس
مندوب الرباط: عبد الحق الريحاني
الهاتف: 0668471294
0661457700
السحب: INTEPRIMA
ملف الصحافة: 91/3431
الإيداع القانوني: 91/84
الترقيم الدولي : 1113013
المراسلة: صندوق البريد 94 بني ملال
الهاتف الثابت: 0523484454
البريد الالكتروني:
milafattadla@gmail.com
الادارة والتحرير:
حي الأدارسة الزنقة 2 رقم 25 بني ملال
الهاتف : 0672071311
رقم اللجنة الثنائية: ج.أ.ع/06/044
الحساب البنكي
145090212118033639001802
البنك الشعبي وكالة العرصة
بني ملال





افتتاحية

يبدو أن تطمينات يونس السكوري وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات في حكومة عزيز أخنوش، وعضو حزب الأصالة والمعاصرة الذي تعهد بتعديل قانون الإضراب بشكل مشترك مع النقابات والبرلمان، لم تتعد كونها تمويها وتنويما لربح وقت، أكيد، لن يستثمر في شيء مجدي، اللهم خلق مزيد من التوتر وهدر الفرص.

لم يتأخر ما انخرطت فيه الحكومة بطبيعة الحال عن إشعال فتيل الاحتجاجات في الأوساط النقابية والمجتمع المدني "الرافضين" والمصرين على عدم إبعادهما كشركاء عن الإسهام في إيجاد الحل وأن لا يستهجن باقتراحاتهما و برأيهما في قضية مصيرية، مثل الحق في الإضراب والاحتجاج والرفض، من قبيل ما أقبلت عليه الحكومة بمساعدة أغلبيتها لحبك خيوط وتوقيت إعادة طرح مشروع القانون التنظيمي للإضراب على طاولة النقاش، حيث حشدت "تصويتا ديمقراطيا مطلق الأغلبية" يدعمه سيناريو محبوك التنزيل، بعد تحييد المعارضة السياسية والنقابية العالقة في كارثية ظروفها الداخلية، وعجزها المزمن الموسوم بنقص الإرادة والفعل القمينين للرد المناسب على التهميش واستجماع القوى لتعديل الكفة وحفظ الحقوق، على الأقل إلى حين.

سارعت الحكومة إذن، إلى عرض مشروع القانون التنظيمي للإضراب أمام مجلس النواب، ودفعت بسرعة فائقة تجاه المصادقة عليه مساء يوم الثلاثاء 24 دجنبر 2024 واعتبرت الموضوع منته ديموقراطيا .

وسارعت أيضا المعارضة، فيما أتيح لنا الاطلاع عليه، إلى اتخاذ خطوات وردود أفعال متباينة منها نداء الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد الذي دعا عموم الأجراء والموظفين والمستخدمين ومكونات الحركة النقابية والحقوقية والأحزاب السياسية المناضلة للمشاركة الفعالة يوم الأحد 2 دجنبر 2024 في المسيرة الاحتجاجية " رفضا لقانوني الإضراب و التقاعد"، وكذلك الوقفة الاحتجاجية الإنذارية التي خاضتها مكونات جبهة الدفاع عن الحق في ممارسة الإضراب أمام البرلمان بالرباط يوم الثلاثاء 17 دجنبر 2024 من أجل التنديد بما أسمته "محاولات الحكومة المتكررة، تمرير مجموعة من القوانين الاجتماعية خارج التوافق والتفاوض عبر "مؤسسة الحوار الاجتماعي"، وأيضا القرار الصادر عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بتنظيم مسيرات جهوية يوم الأحد 5 يناير 2025 في عواصم الجهات، احتجاجا على مشروع القانون التنظيمي للإضراب الذي " يحافظ حسب المركزية، على جوهر تقنين المنع والتضييق على حق يضمنه الدستور والمواثيق الدولية، و يجسد ضربا ممنهجا للحريات النقابية، ويفضح خلفيات عدم المصادقة على الاتفاقية الدولية الأساسية 87 ".

يجب التذكير أيضا أنه قد سبق لأغلب مكونات المعارضة الحالية، باستثناء الاتحاد الاشتراكي - الذي لم يكن مشارك أنذاك في الحكومة، لما كانت في حكومة عبد الإله بنكيران بقيادة حزب العدالة والتنمية، أن تقدمت باقتراح نفس القانون التنظيمي للإضراب، الذي سهر على تحضيره السيد عبد السلام الصديقي، عضو في حزب التقدم والاشتراكية، ووزير التشغيل والشؤون الاجتماعية أنذاك. كان هذا الاقتراح مسنودا أيضا من طرف حزب الحركة الشعبية المشارك في الحكومة ومن طرف حزب الأحرار الملتحق بالحكومة، بعد انسحاب حزب الاستقلال.

وقد قطع مشروع إخراج القانون التنظيمي للإضراب للوجود أشواطا عدة، يمكن الرجوع للإحاطة بمجملها إلى تحقيب ذ. الحسين لعنايت، المنشور أمامه وإلى مواد أخرى متضمنة بملف العدد، قبل أن يصل إلى نحن بصدده اليوم.

أما ما أثار اهتمامنا بشكل خاص، ونحن نتتبع بعضا من النقاش الدائر حول الموضوع، هو ما دونه ذ. لحسن صابير على صفحته في الفايسبوك، ومفاده أنه :

" في غمار نقاش قانون الإضراب، لأول مرة أقرأ اعتراف الحكومة بوجود ممارسة منهجية ل"شراء الإضراب" لتيسير كلفة التسريح من العمل،

"ولاد الك... ديال شي نقابات عمرهم ما اعترافوا بجرائمهم تحت مسمى "النضال"، وأنهم كانوا يسرحو مع النعاج ويباتو مع الذيب"، وياما شردت أسر بسببهم .

وبعضهم لا يدافعون عن الإضراب باعتباره سلاحا دفاعيا في يد الشغيلة، بل باعتباره "سلعة" في سوق النخاسة العمالية تجني من وراءها بعض مافيات البيروقراطية النقابية منافع مادية وامتيازات في سوق المقايضات، لذا فالحاجة لإخراج قانون النقابات بالغة الحيوية لتطهير الحقل من الطفيليات الانتفاعية، عبر مأسسة آليات ديمقراطية ورقابية تضمن الحد الأدنى من نظافة اليد والضمير والإرادة النضالية".

طبعا ما أحوجنا لقوانين خاصة بالمؤسسات الحيوية، تخرجها من سطوة "الطفيليات المنتفعة"، وتؤسس لقابلية التقنين والمحاسبة وتوضح الأدوار بكل شفافية وتضبط المسؤوليات،... لكن ما دام الجو المرجاوي نشيط مستمر ومناسب لانتعاش الطحالب الساهرة على التطبيق الحرفي لإملاءات المؤسسات النقدية الدولية والمجتهدة في فرضها عنوة على أرض الواقع دون الرجوع للقواعد من أجل الحوار والتشاور والمنبطحة حد الزحف أمام تعليمات من يرعى فسادها، فلا يسعنا إلا أن نضع أيدينا على قلوبنا في انتظار هبة نفس ولاء خاص للوطن وصحوة كرامة وانتماء، تقدس المبدا وتحث على الواجب وتصون المطالب وتحصن الحقوق وترص الصفوف، وتفهم أن منطق الصراع يقتضي العمل على تكوين طبقة واحدة وبناء جبهة واحدة تجمع الشتات وتقطع مع سرطان الريع السياسي والنقابي المتفشي في جسد التنظيمات الجماهيرية وترفع تحدي تأسيس جبهة عمالية موحدة تستمد مشروعيتها من المجتمع ومن قواه وتنظيماته، وتقطع بحزم مع "واقع سياسي ونقابي أصبح فرجة" مضحكة مبكية، يبدو فيه تجار الأزمات المقتاتون على فتات موائد ما سماه الأستاذ لحسن صابير "منهجية شراء الإضراب، مشخصون مرموقون في مسرحية دنيئة المقاصد رديئة الإخراج وعديمة الانتماء".

طبعا، لسنا ممن يهوون التشاؤم والتهويل ويستحلون جلد الذات، بدليل أننا مهما انتقدنا، نبسط للأمل من البطاح أرحبها، لكن توالي الضربات وغياب الجواب عن سؤال :" ما الذي يجعل من "قانون الإضراب قانونا تكبيليا" ؟، يثبط العزم ويثني الإرادة.

متمنياتنا للآتي من الأجيال أن يسعدوا بوطن وبغد أشرق من غروبنا.

الوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بتادلة تعقد مجلسها الإداري



عقدت الوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بتادلة، أمس الخميس ببني ملال، الدورة العادية لمجلسها الإداري، خصصت لتدارس والمصادقة على مشروع ميزانية الوكالة برسم سنة 2025.

وتضمن جدول أعمال المجلس، الذي انعقد بحضور والي جهة بني ملال. خنيفرة وعامل إقليم بني ملال محمد بنرباك، وعامل إقليم الفقيه بن صالح، وممثلي القطاعات الوزارية المعنية، ومنتخبين، والمديرة العامة للوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بتادلة، وأعضاء مجلسها الإداري، مناقشة حصيلة مشاريع الماء الصالح للشرب والتطهير السائل المنجزة خلال سنة 2024، وكذا المخطط التنموي للفترة 2025-2029 لقطاعي توزيع الماء والتطهير السائل، والقانون. الإطار للسنة المقبلة.

وفي كلمته بالمناسبة، أبرز والي الجهة، رئيس المجلس الإداري للوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بتادلة، محمد بنرباك، أن تراكم الخصاص الحاصل على مستوى الموارد المائية بالحوض المائي لأم الربيع كان له تأثير على المخزون المائي السطحي والجوفي بهذا الحوض الذي يعتبر المزود الرئيسي لجهة بني ملال من مياه الشرب و السقي، مشددا على أهمية مراعاة خصوصية هذه الظرفية الصعبة أثناء برمجة و إنجاز مشاريع الوكالة لضمان تزويد الساكنة بالماء الصالح للشرب.

كما أكد على ضرورة بذل المزيد من الجهود من طرف الوكالة للرفع من نسبة إنجاز المشاريع المبرمجة على مستوى قطاعي الماء الصالح للشرب والتطهير السائل، داعيا هذه المؤسسة إلى مضاعفة جهودها للرفع من مردودية شبكات التوزيع للحفاظ على المياه المعالجة والصالحة للشرب، مع الحرص على القيام بحملات تحسيسية لترشيد استعمال هذه المادة الحيوية.

من جهتها، قدمت المديرة العامة للوكالة عرضا حول منجزات ومؤشرات المؤسسة برسم سنة 2024 في قطاعي الماء الشروب والتطهير السائل.

كما استعرضت مشروع ميزانية الوكالة لسنة 2025 لقطاعي توزيع الماء والتطهير السائل، والمخطط التنموي للفترة الممتدة من 2025 إلى 2029.

وقد صادق المجلس الإداري للوكالة المستقلة الجماعية لتوزيع الماء والكهرباء بتادلة بالإجماع على كافة النقط الواردة في جدول أعماله.

ملفات تادلة 24

إحصاء 2024.. جهة بني ملال خنيفرة تضم 6,9 في المائة من ساكنة المغرب

أفاد المدير الجهوي للمندوبية السامية للتخطيط بجهة بني ملال خنيفرة، رشيد التورسي، بأن عدد السكان القانونيين بهذه الجهة يصل إلى مليونين و525 ألف و801 نسمة، أي ما يعادل 6,9 في المائة من ساكنة المملكة.

وأوضح التورسي، خلال اجتماع عقده مؤخرا لعرض نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024، أن معدل النمو الديمغرافي السنوي وصل إلى 0,20 في المائة ما بين 2014 و 2024، بينما انتقلت نسبة التحضر بالجهة من 1,49 في المائة في 2014 إلى 8,50 في المائة خلال 2024.

وأضاف خلال الاجتماع الذي ترأسه والي الجهة، عامل إقليم بني ملال، محمد بنرباك، بحضور رؤساء المصالح الخارجية والأمنية بالجهة، أن المؤشر التركيبي للخصوبة أصبح في حدود 1,95 طفل لكل امرأة.

كما سجل التورسي حدوث تحسن في نسبة تمدرس الأطفال المتراوحة أعمارهم بين 6 و11 سنة والتي بلغت 2,96 في المائة؛ مبرزا أن هذه النسبة تحسنت أكثر لدى الفتيات (انتقلت من 3,89 في المائة إلى 4,95 في المائة)، في حين أن نسبة الأمية تراجعت بـ7 نقاط، إذ انخفضت من 1,93 في المائة في 2014 إلى 0,32 في المائة في 2024.

وبخصوص التحديات الاقتصادية، أشار المدير الجهوي إلى تراجع عدد السكان النشطين الذين يبلغون 15 سنة فما فوق؛ موضحا أن هذه النسبة التي كانت في حدود 7,43 في المائة سنة 2014 لا تتجاوز حاليا 3,73 في المائة.

وفي ما يتعلق بالإحصاء الاقتصادي، تفيد العملية الكبرى الأخرى التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط في هذا المجال (عملية الخرائطية للمؤسسات الاقتصادية) بأن العدد الإجمالي للمؤسسات النشطة يصل إلى 83 ألف و999 مؤسسة، 1,81 منها مؤسسات ربحية، أي ما يعادل 68 ألف و724 مؤسسة.

من جانبه، أكد بنرباك على ضرورة استثمار هذه المعطيات لتحسين المؤشرات السوسيو- اقتصادية والتنموية للجهة وتوجيه مشاريع التنمية.

ودعا والي الجهة كافة الأطراف المتدخلة ورؤساء المصالح الخارجية إلى المشاركة الحثيثة في تنفيذ مخططات عمل ملموسة، من أجل تلبية احتياجات الساكنة وضمان نمو متناسق ومستدام.

ملفات تادلة 24

خنيفرة تحتضن الدورة العاشرة لـ "المهرجان الدولي للقصة القصيرة "

احتضنت مدينة خنيفرة، يوم 27 دجنبر الماضي، فعاليات الدورة العاشرة لـ «المهرجان الدولي للقصة القصيرة «الذي نظمته »جمعية الأنصار للثقافة«، بشراكة مع مركز الأبحاث السيميائية والدراسات الثقافية بالمغرب.

وأضحت فعاليات هذه التظاهرة الثقافية التي تنظم بدعم من وزارة الثقافة والمجلس الإقليمي وجماعة خنيفرة تحت شعار »الهوية والذات في السرد العربي«، موعدا سنويا للتبادل الثقافي واللقاء بين رواد الأدب والفن ومواكبة الدينامية الثقافية التي تعرفها المدينة.

وتميز حفل افتتاح هذه الدورة بعرض شريط توثيقي لمسار القاص «محمد العتروس«، والإعلان عن نتائج المسابقة القصصية «دورة القاصة ربيعة عبد الكامل«، و أيضا نتائج المسابقة الشعرية »دورة شاعر الضفة الأخرى قاسم لوباي«، بالإضافة إلى القيام بجولة في معرض الكتاب واللوحات الفنية والتشكيلية والصور الفوتوغرافية.

كما عرفت هذه التظاهرة الثقافية، تنظيم جلسة نقاش حول التجربة القصصية لمحمد العتروس، علاوة على جلسة للقراءات القصصية بمشاركة عدد من المبدعين المغاربة.

وشارك في هذه الدورة عدد من المبدعين والمبدعات والنقاد من كافة ربوع المملكة.

واختتمت هذه الدورة، بتكريم وتوزيع شهادات تقديرية على عدد من الفعاليات على الصعيد المحلي والوطني والعربي.

ملفات تادلة

"الصناعة التقليدية تراث أصيل وقاطرة للتنمية المحلية"



تحت هذا الشعار، افتتح، يوم الأربعاء 25 دجنبر ببني ملال، المعرض الإقليمي للصناعة التقليدية، المنظم بمشاركة 70 عارضا من مختلف جهات المملكة.

وحضر الافتتاح كاتب الدولة المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، لحسن السعدي، ووالي جهة بني ملال-خنيفرة، محمد بنرباك، ومنتخبين، وممثلي هيئات مهنية وفعاليات المجتمع المدني.

ويهدف المعرض، الذي تنظمه الغرفة الجهوية للصناعة التقليدية بني ملال-خنيفرة بشراكة مع وزارة السياحة والصناعة التقليدية، إلى الرفع من مكانة الصناعة التقليدية المغربية، وتسليط الضوء على الصناع التقليديين المغاربة في الحفاظ على التراث الوطني، فضلا عن تحفيز الاقتصاد المحلي وتشجيع المنتجات المحلية.

ويضم المعرض مجموعة من المنتجات التقليدية مثل النسيج، الخياطة، الطرز التقليدي، الحلي، النقش على الخشب، الفخار، الصناعات الجلدية، والزليج البلدي، بالإضافة إلى العديد من التخصصات التي تبرز براعة الحرفيين المغاربة. كما يضم المعرض بعض المنتجات المحلية التي تشتهر بها جهة بني ملال-خنيفرة، مثل الكسكس والزعفران.

ملفات تادلة

المبادرة الوطنية واللحمة الاجتماعية والعاصفة

حذر البنك الدولي في شهر غشت الماضي من إمكانية حدوث توترات اجتماعية في المغرب في حال لم تتم رفع نسبة النمو وزيادة فرص الشغل بمعدل متسارع خلال السنوات العشر المقبلة دون وقبل وبعد هذا التحذير من البنك الدولى كتب وقيل ووقع الكثير من التوترات الاجتماعية بوطننا الحبيب والذي يجمع الكل مدنى ورسمي على اتساع دائرة الفقر وتدنى الخدمات الضرورية ليصل الحرمان إلى شرائح عريضة من الطبقة الوسطى.

هذه الطبقة التي تجمع كل علوم الاجتماع البشرى على أنها تشكل اللحمة ومحور التماسك والاستقرار الاجتماعى لارتباطها عضويا بالطبقات والشرائح الدنيا وهى تقدمية بطبيعة مصالحها إذ تسعى دوما لتحسينها وتطويرها وحمايتها مما يجعلها دوما في موقع التصدي لجشع ونهم الطبقة السائدة والطغمة المهيمنة التي تسعى إلى امتلاك و ابتلاع كل البلاد والعباد.....

إذن فقوة الطبقة الوسطى مؤشر على الاستقرار الاجتماعي وسلامة تشكله وكذا التطور المستديم للنمو، ودون عناء نلاحظ التزايد المتصاعد للضربات التي لم تقتصر على الفئات الدنيا بل طالت هذه الطبقة ليصبح التشكل الاجتماعي يتجه في أفق هيمنة أقلية على أجل إن لم نقل كل الموارد والخيرات الحيوية للبلاد مقابل أغلبية ساحقة تزداد فقرا وحرمانا ومرضا وجهلا... بوتيرة سريعة مما يجعل التوتر الاجتماعي واقعا معيشا وليس تنبؤا، بل التنبؤ يصلح في قياس درجات التفجر والتصادم.

في هذا الإطار تعتبر المبادرة الوطنية للتنمية البشرية محاولة لإعادة اللحمة ومداواة الجراح قبل التعفن ومهما يكن التقدير لأثر المبادرة وحتى لا توصف بالعدمية على الكل دعمها وتفعيلها ولو من باب إعادة الروح والثقافة الوطنية والتكافل والتضامن الاجتماعي وتجنب القطيعة داخل المجتمع الواحد وإعادة الاعتبار للعوامل الداخلية في القدرة على صناعة القرار والتوجه أمام تحول العوامل الخارجية إلى قوة حاسمة في صناعة القرارات والتوجهات الداخلية باسم العولمة والتأهيل وتطوير بنية وأداء الخدمات مما أدى إلى جعل الحق في التعليم والصحة مادة تباع للسكان دون تغطية اجتماعية وصحية وبروز ظاهرة ركوب الأطفال قوارب الموت أو كفرهم بالوطن.

وفي إطار السعي الحثيث والحاد لدى الدولة أكثر منه لدى المجتمع المدني من أجل تدارك الوضع والتحكم فيه ومسايرة الأزمة للتقليل من تفاقمها، يبقى تاريخ2010 يشكل شبحا مخيفا بعد دخول إتفاقية التبادل الحر حيز التنفيذ وتدفق المنتوجات الخارجية بأثمنة زهيدة مقابل إفلاس حتى للمؤسسات الإنتاجية الوطنية الكبرى مما سيزيد الملايين العاملين مقابل قوتهم اليومي لملايين العاطلين المباشرين والمقنعين

هذا الأفق المخيف والمرعب لا يخصنا وحدنا بل يخص مجمل دول العالم الثالث، إذن فالعاصفة وليس التوتر آت والمبادرة أضعف الإيمان، ومتمنياتنا بتكسير غطرسة أمريكا صادقة لما فيها على الشعوب المستضعفة من خير وأمان.

العدد 91/ شتنبر 2005



ذ. عبد الرحمان دحمان

الرحيل المفاجئ

تقديم

شاء القدر أن أطلع على هذا الديوان قبل صدوره، إنه عبارة عن صيحات لابد منها في هذا الزمن العويص ولاشك أن زميلنا يرغب في إزاحة الغبار عن بعض الصور المترامية وراء المحسوس والملموس ليقدم أمام القارئ واقعا مريرا.

فتقلب صوته ما بين صراحة الحس وما تلاحظه العين فجاء التصوير واقعيا وكأنك وأنت تقرأ ما نظمه تعيش لحظاته فتنغمس بكل لهفة فيما أورده.

حامد السمري طالب جامعي

فجأة رحلت ... ففار دمع الناحيات ... الباكيات ... بعد الرحيل

فجأة سكتت ... وكنت تروم السكتات ... فاخترت الركن الظليل

رحلت كمازح ... يعشق خلق المزحات ... فمن ينعش بالنوادر الغليل

أيا رفيقا ... وخليلا لعمر راح وفات ... فبعدك من يصبح الخليل

رحلت قصيا ... جرك الردى مسافات ... فما أقسى للموت السبيل

كم لعبنا سويا ... وضمتنا الدور والبيتات ... كم مشينا في الشارع الطويل

غدوا وعشيا ... نطلق سراح الخطوات ... نتهامس بالحديث الأسيل

أيا صديقا ... صدقت في حقه الشهادات ... فأرجت عطر الحب الجليل

تركت الصّنو ... في وجل تهزّه الحسرات ... فغدتها العيون بدمع مثيل

تركت الصّفو ... في نشوة اللحظات ... فاستحالت إلى بكاء وعويل

لن تعود ثانية ... لن نمعن فيك النظرات ... لكن قدْرُك في البصائر ثقيل

عليك الرحمة دانية ... فآسرح في شعب الجنات ... وأنهار خلد جاريات تسيل

حسين أيا رفيق ... بل: حسن الخلق والصفات ... نم قريرا يا أيها الجميل

ديوان
لمن تهدى الورود
دحمان عبد الرحمن

ذ/ عبد الرحمان دحمان

ثقافة الهنديَة

حسَن الرّحيبي



لقدْ جلَب البُرتغاليون نبات الصّبّار من الميكْسيكْ وجنوب الولايات المُتّحدة ، مُباشرةً بعْد اكْتشاف كريسْتوفْ كولومْبوسْ أمريكا سنة 1492 ، إذ كانَ السّكّان الأصْليون ، أوْ منْ أَطْلق عليْهمْ الهنود Les indiens، اعْتقاداً منْه بأنّه وصَل إلى الهنْد ، وقدْ كانوا يعيشونَ على فاكهة الصّبّار cactus، ويخْتزنونه لأكله طول السّنة كما روىٰ مصْطفى بنْحدّو الأزموري الذي سافر للمكسيك سنة 1520 ، أوْ stépanicoكما سمّاه البرتغاليون ، المغربي الذي غزا جنوب الولايات المتحدة ، أو ما يُسمّى حالياً بالتّكْزاس، لهذا سمّى المغاربة هذه الفاكهة ب " الكرْموسْ الهِنْدي " أوْ "كَرْموسْ النّصَارى " تمييزاً لهُ عن " كرْموس المسْلْمين " آيْ التّينْ ، وقدْ دخل في الأكل والثّقافة المغْربية ، وغنّى عليه المغاربة أغاني شعْبية هزْلية مُضحكة نظراً لكوْن الإكْثار منه قد يُؤدي إلى صُعوبة الهضم والإخْراج : كرموسْ النّصّارىٰ ݣالوا غدّارْ !

كما لا زلت أذكر الرجل الذي أتت به زوجته من بنيڤو وقد مدّدته على ظهر الحمار لأنه لم يعد قادراً على الانطوَاء بسبب البودرة السميكة بداخل أحشائه ، وعندما كان يسألها أحد المارة الفضُوليين إشفاقاً ، أو فقط حباً في الاستطلاع :

مال هاذ الراجل آلالّة ؟

عَامريض آسيدي !

خوفاً من الفَضيحة ..

لكنه كجندي سابق في الحرب العالمية الثانية كان ينهرها جهراً وبعنف :

اتّي ݣولي ليهم رَاه مَع...وم بَاش يشوفوا ليَ شي دوَا !

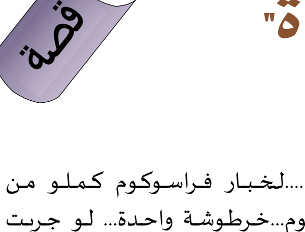
هههههههه..

كان الدوَا هو النّخيض والمغزل وزيت العود ...

لكن كثيرين فقدوا حياتهم لسبب ذلك بسَبب تمزق الأمعاء وصُعوبة الانفكاك إذا لم نقل استحَالته ..

ذ.خالد عبد اللطيف

(تتمة) " نقطة واحدة"



طاق... خرطوشة واحدة، وكأنها تفتح فمها الكبير المشقوق بضحكة مزيفة، الزيف يلعب في العظام النخرة، ولكن من يجرؤ على القول للحيزبون بأن فمك أبخر... تذكرت ما قيل عن الزمن الذي يسرق الأعمار كما يسرق الكحل من العيون، ولكن من صوت الغاب البعيد الذي تبرأ من آهات كلب وارتجافة بندقية، تتوالى الطلقات الجوفاء، مهما يكن وكما قال لك سليمان بائع الحلزون، لا تتردد في زيارة با صالح، وحده سيعلمك الرماية كما علمها للفرنسيين بقصبة تادلة، ركض غريب بلا هوادة بين تلك الكثبان، وأنسجة عنكبوت قرب جدار مهترئ بالقصيبة، خرطوشة متمايلة لا تسمن ولا تغني من جوع، وحده الخنزير البري يرقص ساخرا من تصويبة عرجاء، بفعل رياح هوجاء تلاشت نمنماتها، ذكرتني بنمنمات الوهراني، وبين الفجاج طارت قويع المجدوب التي قال عنها في ديوان "القويع طارت وعلات وحطات فوق عود راشي جميع النسا... والبقية تعرفونها، وحدها الحدأة والقنفذ يهمسان في أذن الغراب، لا تعول على الحيزبون فقد جمعت أسرارها، وفتحت جرابها لاستقبال طريدة حتى ولو كانت بسيسي، ولتبرير الخيبة الطويلة والمدمرة، قالت الخرطوشة للقناص "راه كاينا ظروف"...

هل سنعول على "باليماكو" لتسيير الجلسة، عفوا تسيير الغابة التي قيل عنها أنها "دائما مقلقة" طاق ..ماق... شاق...أنت لم تذق من عسيلتها، لا تطمع في ذلك كما قال لك رحو....رحمها يبس كما يبست أغصان الغابة وأشواكها، لولا الأسلاك يا وحيد القرن لما تبوأت ألان هذه المكانة الرفيعة. نقطة وحيدة يا بن اوى ويتغير المسار، لكن خرطوشتك أفسدت كل شيء، وكشفت عن نواياك التمساحية، وتلك القاصر التي كذبت عليها ورفاقك بحلوى "مانت" أتتك هذه المرة بخبزة شديدة الملوحة، وارتفع ضغطك... ولولا ألطاف الله لقضي عليك.. سقط المطر بعد سنوات من الجفاف، أخرجت الحيزبون حذاءها الطويل.. دست بداخله إبهامها المفلطح كانت هناك عقرب ثخينة... جف الرحم، واختفت أسباب الخصوبة، لذلك ظلت الغابة مقلقة منذ آدم إلى اليوم.

خرطوشة واحدة... ومع هؤلاء القوم لن تشرب جرعة ماء ولا كأس شاي.... الحبة والبارود.... تفجر على زير النساء في مغاراته فقتله. قيل عنه أنه شهيد الفرو .....لم تسعفك لغة موليير في أن تردك إلى كرم حاتم الطائي، ونقطة واحدة يمكنك أن تعمر خيمة أو تخرب جبلا وتهده هدا... بعدما تسلل اليأس إلى قلبك، فتحت الإنجيل وقرأت "أبانا الذي في السموات" ورددت معك ذئاب الوادي "من كان منكم بلا خطيئة فليرمها بحجر"... سمعك المجدوب ترتل من انجيلك وقال لك: في أي منها توجد كلمات المسيح؟ أفي إنجيل مرقس أم لوقا أم يوحنا؟ وبجانب النهر كانت بنات أوى ترقص في دائرة مغلقة على مخلفات الخرطوشة الفارغة.... حينما سقط المطر، هاج النهر وماج، عادت إليه الحياة، وسمع صوت الكورال يردد" مزين النسا بضحكات كون كانوا فيها يدوموا....لخبار فراسوكوم كملو من ريوسكوم...خرطوشة واحدة... لو جربت الأسلاك... وسجن العادر وعكاشة وبويا الجيلالي وسجن لعرجات... وعين قادوس وغبيلة وبولمهاز ....لأصبت الهدف ولكن حامل الخماسية كان يسبح في بركة ضحلة مليئة بالضفادع...

في ليلة شتوية... جاءته امرأة قالت له: وخليفة واش عندك النشاط العلمي، استشاط غضبا... بعدما أفسدت عليه جلسته، فأجابها غاضبا: عندي النشاط الزو..... ضحك من كان في المجلس، أما المرأة فقد علت وجهها حمرة، وفرت لا تلوي على شيء.... نقطة واحدة ... مالك ترتعد... هل تعطي النقط من جيبك، لقد جربت النقطة الواحدة وأهميتها، حين قال لك بائع السفنج... لم تبق ولو نقطة زيت واحدة، فأصابتك حمى القرم، وسقطت محموما لمدة أسبوع.... نقطة واحدة لم تسهل في النسل، قيل له: عليك بالبيض البلدي الرائق ومزجه بالعسل وزيت الزيتون والقرنفل والحبة السوداء والبصل الأحمر والثوم... نقطة واحدة تسببت في انتعاش رحم... ولما قضى منها وطرا... قالت له: يا عيب الشؤم...القيء يجهدني.... التريكة آتية في الطريق. خرطوشة واحدة... قيل لها: العين البنية لا تخطئ في التسديد، عملت النية وفوضت أمرها إلى قناص... لم يصب طريدة بل احرق الغابة.



مليكة أبو الحرمة

التسيير الجماعي في فترة ما قبل الحماية

إن التنظيم الجماعي بالمغرب ليس وليد اليوم، بل إن ميلاده يعود إلى زمن بعيد، منذ ما يقرب من ثمانية قرون قبل الميلاد، وحوالي خمسة عشر قرنا قبل الفتح الإسلامي. لقد عُرف هذا النظام بكل الدول التي حكمت المغرب آنذاك من قرطاجيين ورومان، مرورا بالوندال والبيزنطيين، حيث كانت الجماعة قائمة على أساس واقعي، يعتمد على الأعراف والتقاليد السائدة، إلى أن أُضفي عليها طابع قانوني يستند على الشريعة الإسلامية.

قبل ألف وتسع مائة واثنين وسبعين، في عهد الأغالبة مثلا، سادت بالمغرب المركزية المطلقة، حيث اتسع معنى المخزن، ليشمل كل بنيات الحكومة المغربية من سلطان وجيش وموظفين وعمال وباشوات وقواد القبائل، يضاف إليهم "اصحاب الخنجر"، و"اصحاب الشكارة.

لكن خلال تلك الفترات، التي تقوت فيها سلطة المخزن على الأراضي التي يبسط فيها سيطرته، وُجد شيء من عدم التمركز، وانعدم الشكل الإداري اللامركزي عند القبائل السائبة.

سادت بالبلاد التي بسط المخزن فيها سلطته كاملة وشاملة بواسطة أعوانه غير المتمركزين، وفي جميع الميادين، خاصة منها المالية والجبائية والتجارية. فعُيِّنَ بالمدن خلفاء السلطان، الباشوات، القواد والمحتسبون..

*خليفة السلطان:

يُختار خليفة السلطان من بين أبناء السلطان أو إخوته أو أقاربه، يعين إما على رأس الإقليم الشرقي وعاصمته تافيلالت، أو إقليم الشمال وعاصمته فاس، أو إقليم الغرب وعاصمته مكناس، أو إقليم الحوزوعاصمته مراكش. ويعد الخليفة الممثل الأول للسلطان من الناحية السياسية والإدارية والعسكرية. يباشر الخليفة ممارسة سلطاته عن طريق "مخزن مصغر"، على غرار المخزن المركزي، ويتشكل من حاجب، قائد مشاوري وكتّاب..

وقد يرتقي الخليفة إلى منصب الخلافة والسلطة، كحالة المولى إسماعيل، الذي كان خليفة على الغرب.

*الباشا:

ظهرت تسمية الباشا عهد السعديين، حيث كان التراب المغربي مقسما إلى اثني عشر إقليما، الأقاليم النائية خضعت لنظام عسكري سمي "الباشوية". وفي عهد العلويين، كان الباشا يعين على رأس المدينة.

يعين الباشا من طرف السلطان، لأجل المحافظة على النظام العام في المدن، وهو الذي يسهر على تطبيق الظهائر المولوية، وتعليمات المخزن السلطاني.

يمارس الباشا سلطته التنظيمية بتفويض من السلطان، مستعينا ب"المقدمين"، في الحفاظ على النظام، وفي إعداد "الحركات"، من أجل تحصيل الضرائب المكسية، وفي استقطاب الجند..

*القائد:

يُعيَّن القائد على رأس مجموعة قبلية بأكملها؛ ويختار في الغالب من بين المنتمين إلى العائلات ذات النفوذ في القبيلة.

يساعد القائد في مهامه كل الشيوخ والمخازنية، خاصة فيما يتعلق بالحفاظ على النظام.

ومن الطرائف التاريخية أن القائد يشتري وظيفته من السلطان، ثم يعود إلى محكوميه قصد استرداد ثمنها، عن طريق تحصيل الضرائب، خاصة ضريبة "النايبة": فحصل بذلك الجور، وطغى الراعي على الرعية. لكن مولاي الحسن الأول وضع حدا لذلك الجور، وكسر شوكة ذلك الصنف من القواد.

هذه ليست طريفة، بل هي علقم تجرعه كل من همه أمرها، إن كان للطريفة وجود !!!

*المحتسب:

المحتسب هو الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر، بتفويض من السلطان والخليفة في أسواق المدن، والمحتسب هو واضع أثمان البضائع، والساهر على جودتها، ثم المراقب للموازين، والحامي للمستهلكين، مستندا في ذلك على حكم الشريعة الإسلامية. كما تستند إليه مراقبة النقابات المهنية، يفض النزاعات بين أصحاب الحرف. الذين يعيَّنون من طرفه، وباقتراح من أعضاء النقابات الحرفية.

هل صحيح كان للنقابات وجود خلال فترة ما قبل الاستعمار؟؟؟ أم أن الأمر لا يتجاوز "اقتباس" مفهوم، ليكون أكثر تأدية للمعنى المراد؛ إننا نسافر إلى الماضي، مسلحين بمفاهيم، عسى أن نميط اللثام عن وقائع ولى زمنها وانقضى.

إن الحسبة أهم وظيفة اقتصادية، فلا تستغني عليها أية دولة مهما صغر حجمها، فهي وظيفة الحفاظ على التوازن بالأسواق، وتنظيم العلاقة بين البائعين والمشترين؛ وإثبات العدل، للحيلولة دون الاحتكار والغش.

"حين تمرّدت القبائل، واختارت تسيير شؤونها بنفسها، باعتبار المخزن سلطة استبدادية، لا تعرف غير انتزاعها للمحاصيل والقوت، الذي لا تكتسبه الرعية إلا بشق الأنفس. ونظرا لما امتازت به من مقاومة ذاتية، حاول المخزن عبر مختلف الحقب والظروف تشويه سمعة القبيلة، وإفراغ الجهة المستقلة من مضمونها الحضاري والتاريخي والسياسي، ونعتها ببلاد السيبة."

"و"السيبة" معناها الفوضى، وتتجلى على حد قول المخزن في عدم انضباط وانصياع وانبطاح الجهة لأوامر المخزن، الذي حاول إعطاء القبيلة، خاصة بالريف، قراءة مغلوطة تشوه المفاهيم التاريخية التي تنطلق من العرق، لتؤسس ميكرو-حضارة متينة."

وتحكم قبائل بلاد السيبة هيئة تسمى "الجماعة"، وهي هيئة تضم أعيان القبيلة وتقرر في جميع الميادين.

تعيّن "الجماعة" شخصا من القبيلة لتنفيذ قراراتها، ويسمى "أمغار". وحالما تكون الظروف مواتية ينصّب أحد أعضاء "الجماعة" قائدا على القبيلة؛ وفي هذه الحالة يكون "القائد" الجديد ممثلا للسلطة الدينية للسلطان، وليس للسلطة الدنيوية.

"إذا كان المخزن ينعت هذه القبائل بالبعيدة عن الدين، فإن البحث التاريخي والاجتماعي يؤكد حقيقة انعدام وجود قبائل مغربية ترفض الشرع الإسلامي رفضا باتا"، لكن ابن خلدون يقول متحدثا عن طبائع البدو: "إعلم أن اللهَ سبحانه وتعالى ركّب في طبائع البشر الخير والشر، كما قال تعالى: ﴿وهَديناه النجدين﴾، وقال: ﴿فألهمها فجورها وتقواها﴾، والشَّرّ أقرب الخلال إليه، إذا أُهمل في مرعى عوائده، ولم يهذبه الاقتداء بالدين، وعلى ذلك الجم الغفير، إلا من وفقه الله من أخلاق البشر فيهم الظلم والعدوان بعضهم على بعض، فمن امتدت عينه إلى متاع أخيه، امتدت يده إلى أخذه إلا أن يصدّه وازع، كما قال:

والظلم من شِيم النُّفوس فإن تجِدْ
ذا عفة فلعِلَّة لا يظلم

إلا أنه مع مرور الوقت، سينهج المخزن سياسة لتكسير شوكة القبيلة المستقلة، وعين "أمغار" "القائد" على "القبيلة" كممثل لسلطة المخزن ضمن مجاله الجغرافي، مفوضا بظهير مكتوب يسلم بفاس. ونجح المخزن في تحطيم "اللاتمركز"، وأصبح "أمغار" لا يحظى بتزكية العامة، بل أضحى بين مؤيدين ومعارضين؛ لتشب الحرب بين "الفخدات"، فيتدخل المخزن ليحول ميزان القوى لصالحه.

لكن ابن خلدون يقول: "وتجيء العصبية المُفْضِيَة إلى الهرْج والقتل، فوجب أن يُرجع في ذلك إلى قوانين سياسية مفروضة، يسَلِّمها الكافة، ينقادون إلى أحكامها كما كان ذلك للفرس وغيرهم".

شاع ب"بلاد السيبة" خلال فترة ما قبل الحماية اسم "الزطاط" أو قاطع الطريق، الذي هو آلية من آليات الحماية.

يقول شارل دوفكو في رحلة استكشافه للمغرب، متحدثا عن "الزطاط": " ينبغي أن يكون الزطاط رجلا، وله ما يكفي من القوة لكي يحترم الآخرون وجوده، وينبغي في نفس الوقت، أن تبلغ قوته درجة تجعله مهابا، ويحظى بسمعة عند قومه".

لكن كيف الحديث عن الاستقلالية مع وجود "الزطاط"؟؟؟ رحم الله شاعرا قال:

إن لم تمت بالسيف تمت بغيره فمهما
تعددت الأسباب فالموت واحد

إضافة إلى النفوذ القبلي، يمكن القول إن حماية المسافر والقافلة تقوم على النفوذ الديني و"الزواياتي" تحديدا. يقصد نفوذ الزوايا. هل يجوز نسبة الزوايا، فيقال "زواياتي"؟؟؟

قيل إن الجهوية التي يطالب بها اليوم ليست وليدة اللحظة الآنية، كمقترح وكتصور سياسي واستراتيجي، بل الأمر أكثر من ذلك بكثير، فالجهة معطى قائم منذ ما قبل الحماية، بحيث كانت كل جهات المغرب، خصوصا الريف والأطلس المتوسط، مستقلين عن بلاد المخزن.. ونظام الجماعة لم يترك المجال للإقليم بالظهور كإطار إداري مستقل وقائم بذاته.

أقول إن الإطار الإداري المستقل، القائم بذاته كمفهوم، أوسع من الفترة المتحدث عنها، أليس في ذلك مفارقة؟؟؟

إن مسألة وجود تنظيم إقليمي قبل الحماية أو عدم وجوده قد أدت إلى تباين الآراء حول هذه الفترة، فالبعض ينفي وجوده، وأخر يرى العكس، حيث إن صعوبة الاتصال والمواصلات، واتساع رقعة المغرب دفع المخزن إلى إيجاد تنظيم إقليمي.

تحدثت عن التسيير الجماعي خلال فترة ما قبل الاستعمار اعتمادا على ما صادفته، وتيسر لي من مراجع. لكن ما تم سرده يعتمد روايات تاريخية، وليست حقائق تاريخية. إن القبيلة والقبلية والنعرة والعصبية والعرق مصطلحات حاول الإسلام تبديدها، واستبدالها بوحدة الحق الذي جاء به الإسلام، على لسان سيد الأولين والآخرين؛ فساوى بين الأبيض والأسود، بين العربي والعجمي، وفرق بينهم في التقوى، والتقوى مسكنها القلب.. فهل من مذكر؟؟؟

ثم أقول: إن الجهوية، اللاتمركز، المركزية، "بلاد السيبة"، بلاط المخزن"، الإقليم.. مصطلحات ومفاهيم، يجب أن توكل حدودها (تعريفاتها) إلى المحنكين الدهاة، لا إلى أصحاب إيديولوجيات، مراعاة للدقة، وإنصافا للمصطلح والمفهوم..

الجهوية اليوم، ليست هي "السيبة" أمس، ذاك زمان وهذا زمان، والحال غير الحال؛ فالتمرد غير التبعية؛ الجهوية لا يمكن أن تحضن التبعية والعصيان؛ فللبحر مد وجزر، وللبدر كمال ونقصان، والحق لا يعرف النقيض، والجهوية حضن الولاء والإخلاص، لا التمرد والعصيان. والله أعلم..

مراجع معتمدة:

-عبد الرحمان بن خلدون: المقدمة

-د. المهدي بنمير: الإدارة المركزية والمحلية بالمغرب مع قراءة في حكومة التناوب السياسي برئاسة السيد عبد الرحمن اليوسفي.

-صالح المستف: التطور الإداري في أفق الجهوية بالمغرب، من المركزية إلى التمركز.

-http//www.fikrwanakd.aljabriabed.net.

-http//www.capnador.com.

مليكة أبوالحرمة

بني ملال 2024



المغرب كقضية فلسفية..

ذ. التهامي ياسين

تقديم عام:

نقدم على صفحات جريدتنا ملفات تادلة نص المحاضرة التي كان قد ساهم بها الراحل ذ عبد الكبير الخطيبي في إطار نشاط نظمه اتحاد كتاب المغرب (15/3/1978) بجامعة محمد الخامس كلية الاداب والعلوم الإنسانية. وننشرها تعميما للفائدة في جز أين متتابعين..وتعتبر هذه المحاضرة . في نظرنا .قراءة غنية معرفيا بدلالاتها الفلسفية المختلفة وتساؤلاتها الإشكالية المنهجية الضمنية ، و أيضا بما تضمنته من نقد تفكيكي لأطروحات مختلفة في ثقافتنا السائدة، ومساءلة قوية لسلسلة من المفاهيم السائدة والمهيمنة في الخطاب العربي الفلسفي..يحدد ذ الخطيبي في مداخلته هاته معالم " نظريته النقدية" إن جاز لنا هذا التوصيف كما يتضمنها كتابه المرجعي الرئيسي »النقد المزدوج"، حيث يحاور ويسائل فيها بالتحليل والنقد سلسلة من المفاهيم ليكشف عن خلفيات مو اقف فلسفية هيمنت طويلا في "المجتمع العربي"، مفاهيم ألفنا استعمالها دون تمحيص أو تحليل أو نقد..فبدت للبعض مع الزمن كما لو كانت واضحة بذاتها..كمفهوم التقليد والتراث والمعاصرة والماضي والشرق والغرب..الخ. وكذا طبيعة العلاقة التي تحكم الأنا بالاخر ومفهوم الوحدة والتعدد، والفرق والاختلاف، والتغاير والتراث الخ ..يدفع الخطيبي إلى مساءلة هذه المفاهيم، في كتابه" النقد المزدوج" بالنقد إلى حدوده القصوى، جاعلا منه نقدا شاملا جذريا لكل شيء، بدل إبقائه نقدا أحاديا وواحدا..أو نقدا متموقعا ساكنا في خانة أو موقع واحد ضيق. إن فعل التفكيك هذا الذي يقوم به الخطيبي يجعلنا نقف . في نظره. على تهافت فكر "التمركز الذاتي" أو "الذاتية الحمقاء" التي تطبع كثيرا من القراءات السائدة سواء تعلق الأمر بالمعرفة الفلسفية أو السوسيولوجية في عالمنا العربي، أو تلك السائدة أيضا في الغرب والتي تشكل مرجعا للكثيرين في أبحاثهم.

إن السؤال الدائم في نصوص هذا الباحث صاحب الذاكرة الموشومة.. والذي كان يعشق الكتابة دائما على هامش الشعر، على هامش التاريخ، على هامش الفلسفة..بل على هامش الهامش.. والذي يرفض أن ينعت بالسوسيولوجي أو الفيلسوف.. يظل هو السؤال الذي يؤرقه والثاوي في كل مشروعه ومؤلفاته هو : ما معنى أن أكون مغربيا وماذا يمثل لي المغرب كقضية فلسفية..أي ما هو ذلك المغرب الذي نشير إليه بحماس ؟ وما نحن كمغاربة ضمن مسألة المغرب؟.

الجزء الأول من المحاضرة :

أيها السادة والسيدات (*)

يسعدني أن أوجه تشكر اتي الحارة إلى مكتب اتحاد كتاب المغرب لهذا اللقاء ولهذه الدعوة الكريمة. وهذا اللقاء هو عبارة عن لقاء آخر، لقاء أكثر أهمية، لقاء حول مسألة المغرب كمسألة نظرية جذرية. فالمغرب ليس فقط تلك الأرض التي نمشي فوقها، وذلك الاسم الذي يشير إلى جنسيتنا، فهو أكثر من ذلك، فهو كما بلد وككل قطر يكون بحثا جذريا عن الوجود كوجود عن معنى الوجود كتساؤل لا نهائي ..وهذا التساؤل اللانهائي يسيل في جسمنا وعقلنا بعنف ، لأن التاريخ ، تاريخ الإنسان في هذا الأرض عنف عنيف، يقلقنا ويمزقنا بين الحياة والموت، بين الجمود والإبداع ، بين التراث والمعاصرة. فما هو إذن ذلك المغرب الذي نشير إليه بحماس؟ وما نحن كمغاربة ضمن مسألة المغرب؟ .

كل سؤال يكون بحثا يحاول أن يأخذ من الموضوع المبحوث عنه توجيها ومقياسا للكشف عن ماهية الموضوع وماهية السؤال في آن واحد.. أحسن سبيل للكشف عن الجواب. ومن جهة أخرى يكون الجواب في الأخير سؤالا ضمن سؤال : وهذا ما أشرنا إليه بعبارة " التساؤل اللانهائي" . واحتراما لهذا المبدأ المنطقي ستكون المحاضرة في سلسلة من الأسئلة قد تتجلى في كيان المغرب كمغرب. وهذا التناول التسلسلي يثير السؤال التالي والنقطة التالية : ماه المغرب كتراث وكتقليد ؟ .

1- التقليد والتراث : طبعا هناك آراء كثيرة ومتنوعة ومتناقضة تماما عن مسألة التقليد والتراث، فمنهم من يغالي في مدحه وفي تقديسه وجعله منبعا وأساسا لكل شيء ، ومنهم من يفرط في الهجوم عليه ، مدعيا أن التقليد هو سبب الانحطاط والتأخر ، ومنهم من يحاول التوفيق بين التقليد والاجتهاد بين الحاضر والماضي ، ولكن ماهو التقليد والتراث في رأينا ؟ التقليد هو الرجوع إلى ما نسيناه، وهذا الرجوع هو تحرك الجسم وتحرك العقل، أي الجذور الطبيعية والتاريخية التي تحدد كيان الإنسان. ويجب الانتباه هنا إلى المعنى الحرفي للكلمة تراث، كلمة التراث تعني حرفيا ما يخلفه الميت لورثته، والمغرب كوراثة وجودية يدفعنا إلى التأمل في الجذور الطبيعية والتاريخية. التي تحدد الإنسان المغربي ومسألة التقليد والتراث.

والأصالة لا تنحصر في حدود ايديولوجية معينة، وإنما هي مسألة فلسفية أولية تريد الرجوع الى ما نسيناه من تلك الجذور الطبيعية والتاريخية. فالأصل .أصل أمة، أصل شعب. يكون أصلا مقنعا متجاوزا تماما المميزات السلالية والعرقية.. الرجوع إلى ما نسيناه، نسينا أن الأموات ما زالت تنادينا منذ زمن طويل، نسينا أن كل أمة تتكون من وحدة الأموات والأحياء، ولكن أي أموات؟ وأي أحياء؟ كل حي يعيش مع أمواته الخاصة التي تضمه إليها بحنان أو غير حنان، ونحن أبناء هذا العصر نريد التأمل في مسألة جميع الأموات التي تكون هذه الأرض. تركت الأموات آثارا في الجسم وفي العقل المغربي، وهذه الآثار المتنوعة، منها ما ينتمي الى عصور ما قبل التاريخ، منها ما ينتمي إلى التاريخ البربري والروماني والفينيقي، ومنها ما ينتمي الى تسليم المغرب الى الإسلام وتعريب المغرب بسلام أو غير سلام. ثم هناك ما ينتمي إلى الاستعمار الفرنسي والإسباني خاصة، وإلى الحضارة الأوربية عامة.

هذه الآثار القديمة أو الحديثة، التاريخية أو قبل التاريخ، هذه الآثار تنادينا للحوار معها، فإننا لا نستحق صفة مغربي إلا إذا انطلقنا بدون آراء مسبقة إلى مسألة المغرب في جذوره الطبيعية والتاريخية التي تكون الإنسان المغربي. وهذا الإنسان المغربي لا نراه في نطاق ضيق يجعل من كيانه ميدانا الثرثرة المتعثرة والمتطرفة، ويجعل من المغرب نفسه كلاما فارغا ولا مسؤولا. ويجب الانتباه هنا إلى عبارة " الإنسان المغربي". ما هو هذا الإنسان ؟ ماهي ماهيته؟ فمعروف أن مفهوم الإنسان قد تغير تغيرا ملموسا في القرون الأخيرة، وذلك مع تطور الحضارة الصناعية وتنمية العلوم الحديثة وأن الفيلسوف M.Foucault ميشيل فوكو قال بأن الإنسان كمفهوم قد انتهى دوره، لأنه أصبح موضوعا بلا مركز موحد بلا ماهية موحدة كما كان الشأن سابقا في ميدان اللاهوتية. وربما سيدهشكم هذا الحديث عن التقليد ولكن التساؤل اللانهائي يبدأ بالدهشة والاستغراب. نعم، استغرب المحاضر، استغرب ذلك المحاضر من مسألة المغرب منذ شروق الشمس إلى غروبها، ثم تساءل : هل أنا مغربي ؟ وكيف أنا مغربي؟ ثم شرع بإلقاء المحاضرة، وهو يريد تفكيك الآراء الشائعة عن مسألة المغرب، عن هذا البلد التي تسيل في جسمه وعقله.

وربما كان البعض يسير معه في نفس الطريق بوعي أو غير وعي، ربما كان البعض الآخر يستغرب من هذا المنهج ومن هذا التساؤل اللانهائي. حقا، يكون المحاضر غريبا وشرقيا في مسألة المغرب. لماذا؟ لأن وجود المغرب يكون بين الشرق والمغرب، بين المغرب والمشرق، بين التاريخ وما قبل التاريخ، بين الميتافيزيقا وما يناقضها، بين العرب والبربر، بين الدين والسحر، بين القبيلة والإقطاعية من جهة ورأسمالية من جهة أخرى، بين، بين ...إلى آخره.

خلاصة النقطة الأولى: التقليد إذن رجوع إلى ما نسيناه، وهذا الرجوع يكون مزدوجا باستمرار. وإذن دافعنا في أبحاثنا السابقة عن فكرة النقد المزدوج.

2- مسألة الفرق والاختلاف :

نادانا فر انز فانون F.Fanonقبل وفاته، وكان هذا النداء صيحة قد خلقت في قلوبنا صدى كبيرا، قال : ((هلموا أيها الإخوة! فإن لعبة الغرب قد انتهت تماما، فعلينا، أن نبتكر أشياء جديدة، وأن نعبر سبلا جديدة)).

نعم، أن نبتكر أشياء جديدة، ولكن كيف؟ كيف نستطيع الابتعاد عن الغرب وهو يعيش الآن ضمن كياننا الذاتي؟ كيف نتمكن من التغلب على هذه الحضارة الصناعية الجبارة، وهي تسير في طريق السيطرة المطلقة على العالم؟ وهنا يجب تطبيق التحليل النقدي للآراء الشائعة في ميداننا الثقافي عن مسألة الفرق والاختلاف. ينحصر غالبا هذا الكلام الشائع في آراء مسبقة وساذجة وبسيطة وتحكمية في نفس الوقت ولابد أن نتخلص منها إذا أردنا أن يكون هذا النقاش إيجابيا. وقد أشرنا إليه غير ما مرة فيما قدمناه من الدراسات. ليست هوية الإنسان وحدة، وحدة مغلقة، تكون مضادة تماماً للآخر، ولكن هناك انعكاس مشترك، وعلاقة جدلية بين الهوية والآخر، بين الهوية ومسألة الفرق. فالهوية تتكون من قوى مختلفة، تنطبق الجذور الطبيعية والتاريخية التي تشكل الوجود الإنساني. فالهوية ليست في رأينا ذلك الرجوع الأعمى الى آراء مسبقة. عن مسألة الأنا واللاأنا، عن الهوية والفرق، ليست هذه الهوية الرجوع إلى أصالة عمياء، تمشي في ظلام الفكر. الأصالة في رأينا وفي النقد المزدوج نتساءل عن ماهية الوجود الطبيعية والتاريخية، وعن العلاقة الجدلية بين الأنا والآخر والرجوع إلى ما نسيناه من هذه الجذور الطبيعية والتاريخية.

مازال الكثير منا يعيش في ميدان ما أسميه " التباين الساذج"، التباين الساذج انفصام وهمي بين الأنا والآخر: يتوهم الكثير منا أن الآخر يكون خارج ذاتيتنا تماما وأن " الأنا " وحدة موحدة تخضع أساسا لمقياس الحرية الفردية ، كلام فارغ ومضحك، إن مسألة الوجود أوسع وأعمق من تلك الآراء الشائعة . يجول بنا الكون في رباعية الوجود، بين الآلهة والإنسان، بين الإنسان والأشياء ، بين الإنسان و الإنسان ،بين الحياة والموت، رباعية الوجود مسألة مطروحة للجميع أعربيا أم لا. نعم، نادانا فر انز فانون بقوة وبعنف، نادانا قبل وفاته وهو يعاني مرضا مميتا، أراد فانون الابتعاد عن الغرب المستعمر، عن الغرب الامبريالي ، أراد الابتعاد عن هذه السيطرة وهذا الاستغلال، وذاك لتشق شعوبنا المستغلة سبلا جديدة في ميادين العمل والفكر. وهذا النداء كان انعكاسا لفترة الاستعمار ومازال في حد ذاته منطويا في ايديولوجية قومية ساذجة. لماذا ساذجة ؟ لأن (فر انز فانون) يرى أن الصراع بين الشعوب يخضع في آخر الأمر لمقياس "ماني"، أي صراعا بين الخير والشر ، بالعلم أن الآخر هو منبع الشر، وهذا الموقف غير صحيح.

ونحن نتساءل : ماهو الغرب ؟ ماهو الغرب كغرب ؟ هذا الغرب الذي زعزع كياننا حتى أنه وصل إلى جذور وجودنا ؟ ماهو هذا الغرب الذي نحبه ونكرهه في آن واحد، هذا الغرب الذي نريد محابهته في جميع الميادين؟.(يتبع)

(*)إشارة :في العدد القادم نقدم الجزء الثاني من هذه المداخلة ..



ما الذي يجعل من "قانون الإضراب قانونا تكبيليا" ؟

تقديم:

ظل الحق في الإضراب مكسبا للطبقة العاملة المغربية طيلة عقود من الزمن، وتم التنصيص عليه في أول دستور للمملكة سنة 1962، وكرسته باقي الدساتير اللاحقة التي أكدت عليه كحق بما فيها دستور 2011 الذي شدد على ضرورة سن قانون تنظيمي يحدد شروط وكيفيات ممارسته، لكن اليوم هناك اليوم و لا شك، تحولات كبيرة وجوهرية حصلت داخل المجتمع المغربي، شجعت الحكومة وجعلتها تمر إلى السرعة القصوى لتمرير قانون الإضراب الذي ظل يشكل لغما لم تجرؤ الحكومات السابقة على الاقتراب منه. فالحكومة اعتبرت أن القانون التنظيمي رقم 97.15 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب يروم حماية الشغيلة والمقاولة، ويسعى إلى توسيع دائرة الحريات النقابية، لكن المنظمات النقابية تهم الحكومة بالخروج عن المنهجية المتفق عليها لإخراج هذا القانون إلى حيز الوجود، إضافة إلى بعض القو انين الأخرى التي تهم مصير ملايين العمال والموظفين، وتصف النسخة الحالية لهذا القانون بأنه "تجريبي"، يهدف للحد من حرية التعبير ويمنح الضوء الأخضر للباطرونا لاستعباد واضطهاد الطبقة العاملة، بل وأن تمريره جرى دون إخضاعه لنقاش معمق ودون حصول إجماع حوله من طرف باقي الشركاء/الفرقاء السياسيين والاجتماعيين.

في ملف هذا العدد تابعت ملفات تادلة، في حدود المتاح، أبرز ردود الأفعال التي ر افقت نقاش قانون الإضراب ولا زالت، من خلال حوارات ومقالات وتحليلات لمتتبعين ونقابيين و اكبوا هذا الموضوع.

"قانون الإضراب التكبيلي" ؟

يبدو أن تطمينات يونس السكوري وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والشغل والكفاءات في حكومة عزيز أخنوش، وعضو حزب الأصالة والمعاصرة الذي تعهد بتعديل قانون الإضراب بشكل مشترك مع النقابات والبرلمان لم تتعدى كونها تمويها وتنويمه لربح وقت لن يستثمر في شيء مجدي.

لم يتأخر ما انخرطت فيه الحكومة بطبيعة الحال عن إشعال فتيل الاحتجاجات في الأوساط النقابية والمجتمع المدني الرافض والمصر على إبعاد أي حل يستهجن باقراحاته و برأيه في قضية مصيرية مثل الحق في الإضراب والاحتجاج والرفض، وخاصة لما أقبلت الحكومة بفضل أغلبيتها على حبك خيوط وتوقيت إعادة طرح مشروع القانون التنظيمي للإضراب على طاولة النقاش، وبعد أن حشدت له "تصويتا ديمقراطيا مطلق الأغلبية" وتأكدت من أن سيناريو ظروف المعارضة المحبوك بإتقان قد ادى بها الى وضع العجز المزمن الموسوم بنقص الإرادة والفعل القمينين للرد المناسب على التهميش واستجماع القوى لتعديل الكفة و حفظ الحقوق، على الأقل إلى حين.

سارعت الحكومة إلى عرض مشروع القانون التنظيمي للإضراب أمام مجلس النواب، ودفعت بسرعة تجاه المصادقة عليه مساء يوم الثلاثاء 24 دجنبر 2024 واعتبرت الموضوع منته ديموقراطيا.

بالطبع واكبت هذه الخطوات، فيما اطلعنا علوه، ردود أفعال متباينة منها نداء الجهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد الذي دعا عموم الأجراء والموظفين والمستخدمين ومكونات الحركة النقابية والحقوقية والأحزاب السياسية المناضلة للمشاركة الفعالة يوم الأحد 2 دجنبر 2024 في المسيرة الاحتجاجية " رفضا لقانوني الإضراب و التقاعد"، وكذلك الوقفة الاحتجاجية



الإنذارية التي خاضتها مكونات جهة الدفاع عن الحق في ممارسة الإضراب أمام البرلمان بالرباط يوم الثلاثاء 17 دجنبر 2024 من أجل التنديد بما أسمته "محاولات الحكومة المتكررة تمرير مجموعة من القوانين الاجتماعية خارج التوافق والتفاوض عبر "مؤسسة الحوار الاجتماعي"، هناك أيضا القرار الصادر عن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بتنظيم مسيرات جهوية يوم الأحد 5 يناير 2025 في عواصم الجهات، احتجاجا على مشروع القانون التنظيمي للإضراب الذي " يحافظ حسب المركزية، على جوهر تقنين المنع والتضييق على حق يضمنه الدستور والمواثيق الدولية، و يجسد ضربا ممنهجا للحريات النقابية، ويفضح خلفيات عدم المصادقة على الاتفاقية الدولية الأساسية 87 ".

وقد سبق للمعارض الحالية، باستثناء الاتحاد الاشتراكي، لما كانت في حكومة عبد الإله بنكيران بقيادة حزب العدالة والتنمية أن تقدمت باقتراح قانون تنظيمي للإضراب، سهر على تحضيره السيد عبد السلام الصديقي، من حزب التقدم والاشتراكية وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية آنذاك. كان هذا الاقتراح مسنودا أيضا من طرف حزب الحركة الشعبية المشارك في الحكومة ومن طرف حزب الأحرار بعد أن انسحب حزب الاستقلال من الحكومة.

وقد قطع مشروع إخراج القانون التنظيمي للإضراب للوجود أشواطا عدة، يمكن الرجوع بشأنها لتحقيب ذ. الحسين لاعنايت، المنشور أمامه ولمواد أخرى بملف العدد، قبل أن يصل إلى نحن بصدده اليوم.

وقد اثار اهتمامنا بشكل خاص ونحن نتتبع بعضا من النقاش الدائر حول الموضوع، ما دونه ذ. لحسن صابير على صفحته في الفايسبوك، حيث يقول:

" في غمار نقاش قانون الإضراب، لأول مرة أقرأ اعتراف الحكومة بوجود ممارسة منهجية ل"شراء الإضراب" لتيسير كلفة التسريح من العمل،

"ولاد الك... ديال شي نقابات عمرهم ما اعتارفوا بجرائمهم تحت مسمى "النضال"، وأنهم كانوا يسرحو مع النعاج ويباتو مع الذيب"، وياما شردت أسر بسببهم .

وبعضهم لا يدافعون عن الإضراب باعتباره سلاحا دفاعيا في يد الشغيلة، بل باعتباره "سلعة" في سوق النخاسة العمالية تجني من وراءها بعض مافيات البيروقراطية النقابية منافع مادية وامتيازات في سوق المقايضات، لذا فالحاجة لإخراج قانون النقابات بالغة الحيوية لتطهير الحقل من الطفيليات الانتفاعية، عبر مأسسة آليات ديمقراطية ورقابية تضمن الحد الأدنى من نظافة اليد والضمير والإرادة النضالية".

طبعا ما أحوجنا لقوانين خاصة بالمؤسسات الحيوية تخرجها من وضعها الطفيليات المنتفعة، تؤسس لقابلية التقييم والمحاسبة وتوضح الأدوار بكل شفافية وتضبط المسؤوليات، لكن ما دام الجو المرجاوي المناسب لانتعاش الطحالب التي تسهر على التطبيق الحرفي لإملاءات المؤسسات النقدية الدولية وتجتهد في فرضها عنوة على أرض الواقع دون اعتبار لشرط الالتزام بمنهجية الحوار والتشاور وتنبطح حد الزحف أمام تعليمات من يرعى فسدها، فلا يسعنا إلا أن نضع أيدينا على قلوبنا في انتظار ولاء خاص للوطن وانتفاضة كرامة وانتماء تقدس الواجب وتصون المطالب وتحصن الحقوق وترص الصفوف.

وتفهم أن منطق الصراع يقتضي طبقة واحدة وجهة واحدة تجمع شتات الطبقة العاملة وتقطع مع الربع السياسي والنقابي السائد داخل التنظيمات الجماهيرية وترفع تحدي تأسيس جبهة عمالية موحدة تستمد مشروعيتها من المجتمع ومن قواه وتنظيماته وتقطع بحزم مع "واقع سياسي ونقابي أصبح فرجة" يبدو فيه تجار الأزمات المقتاتون على فتات موائد ما سماه الأستاذ لحسن صابير "منهجية شراء الإضراب، يلعبون مسرحية دنيئة المقاصد و رديئة الإخراج وعديمة الانتماء".

يونس السكوري: مشروع قانون الإضراب يروم حماية الشغيلة والمقاولة وتوسيع الحريات النقابية



يونس السكوري وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات

أكد وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، يونس السكوري، أن مشروع القانون التنظيمي رقم 97.15 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب يروم حماية الشغيلة والمقاولة، وتوسيع الحريات النقابية.

وأوضح السكوري، في معرض تقديمه لمشروع القانون خلال جلسة عمومية عقدها مجلس النواب التي انعقدت يوم الثلاثاء 24 دجنبر، أن هناك عددا من التعديلات تم قبولها، "ليس بناء على اعتبارات سياسية، وإنما لكونها تعديلات منطقية ومعقولة وتستجيب لحاجيات المواطنين"، مشددا على اعتماد منهج التشارك والتوافق مع مختلف التنظيمات النقابية والسياسية.

وبعدما أكد أن هذا النص القانوني يضمن التوازن من خلال حماية الحق في الإضراب وأيضا الحق في العمل، شدد الوزير على أنه لا يمكن السماح بممارسة الشطط داخل المقاولات، كما لا يمكن قبول انقطاع الخدمات عن المواطنين.

وفي سياق حديثه عن تجويد نص مشروع القانون، قال السكوري إنه، إلى جانب منع المشغل من استقدام عمال مكان العمال المضربين، سيتم التنصيص على عدم استقدام أي أشخاص لم تربطهم علاقة عمل بالمؤسسة قبل تاريخ الإضراب، موضحا أن الهدف من هذا التعديل هو الحد من إمكانية لجوء المشغل إلى المتدربين لتعويض العمال المضربين، وذلك من أجل أن يدرك المشغل أن الحوار هو الحل لإنهاء حالة الإضراب.

وفي ما يخص العقوبات، أفاد الوزير بأنه تم إجراء تعديلات جوهرية على مشروع القانون، من أبرزها "إلغاء العقوبات السالبة للحرية التي كانت موجودة في النص السابق"، وحذف الإحالة على العقوبات "الجنائية الأشد"، التي لا يمكن تطبيقها على الإضراب باعتباره "مجرد توقف عن العمل"، مبرزا أنه في حالات مثل تخريب الممتلكات أو المساس بالأمن العام، يتم تطبيق قوانين أخرى.

وأضاف الوزير أنه سيتم تطوير مشروع القانون وتحسينه في مجال العقوبات، ليصبح أكثر توازنا، مؤكدا أن العقوبات المفروضة على المشغل لا ينبغي أن تكون مماثلة لتلك التي تفرض على النقابات، في حال الإخلال بهذا القانون، وذلك للحد من لجوء المشغل إلى أداء العقوبات المالية مقابل عدم أدائه حقوق العمال.

وأشار المسؤول الحكومي إلى أن من بين التعديلات التي عرفها النص، والتي تهدف إلى تعزيز حقوق المضربين، تم منع المشغل من اتخاذ إجراءات تعسفية ضدهم، كالطرد أو النقل التعسفي، طالما أن الإضراب تم وفق القانون.

من جهتها، نوهت فرق الأغلبية بالمنهجية التشاركية وروح التوافق الذي عرفه مسار هذا النص القانوني، حيث اعتبرت أن "كل المراحل التي قطعها مشروع قانون تنظيم الإضراب في مجلس النواب تمثل عنوانا عريضا للأولويات التي تعطيها الحكومة لقطاع التشغيل، خاصة خلال ما تبقى من الولاية التشريعية".

واعتبرت أن هذا "المشروع يتيح للجميع المساهمة من مواقعهم المختلفة في توفير شروط ومقومات السلم الاقتصادي والاجتماعي، وضمان استدامته واستمراريته"، و"خلق مناخ اجتماعي واقتصادي سليم يدعم الاقتصاد الوطني ويعزز فرص التنمية المستدامة".

وأكدت على ضرورة أن تمتد الدينامية وروح المسؤولية التي ميزت دراسة هذا المشروع لبقية النصوص التشريعية المتعلقة بإصلاح منظومة الشغل، وذلك تماشيا مع برنامج الحكومة والتزامها بإقامة حوار اجتماعي مستدام يهدف إلى تطوير القوانين المتعلقة بالشغل.

ومن جانبها، أكدت فرق المعارضة أن "مشروع هذا القانون لم يستجب للانتظارات "منوهة بالمقابل، بالمقاربة التشاركية الواسعة التي نهجتها الحكومة، خلال دراسة هذا المشروع، انطلاقا من جلسات الحوار الاجتماعي مع النقابات ومختلف الفرقاء السياسيين.

وأشارت إلى أن "مشروع هذا القانون لا يزال ينتظر عرضه على المحكمة الدستورية، بعد المصادقة عليه في البرلمان"، مؤكدة أن "هذا المسار المؤسساتي سينتج قانونا تنظيميا معززا للحق في الإضراب، وسيضع حدا للإشكاليات التي شابت مرحلة الفراغ القانوني في الجانب المتعلق بالحق في الإضراب".

و م ع

مصطفى بايتاس: النقاش في مشروع قانون الإضراب لازال مستمرا



قال مصطفى بايتاس الناطق الرسمي باسم الحكومة، مصطفى بايتاس إن النقاش حول قانون الإضراب لايزال مستمرا، بالنظر إلى المحطات المتبقية من المسطرة التشريعية، حيث يرتقب عرضه على مجلس المستشارين، ثم يعود لمجلس النواب في قراءة ثانية عندما تدخل عليه تعديلات، ثم يذهب للمحكمة الدستورية.

وأشار بايتاس خلال الندوة الصحافية الأسبوعية، إلى أن هذا المشروع أخذ حيزا كبيرا في النقاش العمومي قبل المصادقة عليه من طرف مجلس النواب يوم الثلاثاء الماضي، بما في ذلك الحوار بين النقابات والحكومة.

وتوقف المتحدث على المسار والنقاش الذي عرفه مشروع قانون الإضراب خاصة باللجنة على مستوى مجلس النواب، مشيرا إلى أن النقاش والسجال استمر ليلة كاملة دون انقطاع، في نقاش عميق ومستفيض يبرز الأهمية التي يحظى بها هذا القانون التنظيمي والحق الدستوري.

ورغم الانتقادات التي تطال الصيغة المصادق عليها واعتبار المشروع لا يزال تكبيليا لحق الإضراب، فقد سجل بايتاس بإيجابية أن النقاش كان عميقا والحكومة استمعت وتتفاعل بكل جدية ومسؤولية وانفتاح في هذا الخصوص.

وأكد بايتاس أن مشروع قانون الإضراب الذي عرض على البرلمان يوم الثلاثاء 24 دجنبر لا زال سيعرف نقاشا عميقا لأنه مرتبط بموضوع الحريات، مشيرا على أن هذا القانون هو مطلب ظل ينتظره الجميع منذ أول دستور 1962.

ملفات تادلة

مجلس النواب يصادق بالأغلبية على مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالإضراب

صادق مجلس النواب، مساء يوم الثلاثاء 24 دجنبر 2024، بالأغلبية، على مشروع القانون التنظيمي بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب برمته كما عدله وصادق عليه المجلس بعد إعادة ترتيب أبوابه وفروعه ومواده، وذلك بموافقة 124 نائبا، ومعارضة 41.

وشهدت الجلسة العمومية دراسة ومناقشة مجموعة من التعديلات، ضمنها تعديلات جديدة لم تتم دراستها سابقا داخل لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب.

وشملت هذه التعديلات مقترحات قدمها وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، يونس السكوري، وأخرى قدمها نواب برلمانيون، منها تقليص الآجال الموجبة للتبليغ عن تنفيذ الإضراب في القطاع العام أو المرفق العمومي أو القطاع الخاص بالنسبة المهنيين.

ومن أبرز التعديلات الجديدة التي اقترحتها الحكومة والتي تمت المصادقة عليها، إدراج العاملات والعمال المنزليين ضمن الفئات المعنية بالإضراب، حيث أضيفت هذه الفئة إلى الفقرة الثانية من المادة الثانية من مشروع القانون، والتي أصبحت تنص على أنه "يعد إضرابا كل توقف إرادي جماعي عن ممارسة المهنة أو أداء العمل من لدن المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء والعاملات والعمال المنزليين، لمدة محددة، من أجل الدفاع عن حق من الحقوق أو مصلحة من المصالح المرتبطة بتحسين ظروفهم المهنية".



كما شملت تعديلات الحكومة إمكانية اللجوء إلى القضاء الاستعجالي من أجل الإيقاف المؤقت للإضراب، وذلك بإضافة فقرة للمادة 20 تنص على أنه "يمكن للسلطات العمومية المعنية اللجوء إلى قاضي المستعجلات بالمحكمة المختصة من أجل استصدار أمر قضائي بوقف أو توقيف الإضراب مؤقتا في حالة ما إذا كانت ممارسته ستؤدي إلى تهديد النظام العام أو وقف تقديم الحد الأدنى من الخدمة".

جدير بالذكر، أن مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالإضراب شهد مجموعة من التعديلات على مستوى لجنة القطاعات الاجتماعية بمجلس النواب، أبرزها حذف المقتضيات المتعلقة بمنع الإضراب بالتناوب، والإضراب السياسي، إلى جانب حذف "العقوبة الجنائية الأشد" من المواد التي تضمنت هذه العبارة، وكذا العقوبات السالبة للحرية.

ووفقا لتقرير لجنة القطاعات الاجتماعية حول مشروع هذا القانون التنظيمي، فقد بلغ عدد التعديلات التي اقترحتها مختلف الفرق النيابية 334 تعديلا، فيما قدمت الحكومة 56 تعديلا داخل اللجنة.

ملفات تادلة

"الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد" تندد بمنع مسيرتها بالرباط

نددت "الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد" بشدة "المنع التعسفي" الذي طال المسيرة التي كانت ستنظمها ضد ما تصفه بمشروع القانون التكبيلي للإضراب.

وجددت الجبهة، في بيان لها، رفضها المطلق لما أسمته "المشروع التكبيلي والتجريبي للإضراب"، مشيرة إلى أنه قانون استعبادي يجرد الطبقة العاملة وعموم المأجورين من أية وسيلة للدفاع عن الحقوق والمكتسبات والمطالب، داعية في الوقت نفسه بالسحب النهائي له.

واستنكرت الجبهة المنع الذي تعرضت له، يوم الأحد الماضي، مسيرتها السلمية، معتبرة إياه إمعانا من حكومة الباطرونا على فرض الرقابة على الحق في التعبير عن الرأي وعن الاحتجاج السلمي، وسعيا منها لفرض المشروع التكبيلي بالقوة الغاشمة بعد انكشاف مسرحية خلق الإجماع حوله، وفق تعبير البيان.

واعتبرت أن هذا المشروع الذي وصفه بـ "التجريبي" يجعل الحق من ممارسة الإضراب من رابع المستحيلات، ولن يكرس، في نظرها، سوى العبودية والسخرة، ويطلق يد الباطرونا للمزيد من الاستغلال، مضيفة أن هذا المشروع هو ضد حقوق ومكتسبات وتطلعات الطبقة العاملة وعموم المأجورين وضد حقوق الإنسان.

وأعلنت الجبهة عن استمرار نضالها ومعركتها حتى إسقاط هذا المشروع "التكبيلي والتجريبي، مؤكدة أن كل أشكال التضييق لن تزيدها إلا إصرارا على المزيد من النضال والنضال الوحدوي لمواجهة كل "المخططات الرجعية والتصفوية والتكبيلية والتخريبية"، والدفاع عن الحقوق والمكتسبات التاريخية.

ودعت الجبهة العمال والعاملات ومختلف فئات الشغيلة وعموم المأجورين إلى الانخراط القوي في كل الاحتجاجات والنضالات بما يسمح بمواجهة كل التشريعات التصفوية دفاعا عن الحقوق والمكتسبات والمطالب، داعية من جهة أخرى جميع الهيآت السياسية والنقابية الممثلة داخل مجلس المستشارين ومجلس النواب إلى تحمل مسؤولياتها التاريخية.

ونبهت كل القوى المناضلة بالمغرب إلى خطورة التردي العام للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وإلى التداعيات الخطيرة لهذه المخططات التخريبية على مستقبل الطبقة العاملة وعموم الشغيلة، باعتباره مدخلا لشطب الملفات المطلبية المتراكمة لمختلف الفئات والقطاعات العمومية والخاصة ومقدمة لمسلسل جهنمي من التراجعات في مجالات التقاعد وتشريعات الشغل والوظيفة العمومية والتعاضديات وغيرها.

ودعت الجبهة إلى نبذ التشتت وتوحيد النضالات وتجسير التضامن من أجل التصدي للعدوان على مكتسبات الشغيلة وتحقيق مغرب الكرامة والحرية والحقوق والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية.

ملفات تادلة

القوات العمومية تحاصر مسيرة الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد بالرباط



حاصرت القوات العمومية، الأحد 29 دجنبر، مسيرة الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد، بالرباط، والتي كان من المزمع تنظيمها انطلاقا من ساحة باب الأحد صوب البرلمان للتنديد بتصويت مجلس النواب على القانون التنظيمي رقم 97.15 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب.

وبعد الطوق الذي فرضته القوات العمومية، حول مناهضو قانون الإضراب والتقاعد، المسيرة إلى وقفة احتجاجية شاركت فيها تنظيمات سياسية ونقابية وحقوقية وفعاليات رافضة للقانون الذي اعتبروه تكبيليا للحق في الإضراب.

ورفع المحتجون خلال هذه الوقفة الاحتجاجية التي أصروا على تنفيذها، شعارات تعبر عن رفضهم للمضامين التكبيلية لهذا الحق الدستوري والمشروع الذي صادق عليه مجلس النواب وأحيل على مجلس المستشارين، وشعارات أخرى تطالب بسحبه وإعادته إلى طاولة الحوار الاجتماعي، وفتح نقاش مجتمعي موسع حوله.

وعبر المشاركون في الوقفة الاحتجاجية عن استنكارهم وتنديدهم بالمنع الذي تعرضت له مسيرتهم السلمية، معتبرين الأمر إصرارا من السلطات على التضييق على الحريات، وفرض الرقابة على الحق في التعبير عن الرأي والاحتجاج.

وأكدت الجبهة في كلمة لها، تلاها عبد الله اغميمط الكاتب العام للجامعة الوطنية التوجه الديمقراطي، أن مشروع قانون الإضراب يسعى إلى منع الطبقة العاملة من ممارسة حقها الكوني والدستوري في الإضراب، مقابل الاصطفاف إلى جانب أرباب العمل، مشيرة إلى أن المعركة مستمرة حتى إسقاط هذا المشروع، وتحقيق الحق في الإضراب للطبقة العاملة.

وأوضحت الجبهة، أن الحكومة هربت هذا المشروع من الحوار الاجتماعي إلى البرلمان، وتمت المصادقة عليه بمجلس النواب، وهو في طريقه للمصادقة عليه في مجلس المستشارين، وأن مسيرة اليوم هي تنديد بهذا المسار الذي مر به المشروع خارج التوافق المفترض مع ممثلي العمال من النقابات.

وأبرزت الجبهة، أن الصيغة الحالية للمشروع تجعل تطبيق الإضراب على أرض الواقع شبه مستحيل، بسبب عدة مساطر تضرب فعالية هذه الخطوة، فضلا عن العقوبات التي تتهدد المضربين وتصل إلى حد الجنايات.

وأكد الجبهة، أن حكومة عزيز أخنوش اختارت مسارا رجعيا ضد حقوق وتطلعات الطبقة العاملة وعموم الأجراء بخدمتها للباطرونا وسنها قانونا يجهز على حقوق العمال والعاملات في الدفاع عن مطالبهم العادلة والمشروعة.

ملفات تادلة

حميد مجدي منسق شبكة تقاطع للدفاع عن حقوق الشغيلة في حوار مع جريدة ملفات تادلة:

"الجميع يعرف أن أرباب العمل هم الذين يأخذون بزمام الحكم في المغرب، وبالتالي فهم الذين يمررون القوانين التي تلائم مصالحهم"

أجرى الحوار: محمد لغريب



س- كما تعلمون أن الحق في الإضراب تم التنصيص عليه منذ إقرار أول دستور للملكة في 1962، وكرسته كل الدساتير اللاحقة التي أكدت على أن حق الإضراب مضمون بما فيها دستور 2011 الذي شدد على ضرورة سن قانون تنظيمي يحدد شروط وكيفيات ممارسته. لماذا في نظركم كنقابين مناهضين لهذا المشروع تم إخراج هذا القانون في هذه الظرفية بالذات بعد أن ظل في الانتظار لعقود دون أن يكتب له الخروج إلى العلن أو حتى المناقشة أمام المؤسسة التشريعية؟

ج- سؤالك في الحقيقة وجيه، لأنه بالفعل انتظرت الدولة عشرات السنين قصد إصدار القانون التنظيمي لممارسة حق الإضراب، وأعتقد أن السبب الرئيسي يعود إلى ثلاثة أشياء هامة ومترابطة فيما بينها:

أولا، موازين القوى الآن ليست لصالح الطبقة العاملة، والمركزيات النقابية التي من المفروض أن تدافع عنها، ضعيفة للغاية وأكثر مما مضى.

ثانيا، الدولة المغربية مررت بدون مقاومة، قوانين الواحدة تلو الأخرى، خلال العشر سنوات الأخيرة، لا تقل خطورة وإجحافا من قانون الإضراب، من بينها على سبيل المثال لا الحصر، الرفع من سن التقاعد إلى 63 سنة ورفع الاقتطاع من أجور الموظفين وتخفيض قيمة المعاشات، وترسيم العمل المؤقت في القطاع العام، والعمل بالعقدة في الوظيفة العمومية، وتسقيف سن التوظيف في 30 سنة، وتحرير أسعار المواد الأساسية، وتحرير سوق المحروقات، وإقرار ضرائب غير منصفة تماما والتي تثقل كاهل المأجورين والفئات الفقيرة والمتوسطة من الشعب، وخوصصة الجامعات والمدرسة العمومية، والصحة العمومية، والكهرباء، والماء.. إلخ. وتم ذلك دون رد فعل احتجاجي قوي ومتناسب مع خطورة هذه القوانين، وبالتالي من الطبيعي أن يشجع ضعف المقاومة أو انعدامها، نظام الحكم، على مواصلة اكتساحه لمجال الحقوق الشغلية والحريات والمكاسب، التي ناضل لأجلها العديد من الأجراء والمغاربة وضحوا بالغالي والنفيس سنوات طويلة.

ثالثا: ولأن الظروف مناسبة لها أكثر من أي وقت، قررت الدولة إغلاق مجال الاحتجاج الذي تكاثر في الآونة الأخيرة، بسبب الأوضاع الصعبة التي يعيشها المغاربة، على المستوى الاجتماعي والسياسي وعلى مستوى الحريات العامة...

س- أكدت منظمة العمل الدولية، على اعتبار الحق في ممارسة الإضراب حقا أساسيا ومظهرا من مظاهر الحرية النقابية التي تكفلها اتفاقية العمل الدولية رقم 98 بشأن تطبيق مبادئ الحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية، ألا تعتبرون من موقعكم أن عدم مصادقة المغرب على الاتفاقية رقم 87 هو محاولة للتملص من الالتزامات الدولية في هذا الباب، وأن من شأن ذلك الالتفاف على حقوق العاملات والعمال خاصة بعد المعارضة القوية التي أبدتها العديد من التنظيمات النقابية للمشروع؟

ج- بكل تأكيد، فإن حماية مكتسبات وحقوق العمال تقتضي من بين ما تقتضيه طبعا، مصادقة المغرب على كافة المواثيق والاتفاقيات الدولية المرتبطة بالشغيلة.. وللإشارة فقط، فإن الدولة لم تصدق إلا على 65 اتفاقية دولية للشغل من ضمن 911. والحكومة رغم اتفاقها مع المركزيات النقابية سنة 2011، لم تلتزم ولحد الآن بالتصديق على الاتفاقية رقم 87 حول الحرية النقابية.

وحتى وإن كان المغرب قد صادق على الاتفاقية الدولية رقم 98 حول حق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية، وصادق على الاتفاقية رقم 151 الخاصة بحماية حق التنظيم النقابي، والاتفاقية 135 حول حماية ممثلي الأجراء، فإنه لم يتقيد بتنزيل مقتضياتها، وسبق لمنظمة العمل الدولية أن علقت على عدم التزام المغرب بالتطبيق السليم لها.

التصديق على الاتفاقيات الدولية وحده لا يكفي.. لكن أيضا وأساسا، يجب إدماج مقتضيات الاتفاقيات في التشريع المغربي، ويجب التطبيق الفعلي لها في الواقع. وهو ما ليس قائما بكل أسف. فمقتضيات الدستور المغربي، والتشريعات الوطنية المرتبطة بالشغل، لا تتلاءم في مجملها مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقيات والتوصيات الصادرة عن منظمة العمل الدولية..

يجب في هذا الصدد، أن ننتبه إلى أن الدستور المغربي 2011، لا يجب أن يعتمد كقاعدة يعتد بها في صياغة القانون التنظيمي للإضراب، لأنه هو نفسه وكما المشروع التنظيمي، يحرم صراحة فئة عريضة من الفئات الشغيلة، من الانخراط في العمل النقابي.

فقد كانت جميع الدساتير السابقة تتحدث على الأقل على المنظمات النقابية، هكذا، في حين يتحدث الفصل الثامن من دستور 2011 عن "المنظمات النقابية للأجراء"، ليبقى الأمر محصورا في الفئات التي تكون تحت تبعية مشغل واحد أو عدة مشغلين، لقاء أجر. وبالتالي تم حرمان العديد من الفئات الاجتماعية من حق تأسيس النقابة، مثل الطلبة والتلاميذ ومهنيي الطاكسيات والشاحنات والفلاحين والتجار الصغار والباعة المتجولين وصيادي السمك عبر الزوارق والمتقاعدين والمعطلين.. الخ، الذين ليسوا أجراء عند أحد.

كما منع دستور 2011 في الفصل 111 صراحة ودون مسوغ، القضاة من الانخراط وتأسيس منظمات نقابية، وهو ما لم يكن واردا حتى في الدساتير السابقة.

أيضا الدستور المغربي الجديد، حصر دور النقابة في الدفاع فقط عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفئات التي تمثلها، وتم إلغاء دورها "التأطيري" في تنظيم المواطنين وتمثيلهم إلى جانب الأحزاب السياسية والجماعات المحلية والغرف المهنية كما كان في الفصل 3 من دستور 1996. ليكون بذلك قد فصل النضال الاجتماعي الذي يخوضه العمال عن النضال السياسي، قبل مشروع الإضراب الحالي المعروض على البرلمان.

هذا التقييد الذي جاء به الدستور الجديد، لا يتماشى مع أي من المواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب. لذلك لا يجب أن يعتد به بالنسبة لنا كمرجع حقوقي أو سياسي، كما تفعل بعض الإطارات خطأ.

أيضا من بين التشريعات التي تنتهك الحقوق الشغلية المتعارف عليها دوليا، ومن ضمنها الحق في الإضراب، الفصل 288 من القانون الجنائي، الذي يعاقب بغرامة قد تصل إلى 5000 درهم وبعقوبة سجنية قد تصل إلى سنتين نافذة، وإمكانية المنع من الإقامة لمدة قد تصل إلى 5 سنوات، وقد تسبب هذا القانون في اعتقال الآلاف من العمال. والفصل 5 من مرسوم 5 فبراير 1958 بشأن مباشرة الموظفين للحق النقابي. والنظام الأساسي الخاص بمتصرفي وزارة الداخلية الذي يحرم أطر وزارة الداخلية من تأليف نقابة أو الالتحاق بها. والنظام الأساسي الخاص بهيئة موظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج، الذي يمنع موظفي إدارة السجون من أن يؤسسوا أو ينخرطوا في منظمة نقابية.. وغيره من النصوص العديدة التي تتعارض مع المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

س- تتهم بعض التنظيمات النقابية ومنها مكونات الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد، الحكومة بخرق الالتزامات المتضمنة في الميثاق الاجتماعي الموقع بين رئيس الحكومة والمركزيات النقابية، وبتهريب مسودة مشروع القانون وإحالتها على البرلمان دون استكمال الحوار فيه، ألا تتحمل الحركة النقابية، بما تعانيه اليوم من ضعف في التنظيم والتأطير، كذلك نتائج إقرار قانون يهم مصير ملايين العمال والعاملات بالمغرب ويرهنه بيد الباطرونا؟

ج- بكل تأكيد تتحمل المركزيات النقابية مسؤولية كبيرة، بسبب ضعفها النضالي وعدم وضوحها وسوء تدبيرها للحوار الاجتماعي المغشوش مع الحكومة. فلم يحدث في نظري الشخصي، في تاريخ المغرب أن وقعت النقابات مع الحكومة وأرباب العمل، على اتفاقيات وقرارات غير متوازنة ولا متناسبة مع مصالح الطبقة العاملة مثل ما فعلت في السنوات الأخيرة. لتكون بذلك قد أضفت الشرعية على القرارات المجحفة الصادرة عن الحكومة.

فما نعيشه حاليا من تغول للحكومة فيما يتعلق بتمرير قانون الإضراب والتقاعد وتعديل مدونة الشغل وغيرها، يعود في أساسه إلى اتفاق 30 أبريل 2022 و29 أبريل 2024، الموقع بين الحكومة وأرباب العمل والمركزيات النقابية، والذي يلخص مضامينه وأهدافه ويعبر عن روحه في ما أورده الباب السادس من اتفاق 30 أبريل 2022، تحت عنوان عريض: "استكمال الترسانة القانونية لتشريعات العمل وملاءمتها مع تحولات سوق الشغل الوطنية والدولية". مما يعني الإجهاز على الضمانات القانونية للعمال والموظفين على قلتها، والتي تكفل استقرار العمل وحرية ممارسة العمل النقابي.

وقد تجاهلت عن عمد المركزيات النقابية نفسها في هذا الاتفاق، وتنكرت للاتفاقيات السابقة، التي وقعت عليها الحكومات المتعاقبة من قبيل التنصيص، مثلا، على المصادقة على اتفاقية الشغل الدولية رقم 87 المتعلقة بالحرية النقابية، وإلغاء الفصل 288 من القانون الجنائي المنافي لحق الإضراب.. الخ!!

وبناء على هذا الاتفاق المغشوش بين المركزيات النقابية والباطرونا والحكومة، فقد برمجت الدولة فعلا تمرير العديد من القرارات الخطيرة، من بين أهمها:

إخراج القانون التنظيمي المتعلق بشروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب، الذي سيجعل ممارسة حق الإضراب شبه مستحيلة.

الإجهاز على ما تبقى من مكاسب الشغيلة في مجال التقاعد، وتحميل الأجراء والمتقاعدين تبعات نهب وتخريب صناديق التقاعد: يعني، الزيادة في الاقتطاعات من الأجور ومدة عمل أطول ونقص في المعاش.

مراجعة مقتضيات مدونة الشغل. ومن بين المواد المستهدفة في المشروع طبعا، المادة 16 التي تقيد العمل بالعقدة المحدودة المدة، والمادة 62 وما بعدها التي توفر للأجير بعض الضمانات القانونية ضد الطرد التعسفي، والمواد 66 إلى 71 التي تقيد التسريح الجماعي للعمال وإغلاق المقاولات، والمادة 496 التي تحدد الحالات التي يسمح فيها بتشغيل عمال من طرف "مقاولات التشغيل المؤقت" للقيام بـ "أشغال غير دائمة"، والمادة 414 التي تلزم السلطة بتسليم وصل الإيداع فورا للنقابات عند تأسيسها أو تجديد مكاتبها النقابية...

إذا فالضوء الأخضر جاء من النقابات، سواء بإرادتها، أم تم بالتدليس عليها!!

س- من المستفيد من القانون التنظيمي رقم 97.15 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب الذي طالبتم في الكثير من المناسبات بسحبه واتهمتم حكومة عزيز أخنوش بخدمة مصالح الباطرونا، رغم التطمينات التي صدرت على لسان يونس السكوري وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات التي أكدت على حماية الحق في العمل من خلال احترام حق العمال غير المضربين وتعزيز حقوق المضربين، وأن كل التعديلات التي جاءت بها الفرق البرلمانية وكافة الفرقاء تم الأخذ بها؟

ج- المؤكد بالنسبة إلينا أن الفرق البرلمانية لا تمثل لا الأجراء ولا إرادة الشعب المغربي. وليست لديها عندنا أي مصداقية حتى تؤخذ مقترحاتها وتعديلاتها بعين الاعتبار! ونحن في الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد، لا نطالب بتعديل المشروع، ولكن بسحبه كليا من البرلمان، إلى أن يتم التوافق بشأنه. فكل مواده مترابط بعضها ببعض، وملغومة، وتلغي حق المغاربة في ممارسة حق الإضراب، كما هو متعارف عليه في المواثيق والتشريعات الدولية.

والمستفيد الوحيد من هذا القانون، طبعا هم أرباب العمل وأصحاب الرأسمال والحكومة.. فالحكومة المغربية حافظت على جوهر المقترحات التي قدمتها لها نقابة الباطرونا CGEM. والجميع يعرف أن أرباب العمل هم الذين يأخذون بزمام الحكم في المغرب، وبالتالي فهم الذين يمررون القوانين التي تلائم مصالحهم.

تتمة ص 13

عبد اللطيف أهنوش الكاتب الجهوي للنقابة المستقلة للممرضين بجهة بني ملال خنيفرة:

"القانون الذي مرروه بأقصى سرعة ليس بقانون تنظيم لفعل الإضراب، بل هو قانون لتنظيم الرعب في صفوف العمال"



قال عبد اللطيف أهنوش الكاتب الجهوي للنقابة المستقلة للممرضين بجهة بني ملال خنيفرة، وعضو السكرتارية الجهوية للجبهة المغربية ضد قانوني الاضراب والتقاعد، إن القانون التنظيمي رقم 97.15 المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب يتضمن انتهاكات بالجملة وتراجعات خطيرة.

وأوضح أهنوش في تصريح لملفات تادلة، أن الإضرابات المحلية والإقليمية والجهوية في القطاع العام أصبحت جريمة موجبة للعزل والغرامة، وبذلك ستطلق يد المناديب الإقليميين والمدراء الجهويين في القطاع العام على الشغيلة، مؤكدا على أن هذا القانون يجرم الإضراب السياسي والإضراب التضامني، وهو ما يعتبر أيضا تضييقا على مفهوم الإضراب وتجريما واضحا له.

ووصف المسؤول النقابي القانون بـ "التجريبي" للإضراب، ولأنه يتضمن بنود تحد من فعل الإضراب وتذهب له حد التجريم، كما يضيق على الموظفين ويمنح صلاحيات كبرى للمشغل والباطرونا، حيث "يحث على أنه يجب على المشغل أن يمتنع عن الاغلاق الكلي أو الجزئي للمقاولة، وأنه ينص أيضا في بند آخر على أنه ينبغي على الجهة الداعية للإضراب أن تفصل 60 يوم ما بين إعلان الإضراب وخوضه".

وأشار المتحدث أن "الإضراب الذي لا يستنفذ كل الخطوات البيروقراطية الثقيلة يوجب الغرامة والحبس والفصل من العمل دون ضمانات تأديبية، مشيرا إلى أن هذه البنود وأخرى تؤكد بالملموس أن القانون الذي مرروه بأقصى سرعة ليس بقانون تنظيم لفعل الإضراب، بل هو قانون لتنظيم الرعب في صفوف العمال والموظفين والمستخدمين".

واعتبر أن تمرير هذا القانون بهذه الصيغ، يعني أن الدولة تريد إفراغ الإضراب من محتواه، لأن فعل وحق الإضراب يمارس في أغلب الأحيان من أجل التراجع عن الحقوق منها المادية والاعتبارية، وذلك عبر نوع من شلل العمل أحيانا بصيغة استعجالية، يقول أهنوش.

وتساءل المسؤول النقابي، كيف يعقل وكيف يقبل أن يمارس هذا الحق بهذه الشروط المجحفة والتي تقيده وتجرمه، منها المدة المحددة، ومنها الحفاظ على استمرارية المرفق، فهما أمران لا يلتقيان مع حرية الإضراب ولا مع مفهومه، ما يعني أيضا إفراغ الفعل النضالي والنقابة كمؤسسة من محتواها وتقييدها.

وشدد أهنوش في تصريحه، على أن الاضراب يظل دائما وسيلة من وسائل الدفاع إن لم يكن أهمها، والتي تستعمله النقابات والتنسيقيات والموظفين والأجراء من أجل الدفاع عن مطالبهم، مضيفا أن هذا القانون هو ضرب وتجريم لحق كوني وحق دستوري، وهو الحق في الاضراب والتجمهر، مشيرا إلى أن معركة التصدي لقانون تكبيل الإضراب معركة وجودية للنقابة.

ودعا العمال والموظفين والمستخدمين والأحزاب السياسية المناضلة والحركة الحقوقية، للانخراط في محطة يوم الأحد 29 دجنبر وجوبا دون اتكالية، والتي، وفق المتحدث، تعد محطة من المحطات النضالية التي تخوضها الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد منذ توحيدها وتأسيسها.

وقال أهنوش "إما أن نقف جميعا ضد هذا القانون "التجريبي" الذي سيجهز على كل الحقوق والمكتسبات، وعلى السلاح الوحيد الذي بفضله قاومت الطبقة العاملة لقرون وفرضت حقوقها، وإما أن يحول الجميع إلى عبيد لدى الرأسمال ونصبح حفاة عراة".

ملفات تادلة

(تتمة) حميد مجدي منسق شبكة تقاطع للدفاع عن حقوق الشغيلة في حوار مع جريدة ملفات تادلة:

"الجميع يعرف أن أرباب العمل هم الذين يأخذون بزمام الحكم في المغرب، وبالتالي فهم الذين يمررون القوانين التي تلائم مصالحهم"

س- سجلتم كمناضلين بـ "شبكة تقاطع للدفاع عن الحقوق الشغلية" أن مشروع القانون المتعلق بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب يشكل تراجعا خطيرا عن المكتسبات التي حققتها الطبقة العاملة المغربية بعد نضال مرير وطويل، وأن من شأنه تكبيل وتجريم الحق في الإضراب. أين تتجلى هذه التراجعات التي جاءت في المشروع؟

ج- هذا القانون جاء حصرا لوضع حد لممارسة حق الإضراب وليس ضمان ممارسته كما يتم الادعاء. كل مواده ملغومة، وأشير فقط إلى بعض المعيقات والملاحظات:

-لم يشر هذا القانون إلى إلغاء القوانين الزجرية التي تحد أو تضيق من ممارسة حق الإضراب، كما هو الأمر بالنسبة للفصل 288 من القانون الجنائي

-هذا القانون يحصر الإضراب في القضايا المهنية المرتبطة بالمؤسسة التي يشتغل فيها الأجراء.. بمعنى أنه يمنع الإضراب السياسي أو التضامني. (المادة 2)

-هذا القانون يمنع الإضراب غير المحدود مهما كانت أسبابه. (المادة 2)

-الإضراب حتى ولو كان شرعيا وله ما يبرره، هو توقف مؤقت عن العمل لا يؤدى عنه أجر. (المادة 6)

-لا يحق لغير النقابات التمثيلية، الدعوة لإضراب وطني أو إضراب في مرفق عمومي في القطاع العام أو الخاص. بمعنى حرمان التنسيقيات والجمعيات والجهات وغيرها من ممارسة حق الإضراب. (المادة 10)

-استحالة الدعوة للإضراب من قبل العمال أو المهنيين أو الموظفين غير المنقبين الذي يبلغ عددهم في المغرب 97٪ تقريبا، وحرمان أقلية من المأجورين من الدعوة للإضراب: تحديد لجنة الإضراب، وتحرير محضر يوقعه 35٪ من الأجراء توافق على قرار الدعوة للإضراب، ثم عقد جمع عام بحضور ما لا يقل عن 50٪ من أجراء المقاولة لتتخذ القرار. (المادة 11)

-يجوز بحكم المادة 13، للمرفق العمومي أو رب المقاولة أو السلطة المعنية، إحلال عمال غرباء محل المضربين، وضمان استمرار نشاط المقاولة أو المهنة أو المرفق العمومي، في حال تأثير الإضراب على تزويد السوق بالمواد والأنشطة الضرورية، ولأجل توفير الحد الأدنى من الخدمة، ولأجل المحافظة على ممتلكات المرفق أو المقاولة وعدم إتلافها (المادة 13)

-لا يجوز ممارسة الإضراب إلا بإذن من قاضي المستعجلات، إذا لم يوافق رب العمل أو المرفق على تدابير حماية التجهيزات والمؤسسة المعنية بالإضراب (المادة 16)

-يمكن لقاضي المستعجلات وقف الإضراب بناء على طلب رب العمل الذي يدعي عرقلة حرية العمل (المادة 18)

يمكن لرئيس الحكومة وقف الإضراب إذا ارتأى أن هناك مساس بالنظام العام أو حقوق المواطنين: "كل ما من شأنه". (المادة 19)

-يحق للسلطات العمومية اتخاذ التدابير اللازمة لتأمين استمرارية تقديم الخدمات وتزويد السوق بالمواد التي تراها ضرورية (المادة 20)

-توفير الحد الأدنى من الخدمة في عدد من المرافق يفقد الإضراب جدواه، مثل: المحاكم، المالية، المواصلات والنقل، توزيع الماء والكهرباء والمواد الطاقية، مرافق جمع النفايات بجميع أصنافها والتطهير السائل والصلب.. الخ (المادة 21)

-القانون يقصي من ممارسة حق الإضراب: موظفو وزارة الداخلية والخارجية وأفراد وأعوان السلطة والموظفين الديبلوماسيون، وموظفو الجمارك والسجون والقضاة والشرطة.. الخ. (المادة 22)

-القانون حافظ على عقوبات مجحفة جدا وغير متناسبة وغير معقولة، ولم يلغ الفصل 288 من القانون الجنائي

لذلك فإن هذا القانون يشكل تهديدا صريحا للحريات النقابية، ويفقد النقابات أداتها الأساسية التي هي سلاح الإضراب، ويشل حركتها في الدفاع عن حقوق ومكتسبات الطبقة العاملة، ويجب سحبه.

س- يلاحظ المتتبعون أن مناهضة مشروع قانون بهذا الحجم يقتضي تكثيف التنسيق والوحدة وفتح جبهة عريضة مكونة من مختلف القطاعات النقابية، لكن الانقسام ظل سيد الموقف وتشكلت "السكرتارية الوطنية الجهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد" و "جبهة الدفاع عن الحق في ممارسة الإضراب" ألا يشجع هذا الوضع أو التشرذم النقابي إن صح القول، الحكومة وأغلبيتها في البرلمان على تمرير قانون الإضراب والقوانين المرتبطة بإصلاح أنظمة التقاعد في أجواء هادئة؟

ج- صحيح تماما، غير أنه بخصوص الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد، وإزاء الوضع الاستثنائي الذي تعيشه الطبقة العاملة والهجوم الكاسح على مصالحها المباشرة، قامت بمبادرة من بعض التنظيمات بدعوة جميع الهيئات الديمقراطية والنقابات والفعاليات لاجتماع 5 ماي 2024 بالرباط، والذي تأسست على إثره "الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد"، وفتحت نقاشا عموميا بين مختلف التنظيمات الديمقراطية والنقابات، وبسطت يدها لكل المبادرات والهيئات الرافضة لقانوني الإضراب والتقاعد، ولكل الطاقات المناضلة في كل النقابات والجمعيات المهنية، للنضال الوحدوي الجهوي، على أمل خلق ميزان قوى، يمكن الحركة النقابية المفاوضة، من الضغط لسحب هذه القوانين المشؤومة. وكنا نجدد في كل نداءاتنا وبياناتنا التي أصدرناها، دعوتنا لكل القوى الديمقراطية والحية المناضلة ببلادنا إلى الالتحاق أو العمل المشترك مع "الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد" لتعزيز التضامن والعمل الوحدوي النضالي، الكفيل وحده بالتصدي للهجوم الممنهج على الحريات العامة والحقوق والمكتسبات.

س- أي أفق لمعركتكم سواء داخل السكرتارية الوطنية الجهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد أو داخل "شبكة تقاطع" من أجل مواجهة ما أسميتموه في بياناتكم بتغول حكومة الباطرونا وإمعانها في تمرير قوانين تصفوية؟

ج- نعرف جيدا أن موازين القوى ليست لصالحنا ولا لصالح الطبقة العاملة ولا القوى الديمقراطية حاليا.. ولكن هذا لن يمنعنا من مواصلة الكفاح وتعبئة الطبقة العاملة ونقوم بما يتوجب علينا، آملين أن ننجح. علما أن أي عمل نضالي أو احتجاجي، مهما كان صغيرا فهو مؤثر، لذلك فهم يسعون لإلغاء ممارسة حق الإضراب الذي يزعجهم.. هم يخافون من الإضرابات والاحتجاجات بكل تأكيد.. وكلنا أمل في الانتصار.

س- كيف تصف حالة اليسار اليوم، والذي ظل لسنوات يعارض إخراج قانون الإضراب وقوانين تمس مصالح العمال والعاملات؟

ج-أعتقد أن اليسار كما التنظيمات النقابية ضعيف جدا.. والطبقة العاملة والشعب المغربي يؤدي حاليا ثمن ضعف اليسار وتراجعه.. لو كان اليسار قويا ويتوفر على طاقة نضالية وقاعدة شعبية، لما كنا في هذا الوضع، الذي نتمنى مع ذلك أن يتغير نحو الأفضل للطبقة العاملة والشعب المغربي الذي يعاني كثيرا.

كلمة أخيرة: شكرا لطاقم جريدة ملفات تادلة على استضافتي ومنحي هذه الفرصة للتعبير عن وجهة نظري ووجهة نظر شبكة تقاطع للدفاع عن حقوق الشغيلة، بصدد القانون التنظيمي لممارسة حق الإضراب رقم 15 – 97.

قانون تنظيمي للإضراب أم لأسواق العبيد؟



قاشى م الكبير
عضو المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم- التوجه الديمقراطي

ما لاشك فيه أن الإضراب والتفاوض الجماعي يشكلان أهم وسيلة للدفاع عن المصالح الاقتصادية والاجتماعية والمادية والمعنوية للطبقة العاملة ولعموم منتسبي التنظيمات النقابية، كما أن الإضراب هو جوهر الحقوق والحريات النقابية وأقوى سلاح تملكه الطبقة العاملة لمواجهة الرأسمال ودولته، وفي نفس الوقت هو مظهر هام من مظاهر حرية التعبير عن الرأي، أي التعبير عن الاستياء من تصرفات أو شروط أو تدابير أو سياسات معينة، زيادة على ذلك فهو الملاذ الأخير الذي يتم اللجوء إليه بعد انسداد كل الأبواب واستنفاد كل الوسائل للإقناع والتفاوض والتسوية، وعموما فإن الإضرابات تخاض أساسا في المغرب من أجل احترام قوانين الشغل والتزامات المشغلين ووقف انتهاكاتهم المستمرة وتعسفاتهم وفرط استغلالهم.

صادق مجلس النواب على مشروع القانون التنظيمي للإضراب بالأغلبية، وذلك يوم الثلاثاء 24 دجنبر 2024، بحيث صوت لفائدته 124 مقابل معارضة 41 صوت بمن فيهم أصوات ممثلي حزب العدالة والتنمية الذين تقدموا بالنسخة الأولى منه، والتي لا يميزها أي شيء عن النسخة الحالية باستثناء اختزال عدد موادها من 49 الى 35 وأبوابها من ستة إلى أربعة عبر حذف بنود من مواد ونقلها لمواد أخرى وتجميع بعض المقتضيات وإعادة صياغة بعضها الآخر، وحتى في الحالة التي يتم فيها حذف بعض المقتضيات فإن ذلك لم يكن بقصد العدول والتراجع عن أحكامها وإنما للاكتفاء بالنصوص القائمة وفي هذا السياق، نشير مثلا إلى أن هذا الحزب طالب بحذف مقتضى "السخرة" من مشروع القانون التنظيمي في لجنة القطاعات الاجتماعية بمبرر "وجود ضمانات قانونية بخصوص المرافق الحيوية والحد الأدنى من الخدمة" أي أنه طالب بحذف الكلمة مقابل الإبقاء على مقتضيات السخرة وذلك لإخفاء هذا الوجه البشع وعدم إثارة المشاعر بشأنه، وهو نفس الأمر بخصوص المادة 41، حيث قدم هذا الحزب مقترح تعديله بحذف هذا التنصيص " دون الاخلال بالعقوبات الجنائية الأشد" وذلك بمبرر أن الأفعال التي تستدعي العقوبات الجنائية لها مقتضيات خاصة، أي أنه يحيل على القانون الجنائي دون خجل.

بتاريخ 28 نونبر 2024 تم وضع التعديلات حول مشروع القانون التنظيمي للإضراب في لجنة القطاعات الاجتماعية وبلغ عددها 334 وفق ما يلي: الفريق الدستوري الديمقراطي 27 تعديل، الفريق الاشتراكي المعارضة الاتحادية 111 تعديل، الفريق الحركي 44 تعديل، التقدم والاشتراكية 49 تعديل، العدالة والتنمية 57، فاطمة التامني 29 تعديل، نبيلة منيب 17 وأخيرا الحكومة قدمت 56 تعديل، ومما لا شك فيه أن هذا العدد الكبير من التعديلات يكشف بشكل مزيف عن وجود حياة سياسية ونقاش صحي ومشاريع وتصورات متباينة وحتى متناقضة بخصوص هذا القانون في المؤسسة البرلمانية، إلا أن تفحصا للوثائق في موقع مجلس البرلمان يكشف زيف هذا الادعاء، ويؤكد بأن هناك مجرد نفخ في الأرقام.

فإذا أخذنا على سبيل المثال شق التفاعل مع التعديلات الذي أشار اليه وزير التشغيل فإن 95 تعديل من تعديلات الفريق الاتحادي من أصل 111 تم رفضها كما أن الفريق الدستوري سحب 20 تعديل من أصل 27 تقدم بها، وهو نفس الأمر بالنسبة لنبيلة منيب التي سحبت 8 تعديلات من أصل 17، وبالنسبة لطبيعة التعديلات فهي سخيفة في عمقها، فعلى سبيل المثال فإن مجرد عبارة: (يجب توضيح معنى يمنع عرقلة حرية العمل خلال مدة سريان الاضراب) تحتسب تعديلا، كما أن مجرد هذه الإضافة البسيطة مثل عوض (السهر باتفاق مع المشغل على ضمان استمرارية الخدمات الأساسية...من المادة 20) استبدالها بعبارة: (السهر في حالة الاضراب باتفاق مع المشغل على ضمان استمرارية الخدمات الأساسية...) احتسبت أيضا ضمن ذلك العدد المنفوخ والذي يسوق بطريقة مغلوطة.

عود على بدء، فإن المادة الأولى من هذا القانون التنظيمي والتي كانت وفق الصيغة الأولى لا تتجاوز عبارة: "تطبيقا لأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 29 من الدستور يحدد هذا القانون التنظيمي شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب" وبعد إصرار المركزيات النقابية المشاركة في حوالي 30 اجتماع، لم يرشح عنها أي شيء للعمال ولا حتى للنقابيين، وهي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب والاتحاد المغربي للشغل على ضرورة تضمين المشروع ديباجة تنص على ضمان حق الإضراب والتزام المغرب بتعهداته، فقد أصبحت هذه المادة تحمل عددا من الجمل الانشائية ذات القيمة الفلسفية العامة من قبيل: تعزيز وتوسيع مجال الحريات عبر ممارسة حق الإضراب، وحق الإضراب حق دستوري ومن حقوق الإنسان الأساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية والسلم الاجتماعي وغيره... والتي ستأتي المواد اللاحقة لإفراغها من كل معانيها وإقرار كل ما يخالفها، وكما هو معروف فقها و قضاء بأن المشرع حين يقرر حقا معينا فإنه يبيح وسائل استعماله، فإنه في حالة مشروع القانون التنظيمي للإضراب 97.15 فإن المشرع إذ أقر الحق في ممارسة الاضراب في المادة الأولى منه، فإن باقي المواد الأخرى حرصت على سد كل منافذ ممارسة هذا الحق وسعت جاهدة لتجريمه، علما أن 11 مادة من أصل 35 مادة من هذا القانون مخصصة للعقوبات، أي حوالي ثلث مواد القانون وجهت للعقوبات والباقي لترصد الهفوات والتخويف وشرعنة كل الوسائل الاحتيالية لفائدة الباطرون والدولة لجعل كل إضراب غير مفيد وغير ذي جدوى حتى في حالة خوضه، وهذا ما يتضح بداية من المادة الثانية التي سعت لإعادة مراجعة تعريف الإضراب من أجل التضييق من نطاقه.

فإقحام لفظة "الإرادي" في تعريف الإضراب ك" توقف إرادي جماعي" عوض "توقف جماعي" فقط، هو بنية التحضير لمعاقبة النقابيين على تعبئتهم للإضراب، فالنية السيئة لاعتماد "عيوب الارادة" من غلط وتدليس حاضر في نية المشرع، وسنشهد مستقبلا متابعات تحت مبرر استعمال طرق أو طرائق احتيالية للتعبئة بهدف الخديعة ولإيهام المتضررين بصحة أمور غير واقعة لحملهم على الإضراب وإيقاعهم في الغلط، زيادة على ذلك فإن هذا التعريف بمحاولة ربطه بظروف العمل وبتحسين الوضعية المادية للمضربين فقط يكون بذلك قد اعتبر الإضراب التضامني إضرابا غير مشروع يبرر كل العقوبات التي يمكن أن تتخذ في حق المضربين، وجميعنا يعلم بأنه لو اخترنا مرادفا للنقابة لكان هو التضامن، و منظمة العمل الدولية تعتبر كل أنواع الإضراب مشروعة بما فيه الإضراب السياسي والتضامني وحين تحدثت عن إضراب التضامن أو التعاطف أشارت إلى أن :" الحظر العام على إضرابات التعاطف يقود يؤدي إلى التعسف ويجب أن يتمكن العمال من القيام به بشرط أن يكون الإضراب الذي يدعمونه بحد ذاته قانونيا"، وبالإضافة لذلك فإن أنواع أخرى من الإضراب أصبحت في خبر كان من قبيل: الإضراب الدفاعي والإضراب اللامحدود والإضراب الفجائي والإضراب غير المتفق عليه والإضراب غير محدد المدة والإضراب الذي يهم المطالب غير المباشرة للأجراء والإضراب المواجه للسياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة ولو كانت تلك الإجراءات لها أثر مباشر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعمال لأن صاحب التعريف حاول أن يربط مطالب الإضراب بالمؤسسة أو المقاولة أو المرفق المعني، علما أن عبء اثبات شرعية الإضراب يقع على المضربين كما أكدته المادة 15 وهي تعدد بيانات قرار الإضراب.

من المعلوم أننا حين نخوض الإضراب نخوضه كمواطنين وكموظفين ومأجورين وعمال، إلا أن القانون التجريمي للإضراب يحاول تجريدنا من المواطنة ويمنع كل إضراب بهذه الصفة فلا يستبقي سوى الأشكال المهنية الضيقة منه، وهي الأشكال التي لا تخيف ولا تحرج، بل بالإمكان تزكية ودعم زخمها في سياقات معينة، وبذلك يمسخ النقابة ويعزلها عن نبض المجتمع وقضاياه ويجعلها بلا أفق تحرري ويمس علة وجودها بل وحتى مبادئها من قبيل التقدمية والجماهيرية، ويقضي على هوامش حرية الرأي والتعبير الضيقة أصلا.

وزيادة في بلة طين واقع يتسم بالكبس المستمر لشقي الرحى على المواطنين، فإن هذا القانون التنظيمي للإضراب، والذي اتخذ علة لمصادرة هذا الحق كان في نسخته الأولى يقصي كل التنظيمات التي لا تملك صفة النقابة أو التي لاتزال في طور الإنشاء أو التي ليست لها صفة التمثيلية حسب مدونة الشغل من ممارسة حق الاضراب، أما في نسخته المعدلة فقد طور تقييده بإضافة تفصيل جديد وهو "النقابة في وضعية قانونية سليمة" ويقصد بذلك النقابات التي حصلت على وصولات ايداعها القانونية، بمعنى أن كل النقابات التي حرمتها وزارة الداخلية بتعسف وشطط في استعمال السلطة من تلقي ملفاتها القانونية أو منحها وصولات إيداعها، فإنها ستمنع من ممارسة الإضراب تحت طائلة مجموعة من العقوبات التي أفردتها لها في حالة مغامرتها للقيام بالإضراب ولمنخرطيها كذلك ما دامت المادة السادسة في فقرتها الأولى قد حملت حتى المضربين مسؤولية ضرورة التأكد من كل هذه المعطيات قبل خوض الإضراب، ممارسة نوعا من التخويف والضغط المعنوي على المضربين والتهديد بالمتابعة القضائية ودعم التيئيس من أدوات النضال وخصوصا أدوات النضال النقابي المسؤول والصادق، ناهيك عن كون هذا القانون التنظيمي للإضراب لم يشر في أي مقتضى منه للمكاتب النقابية خصوصا في القطاع العام على المستويات الإقليمية والمحلية والجهوية وجميعنا يعلم بأن مجموعة من المشاكل المحلية والإقليمية والجهوية تستدعي الاحتجاج في مستواها الترابي والتفاوض عليها في هذا المستوى كذلك، إلا أن صائغ المشروع تجاهل عمدا ذلك بغية إخراس كل الأصوات وإطلاق يد العبث لتلهو بمصائر الجميع دون إزعاج.

بخصوص مقتضى "العمل مقابل الأجر" فإن القانون التنظيمي اعتبر الإضراب حتى ولو كان مشروعا فإنه يستوجب الاقتطاع من الأجر/ أي أن المضرب يعاقب مرتين، مرة أولى بالخرق أو الانتهاك الذي مسه ومرة ثانية بالاقتطاع من الأجر، حيث يمكن للأجير القيام بإضراب من أجل تلقي الأجور المتأخرة فيعاقب بالاقتطاع منها، هذه الاضرابات التي أصبحت ممارستها داخل المؤسسة او المقاولة او المرفق تشكل ممارسة جرمية للإضراب، لأنها تعد احتلالا لمقر العمل، وبذلك فإن هذا القانون عمل جاهدا على الحيلولة دون تمكين الشغيلة من أي وسيلة لجعل إضرابها جديا وفي حالة ذلك عمل على معاقبته باقتطاعات لم تعد تحمل اسم السرقة أو اللصوصية أو قرصنة حليب الرضع ودواء المرضى والعجائز الذين يتكلف الموظف أو العامل بضمان حمايتهم الاجتماعية، كما كنا إلى عهد قريب نسمي هذه الإجراءات التحكمية المتسمة بالغلو في الشطط والإسراف في التعسف، بل أصبحت اقتطاعات قانونية وإجراءات مشروعة.

ولن ننسى بالطبع الإشارة إلى كون الإضرابات وفق هذا القانون التنظيمي أضحت محددة المدة وكل إضراب يمكن أن يتجاوز ثلاثة أيام يمكن الطعن فيه لدى القضاء الاستعجالي لإبطاله باعتباره تعسفا في استعمال هذا الحق، وهناك العديد من السوابق والاجتهادات القضائية في هذا الشأن، علما أن إضرابات الأسبوع والأسبوعين وحتى الشهر والشهرين لا يمكنها إطلاقا أن ترغم وزارة ولا غيرها على الجلوس لطاولة الحوار، وقد عشنا هذا الوضع لسنين طويلة. فالإضراب إذا لم يكن ممتدا في الزمان ومصحوبا بتصعيد جدي وحقيقي وإنزالات ميدانية ومواظبة على شحذ العزائم والإصرار على عدم توقيف المعركة فإنه لا يمكن أن يرتب فتح حوار حقيقي مع مسؤولين لا تأتي بهم صناديق اقتراع ولا يمكن بالتالي محاسبتهم انتخابيا أو برلمانيا، لأن وسائل فرزهم لا علاقة لها بهذه الآليات.

بقي أن نشير إلى أن المدة ما بين إعلان الإضراب وممارسته في القطاع العمومي أصبحت هي ستون يوما، أي شهرين كاملين من أجل إضراب لمدة يوم واحد على الأكثر ستقتطع أجرته بالطبع، ويمكن للوزارة أن تباشر بعد هذا الإجراء متابعات قضائية للهيئة المضربة وبعض المضربين بمبررات شتى لا يمكن التكهن بمدى خصوبة العقل المخزني في صناعتها، أما بشأن العقوبات المطبقة على الباطرونا فهي تثير الضحك إذ أن عملية حسابية بسيطة بين ما يمكن ربحه وخسارته من أي إضراب سيشجع كل المقاولات على عرقلته بكل الطرق، أما المقاولات الكبيرة فسيشكل هذا القانون آخر عهد لعمالها بالإضراب.

عموما فإن هذا القانون يشكل نكسة كبيرة للنضال النقابي ولحرية الرأي والتعبير ولكل النقابيين الديمقراطيين المتشبثين بعمق بقضايا الطبقة العاملة، الأمر الذي يستدعي تشكيل أوسع جبهة لمقاومة هذه الترسانة القانونية القمعية والتصدي لها وذلك بدءا بتسليح الأذهان فكريا وإعلاميا وتحريك الرأي العام والتنبيه لفداحة خيارات مسايرة هذه التعديات والتماهي مع عصابة رأس المال وخدمتها، وتكثيف التعاون والتشاور والتنسيق بشأن إطلاق حركة احتجاج واسعة لوقف هذا الغول وإعادته لحضيرته.

عزوز خونة، عضو المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في حوار مع ملفات تادلة بشأن قانون الإضراب:

هذه الحكومة لا تمثل الشعب وسنمارس جميع الأشكال بما في ذلك الإضراب العام

أجرى الحوار: خالد أبورقية



س- صادق مجلس النواب، يوم الثلاثاء 25 دجنبر 2024، على قانون الإضراب، بالمقابل عبرتم عن رفضكم لهذا القانون وإقراره، من حيث المنهجية والمضامين، بينما تؤكد الحكومة أنها أخذت مجمل الاقتراحات خصوصا فيما يتعلق بالآجال والجهة الداعية للإضراب والمعنيين، وطبيعة الإضراب فضلا عن العقوبات، وهذه هي نقاط الخلاف الجوهرية، ما الذي لازلتم تعارضونه إذن؟

ج- نرفض مشروع القانون هذا ونعتبره في الحقيقة مشروع قانون يكبل ويقيّد الإضراب، هناك مجموعة من مضامين النص التي تكبل الحق في الإضراب، ونحن نرفضه سواء من حيث المنهجية ومن حيث المضمون.

من حيث المنهجية هذا المشروع القانون له طابع اجتماعي وكان يجب أن يناقش على طاولة الحوار الاجتماعي، وهو ما نص عليه اتفاق 30 أبريل 2022، لكن للأسف الحكومة تنصلت من تعاقداتها وأحالته على الأغلبية استجابة لضغط الباطرونا. ولا ننسى أن هذه الحكومة نسخة طبق الأصل لزواج السلطة والمال، لهذا هي دائما في الصف الباطرونا، وتحاول الإجهاز على ما تبقى من المكتسبات. إن ملف مشروع قانون الإضراب لم يستنفذ النقاش حوله، ولم يستكمل التفاوض بشأنه، والحكومة أنه حولته إلى الأغلبية، وكما تابعنا جميعا تمت المصادقة عليه.

أما بالنسبة للمضامين الخلاف ليس فقط بشأن الآجال والجهة الداعية إلى الإضراب، بالنسبة للآجال هناك طبعا مشكلة، فتقديم المطالب قبل 45 يوما، والتفاوض حولها خلال 30 يوما، ثم الإخطار قبل 7 أيام، مع التبليغ إلى غير ذلك، سيصعب إنجاح الإضراب، وبالأخص في القطاع الخاص حيث تشترط جموعات عامة يشارك فيها 50% من العمال، ثم موضوع التبليغ وإنجاز محضر، هذه كلها إجراءات تقيد الحق في الإضراب الذي يعتمد على عنصر المفاجأة، وبالتالي هذه المدد تفقد الإضراب جميع مبرراته.

إضافة إلى ذلك لدينا مشكل الفئات؛ حيث تم إدخال مجموعة من الفئات إلى دائرة المنع من ممارسة الإضراب، وهي فئات لا تحمل السلاح. وبعد كل هذا ولو نجحت على مستوى المساطر يبقى القرار للسلطة ولرئيس الحكومة حيث يمكنهما اتخاذ قرار منع الإضراب تحت مبرر تهديد الأمن العام إلى غير ذلك، وهذا يعيدنا إلى ظهير "كل ما من شأنه..".

ثم هناك مشكل الغرامات، حيث يمكن للمشغل أداء الغرامة ليسلب منك هذا الحق، لأنه على استعداد للأداء مقابل منعك من ممارسة حقك، فضلا عن ذلك هناك بند المرافق الحيوية والحد الأدنى الخدمة، ويطرح السؤال حول كيفية الاتفاق حوله، حيث إن لم يتم الاتفاق بشأنه بين المشغل والجهة الداعية للإضراب يمنح هذا الاختصاص لسلطات أخرى، وهو ما يمس باستقلالية النقابات.

بناء على هذا، هناك مجموعة من النصوص التي تقيد الحق في الإضراب، والتعديلات التي أدخلت على مشروع القانون تعديلات طفيفة ولم تمس الجوهر، بينما المرجع الأساسي لهذا الحق هو الدستور الذي نص عليه، بينما يسلبه منا هذا القانون الذي يخالف روح الدستور، كما يخالف روح الاتفاقية الدولية لسنة 1987، التي تنص على الحريات النقابية، وهذه الحريات ملازمة للإضراب والإضراب بدوره ملازم للحريات، ونشير هنا أن المغرب لم يصادق بعد على اتفاقية 1987.

إذن كما أسفلت هناك مجموعة من المضامين التي تكبل وتقيد الحق في الإضراب، ومن هذا المنطلق نحن نعارض مشروع هذا القانون المكبّل.

س- أكدتم في بيان المجلس الوطني، بتاريخ 24 نونبر 2024، رفضكم للمشروع الذي اعتبرتموه تكبيليا للحق في الإضراب، وأشرتم إلى إحالته على البرلمان دون التفاوض حوله في إطار الحوار الاجتماعي، بينما يؤكد الوزير السكوري أنه أجرى معكم عدة اجتماعات واستمع لمقترحاتكم، إلى أي مدى تؤكدون أو تنفون دقة هذا الأمر، وما الذي كنتم تتوقعونه خصوصا أن اتفاق 30 أبريل نص على برمجة مناقشة المشروع والمصادقة عليه خلال الدورة الربيعية لسنة 2024؟

ج- نعم اتفاق 30 أبريل 2022 يتضمن نقطة مناقشة هذا المشروع المتعلق بالقانون التنظيمية لممارسة الحق في الإضراب، بالإضافة إلى مجموعة من مشاريع القوانين، ولكن هناك أجندات وجدولة زمنية، كما يوجد أولويات.

بالفعل هذا المشروع مدرج في الاتفاق، ونحن لسنا ضد نقاشه، بل بالعكس نملك مقترحات ويمكننا أن نناقش أي قانون، وقد وقعنا بعد الاتفاق على إرجاع جميع القوانين ذات الطابع الاجتماعي وطرحها للنقاش على الطاولة في إطار مؤسسة الحوار الاجتماعي، بعد الاتفاق على مأسسته. وبالمقابل نذكّر بتهريب مشروع القانون المتعلق بما يسمى إصلاح أنظمة التقاعد، سنة 2016، حيث تم تحويله إلى الأغلبية العددية، وهو ما رفضناه حينها، وواصلنا النضال إلى سنة 2019 حين طرح الاتفاق ورفضنا توقيعه، لأننا كنا نؤكد على ضرورة نقاش جميع مشاريع هذه القوانين في إطار الحوار الاجتماعي، وليس بصيغة التشاور مع النقابات، لذلك واصلنا المعارك إلى أن وصلنا إلى الاتفاق على إعادة مشاريع هذه القوانين لنقاشها على طاولة الحوار الاجتماعي.

النقاش ليس عيبا، نحن لدينا اقتراحات ولكن يجب فتح النقاش فعلا، وقد تم الجلوس مع وزير التشغيل حيث عبرنا له عن رأينا وأوضحنا موقفنا، حيث لم نشرع في مناقشة مشروع قانون الإضراب إلا بعد التوقيع على محضر تنفيذ اتفاق 30 أبريل، والذي تضمن الزيادة في الأجر، لنتذكر أن جولة شتنبر 2022 من الحوار الاجتماعي لم تنعقد، وبذلك لم تقرّ أية زيادة في الأجور، لذلك رفضنا حينها النقاش على اعتبار وجود أجندة أولى نقاطها هي الزيادة في الأجر، وخضنا معركة خلال سنة 2023 تضمنت مجموعة من الأشكال النضالية إلى أن عدنا في جولة الحوار في أبريل 2024 والتي خلالها إلى محضر تنفيذ الاتفاق.

إذن بعد الاتفاق على الزيادات، بالفعل تمت إثارة النقاش، وأعطينا رأينا، لكننا لم نستكمل التفاوض حوله ولم يستنفذ النقاش بشأنه، بل إن الوزير وعد بأن يعود ليناقش معنا مشروع القانون لكنه قام ببرمجته داخل لجنة التشريعات والقوانين، ثم مر إلى النقاش التفصيلي داخل البرلمان ومن ثمة ذهب إلى التصويت.

لذلك إن كان الوزير يعتبر أنه ناقشه معنا فبالنسبة لنا لم يستكمل التفاوض حوله، ونقصد بالتفاوض الحسم نقطة بنقطة كما حدث مع مدونة الشغل، وبعد الاتفاق يمكن إحالته على التشريع.

س- لازلتم، ومعكم فئات عديدة، تطالبون بتنفيذ مضامين وبنود اتفاق 30 أبريل 2024، وفي الواقع لازالت الشغيلة تطالب بتنفيذ عدة اتفاقات قطاعية واتفاقات مركزية مع الحكومة، بما فيها ما تبقى من اتفاق 26 أبريل 2011، وهو ما يعني أن الطبقة العاملة تعيش في دوامة من الانتظارات ولا تراكم سوى المطالبات بالتنفيذ، إن كان عليكم مراجعة استراتيجيتكم النضالية والتفاوضية وتحالفاتكم، بماذا تبدأون وإلى أين ستنتهون؟

ج- بالفعل هناك بعض المضامين الواردة في اتفاق 30 أبريل لم تنفذ، وضمنها مجموعة من النقاط التي وردت في اتفاق 26 أبريل 2011، ولهذا السبب نؤكد على عدم التزام الحكومة وتنصلها من التعاقدات الاجتماعية، نحن الآن نتحدث عن مشروع قانون قامت بتهريبه قبل استكمال التفاوض حوله في إطار مؤسسة الحوار الاجتماعي، ومررته لأغلبيتها العددية.

كذلك هناك مجموعة من النقاط الواردة في الاتفاق لم تنفّذ منها توحيد SMAG و SMIG، إضافة إلى الدرجة الجديدة، وجميع هذه القوانين يجب أن تناقش داخل مؤسسة الحوار الاجتماعي. فضلا عن ذلك يجب فتح باب الحوارات القطاعية، بكن للأسف هذه الحكومة لا تحترم نفسها، وهي حكومة لا ديمقراطية تمثل الرأسمال والباطرونا، لذلك فهي تنحاز إلى مصالحها، ضد مصالح الطبقة العاملة وعموم الأجراء.

ومن جانبنا لا نعتبر أننا والطبقة العاملة ندور في دوامة، بل نسطر ملفا مطلبيا، ونخوض معارك حين لا نلمس تجاوبا، وحين نصل إلى الحوار نتفاوض ونعقد اتفاقات، وحين لا تنفّذ الاتفاقات نعود إلى خوض المعارك.

وأؤكد هنا أن الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، عبر تاريخها، لم تخلّ بأي التزام أو اتفاق، ولم تتنازل عن أي مما اتفقت عليه، بل واصلت دوما المطالبة بتنفيذ الاتفاقات التي توقعها أي حكومة، وكما ذكرت، هناك ملفات عالقة من اتفاق 26 أبريل 2011، ومنذ ذلك الحين ناضلنا ضد حكومة العدالة والتنمية، وحين وصلنا إلى اتفاق سنة 2019 ولم يتم إدراج النقاط العالقة واصلنا النضال إلى أن توصلنا إلى اتفاق سنة 2022 حيث تم التنصيص فيه على الملفات العالقة، لذلك لم نتخلى ولن نتنازل عن أي نقطة اتفقنا بشأنها وسنظل نناضل من أجل تنفيذها.

س- منذ توقيعكم على اتفاق 30 أبريل 2024، كان واضحا أن الحكومة تسير بخطى حثيثة نحو تنزيل مخططاتها التي تهم الشغيلة، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر قانون التأمين الإجباري عن المرض، مرورا بقانون المالية، وصولا إلى قانون التقاعد، مع عدم عقد جلسة الحوار الاجتماعي، بالمقابل تميز موفقكم بمواصلة الاستنكار والتنديد بينما الحكومة دائما تتقدم عليكم بخطوة، ما هي البدائل والخيارات التي تطرحونها على الطاولة لمواجهة هذا الأمر؟

ج- نعم تضمن الاتفاق مجموعة من مشاريع القوانين، ونحن كنا ندرك أن الحكومة لديها أجندتها الخاصة، والتي من خلالها تحاول تمرير مجموعة من مشاريع القوانين التراجعية، فهي كما ذكرت سابقا، تمثل الباطرونا، ولذلك هي تسير باتجاه رعاية وضمان مصالح الباطرونا.

من جانبنا كنا نتوقع أن تتمادى الحكومة في هذا الاتجاه، حيث نعرف كيف أتت والطريقة التي وصلت بها في الانتخابات، لذلك فهي لا تمثل الشعب، بل تمثل فئة معينة تستفيد من خيرات البلاد، وهي منحازة لأرباب العمل، وأحسن مثال على زواج السلطة والمال يتجلى في الحكومة الحالية لذلك من المؤكد أنها ستدافع عن مصالحها.

بالنسبة لنا، فخياراتنا هي الاحتجاج، سنناضل وسنتواجد في الساحات، وسنخوض كل الأشكال الممكنة، وعمليا نحن الآن متواجدون في الساحة، لأننا نرى أن مصالح العمال والأجراء في خط، إن كان هناك التزام بعد الحوار، نحن مع التفاوض إن كان يفضي إلى نتائج ملموسة، وإن لم يكن فليس لدينا خيار سوى الاحتجاج.

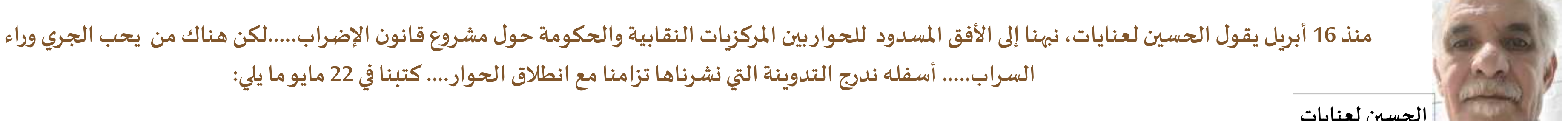
س- في نفس السياق، ينتظر أن تقدم الحكومة على اتخاذ قرارات مصيرية بشأن إصلاح أنظمة التقاعد، وطرح مشروع قانون النقابات، وفي الواقع هذه الملفات جميعها مترابطة، لماذا لم تنجحوا في طرحها مع الحكومة في حزمة واحدة، للوصول إلى أسس ومنطلقات واضحة تخدم مصلحة الطبقة العاملة التي يبدو أن الإيقاع التشريعي والتنظيمي الحالي يعمل على استنزافها وإرهاقها؟

ج- هل تعتقد أن علينا أن نذهب إلى الحكومة ونطلب منها أن تحضر قانون التقاعد أو قانون النقابات لمناقشته؟ الأمر لا يتم على هذا النحو، لدينا اتفاق مع الحكومة، وبالفعل هناك قوانين وجدولة، وحين يأتي أوان نقاش أي قوانين سنطرح مقترحاتنا ونتفاوض.

ليس لدينا أي مشكلة في نقاش أي قانون، سواء المتعلق بالنقابات، أو المرتبط بالتقاعد، وندرك أن الحكومة لديها أجندتها، بما في ذلك دمج صناديق التأمين الاجتماعي، وحين تطرح هذه المشاريع للنقاش، نحن مستعدون لطرح مقترحاتنا من داخل مؤسسة الحوار الاجتماعي والذهاب إلى حين استكمال التفاوض والتوصل إلى اتفاق وفق تعاقدنا في اتفاق 30 أبريل.

تتمة ص 16

عندما تتيح مجرد وثيقة تنظيمية حق فوق دستوري لتكبيل ممارسة حق الإضراب



230 نائب من اصل 395 لم يحضروا بالبرلمان للتصويت على قانون الاضراب الذي سيحدد تطور الحياة السياسية والنقابية والاجتماعية بالمغرب... بمعنى ان هذا القانون لم يشارك في مناقشته والمصادقة عليه الا "ممثلي" 3 مليون مغربي ومغربية من اصل 25 مليون في سن التصويت سنة 2021

الحسين لعنايات

منذ 16 أبريل يقول الحسين لعنايات، نهنا إلى الأفق المسدود للحوار بين المركزيات النقابية والحكومة حول مشروع قانون الإضراب.....لكن هناك من يحب الجري وراء السراب..... أسفله ندرج التدوينة التي نشرناها تزامنا مع انطلاق الحوار.... كتبنا في 22 مايو ما يلي:

قانون الاضراب...

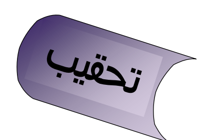
تروج وسط الحقل النقابي وثيقة تسمى " تجميع مقترحات مختلف الفرقاء بشان مشروع القانون التنظيمي للاضراب" ...

- الفرقاء يعني بهم النص النقابات الأكثر تمثيلية ا م ش ، ا ع ش م ، و كدش والاتحاد العام لمقاولات المغرب والحكومة.

- مشروع قانون الاضراب يعني المشروع رقم 97.15 الذي صادق عليه المجلس الوزاري في 2016 ووضع في البرلمان وفق النصوص التنظيمية لكن بما أن النقابات لم توافق على مناقشته ومنها من طلب بسحبه اضطرت الأغلبية الحكومية بالبرلمان تأجيل النقاش حول المشروع سنة 2020.

- خلال الحوار الاجتماعي 2024 طرح موضوع قانون الإضراب على طاولة الحوار الاجتماعي وأعلن وزير التشغيل أنه سيتقدم بمشروع قانون للإضراب كما عبرت بعض النقابات عن انتظارها التوصل بالمشروع المعلن وإلى حدود الآن لم يصدر أي مشروع عن الحكومة لسبب بسيط سبق لنا أن فصلنا في موضوعه في تدوينات سابقة ويتعلق الأمر بالاستحالة القانونية والدستورية الفصل 95 لتقديم مشروع جديد قبل حسب المشروع 97.15 . من هنا نفهم لماذا استقر الرأي على إصدار وثيقة تسمى "مجموع مقترحات. ...."

ولكي تصل هذه الوثيقة إلى البرلمان يجب اللجوء إلى الأغلبية الحكومية من طرف رئيس الحكومة بصفته الحزبية ومطالبتها بتقديم مضمون الوثيقة المذكورة أعلاه كتعديلات على المشروع 97.15.. هنا لن ندخل في تفاصيل مضمون الوثيقة لكن يمكن القول أنها لا ترقى إلى مستوى تغيير الفلسفة التي بني عليها المشروع 97.15 بمثابة قانون تكبيلي لممارسة حق الإضراب.... سنكتفي بإبراز نقطة وردت في الوثيقة لا تتعلق بكيفيات تنظيم الاضراب بل ناقشت الفصل 29 من الدستور وأعطت تعريفا للإضراب في حين أن مهام القانون التنظيمي هو تحديد كيفيات ممارسة حق الإضراب. ..جاء في الوثيقة ما يلي" يمنع الاضراب التضامني أو السياسي أو بالتناوب" بمعنى أن من صاغ الوثيقة ومن وافق عليها أعطى لنفسه حق فوق دستوري .. لو أراد الدستور أن يفصل في أنواع الإضراب لفعل ذلك ولما اعتبر أن "حق الإضراب مضمون" ..... نتمنى ان تبقى المركزيات النقابية خاصة ا م ش و كدش على موقفها الرافض للمشروع 97.15 الذي يستحيل تعديله بل وجب سحبه وصياغة مشروع قانون تنظيمي يلتزم بديباجة الدستور وبمنطوق الفصل 29 منه. كما نتمنى أن تتكتل كل القوى الحية للدفاع عن حق الإضراب بما فيه حق الاضراب العام والإضراب السياسي والتضامني الذي لا يهم النقابات لوحدها ..


تحقيب

الحوار الاجتماعي ولغز "تعديل" مشروع القانون التنظيمي للاضراب

نذكر بان المجلس الوزاري، ليوم 26 شتنبر 2016، صادق على "مشروع القانون التنظيمي رقم 15 – 97 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة حق الإضراب" وفق ما ينص عليه الفصل 49 من الدستور...

بعدها ثمت إحالته قصد المناقشة والمصادقة على البرلمان...

لكن نظرا للفلسفة التي بني عليها هذا القانون وما تنص عليه فصوله ال 45، اقدم المناضل النقابي والسياسي المهندس عبد الحميد امين(الكاتب العام السابق للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي والرئيس السابق للجمعية المغربية لحقوق الانسان) على دراسة تفكيكية لهذا القانون تحت عنوان: " مشروع القانون التكبيلي للإضراب ". وعبرت مركزيات الاتحاد المغربي للشغل والكنفيدرالية الديمقراطية للشغل عن رفضها لهذا المشروع ونعتته هي بدورها ب"قانون تكبيلي". كما طلبت كدش بسحبه من البرلمان (الفصل 87 من الدستور).

مند ذلك الوقت بقي مشروع القانون رقم 15 – 97 في البرلمان دون المصادقة عليه. خلال الحوار الاجتماعي لسنة 2020 رفضت المركزيات ا م ش و كدش مناقشة القانون التنظيمي للاضراب من جديد. لكن في الحوار الاجتماعي الحالي حصل توافق بين المركزيتين والحكومة لمناقشة الاضراب والتقاعد.

اللغز هو كيف سيحصل ما ستتوافق حوله الحكومة مع النقابات بخصوص الاضراب الى البرلمان؟؟

بما ان مشروع القانون التنظيمي شان المجلس الوزاري وليس من اختصاصات الحكومة كيف سيتم التعامل مع مشروع القانون رقم 15 – 97 لسنة 2016 والذي وضع في البرلمان وفق المسطرة القانونية المتبعة في الموضوع؟؟

حسب تصريح لوزير التشغيل سيتعلق الامر ب "تقديم تعديلات" للمشروع المصادق عليه سنة 2016 ووضع رهن إشارة البرلمان.

لكن السؤال المطروح هو من له الحق في وضع تلك التعديلات؟؟

وماهي المسطرة التي ستتبع؟؟

حسب علمنا، لا يوجد في القانون ما يمكن من تحقيق ما صرح به وزير التشغيل.

الحل الوحيد الممكن من وجهة نظرنا المتواضعة هو ما ينص عليه الفصل 95 من الدستور »للملك أن يطلب من كلا مجلسي البرلمان أن يقرأ قراءة جديدة كل مشروع أو مقترح قانون."

كيف سيتحقق "تعديل »مشروع القانون التنظيمي للاضراب وفق ما ستتوافق بصدده المركزيات النقابية والباطرونا والحكومة لوضعه من جديد امام انظار مجلس المستشارين، هذا هو اللغز الذي يتطلب حلا.

الحسين لعنايات

(تتمة) عزوز خونة، عضو المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في حوار مع ملفات تادلة بشأن قانون الإضراب:

هذه الحكومة لا تمثل الشعب وسنمارس جميع الأشكال بما في ذلك الإضراب العام

س- طرح المجلس الوطني الكونفدرالي في دورته الأخيرة بتاريخ 24 نونبر 2024، برنامجا نضاليا يتضمن صيغا متعددة، بما في ذلك الإضراب العام الذي فوض صلاحية تحديد تاريخه للمكتب التنفيذي، ما مدى جدية هذا القراروكيف ترون نجاعته؟

ج- بالفعل انعقد المجلس يوم 24 نونبر 2024، وناقشنا الوضع الاجتماعي بشكل عام، وقبل ذلك كانت هناك تعبئة على المستويات المحلية والإقليمية، وتناول النقاش الوضع الاجتماعي، خصوصا ما يتعلق بغلاء الأسعار وسواء، إضافة إلى محاولات تمرير مجموعة من القوانين التراجعية، وهو نقاش مطروح منذ شتنبر، وقد تم تتويجه داخل المجلس الوطني، وتبعا لذلك قرر المجلس الوطني خوض مجموعة من الأشكال الاحتجاجية من أجل التصدي لمشروع القانون التكبيلي للإضراب. فضلا عن ذلك تداولنا في نقاط أخرى. وتناولنا خرق الاتفاق ومأسسة الحوار، بعدم عقد جولة شتنبر للحوار الاجتماعي، إضافة إلى ملف دمج CNOPS وCNSS وهو ملف له طابع اجتماعي يجب أن يناقش داخل مؤسسة الحوار الاجتماعي.

وقد قرر المجلس الوطني مجموعة من الأشكال النضالية، وترك صلاحية تنزيلها للمكتب التنفيذي، بشكل تدريجي، ونظمنا وقفات احتجاجية أمام مقرات الكونفدرالية يومي 14 و15 دجنبر، ثم شاركنا في تنظيم وقفة "جبهة الدفاع عن الحق في الإضراب"، يوم 17 دجنبر، وبعد مصادقة مجلس النواب على مشروع القانون التكبيلي، قررنا في المكتب التنفيذي تنظيم مسيرات جهوية بعواصم الجهات، يوم 5 يناير 2025.

وبالفعل لازالت هناك محطات أخرى سطرها المجلس الوطني، وتضمنها بيانه الصادر في نونبر 2024، بما في ذلك الإضراب العام، وسنظل نواجه هذا القانون، وكل القوانين التراجعية، وسنمارس حقنا في الاحتجاج وتسطير كل الأشكال الممكنة بما في ذلك، كما أسلفت، الإضراب العام.

س- أسستم إلى جانب عدة هيآت "جبهة الدفاع عن الحق في ممارسة الإضراب"، وتضم هذه الجبهة نقابة الحزب الذي طرح مشروع قانون الإضراب، حين كان يقود الحكومة، ألا تجدون امر محرجا؟ وما هي توقعاتكم من هذه الجبهة؟

ج- هذه الجبهة تضم مجموعة من الإطارات النقابية والسياسية، والمنظمات المهنية والحقوقية، وهو تكتل من أجل الدفاع عن الحق في الإضراب، لأن هذا الحق لا يعني الكونفدرالية وحدها، بل يعني الجميع، ويجب أن يكون موضوع نقاش مجتمعي، لأن الجميع معنيون به ومعنيون بالتصدي له.

هذا التكتل، كما قلت، يضم مجموعة من الإطارات بما فيها الإطار النقابي الذي يعتبر الذراع النقابي للحزب الذي كان يقود الأغلبية الحكومية في الحكومتين السابقتين، سواء في النسخة الأولى التي ترأسها عبد الإله بنكيران، والثانية التي ترأسها سعد الدين العثماني.

ووجود هذه النقابة لا يشكل لنا أي إحراج، لأننا في إطار تكتل للدفاع عن ملف محدد، ولديه مهام محددة تتجلى في الدفاع عن الحق في الإضراب، فهذا لا يحرجنا في شيء، الجهة مفتوحة في وجه كل من يقول لا لتكبيل الحق في الإضراب، وكل من يتصدى لتقييد هذا الحق مرحب به، لأننا لسنا أمام تنسيق أو على أرضية تجمعنا بالإطار الذي تقصدون، بل نلتقي على ملف محدد وفي وقت محدد، والجهة أبوابها مفتوحة في وجه الجميع.



* الحبيب بوعجيلة

مقدمات مختصرة على

أبواب تيه عربي اخر

1/ انا من جيل عايش مباشرة على الاقل خمسة او ستة احداث مفصلية قلنا انها ستتلوها تحولات كبرى في المنطقة وقد تمت تلك التحولات فعلا وكانت في معظمها على حساب العرب السكان الرئيسيين للمنطقة المسماة استعماريا " الشرق الاوسط " وهي الممتدة من غرب اسيا الى شمال افريقيا .

2/ هذه التحولات تباعا ؛ والتي نقتصر فيها على ذكر الدراماتيكية منها ؛ هي :

- معاهدة كامب ديفيد المصرية الاسرائيلية وغزو لبنان وخروج المقاومة الفلسطينية ثم قمة فاس واعلانات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر وبداية القبول الضمني بالتسوية ...الحرب العراقية الايرانية ... (اواخر السبعينات والثمانينات) .

- حرب الخليج الثانية بعد الاحتلال العراقي للكويت وتدمير الجيش العراقي اثناء انسحابه و اقرار الحصار على العراق .وانعقاد مؤتمر مدريد ثم اتفاقات اوسلو (التسعينات)

- احداث سبتمبروحرب افغانستان واحتلال العراق و انطلاق الحرب على الارهاب والمبادرة العربية في قمة بيروت (اوائل الالفين) .

- اندلاع الانتفاضات العربية المعاصرة (الثورات العربية) وسقوط اهم نظامين متواطئين مع الخيارالغربي الأطلسي ثم امتداد الثورات الى الدول الساخنة والاشكالية في المنطقة العربية(ليبيا .اليمن.سوريا .البحرين) وتحول الربيع الى انقسامات افقية حادة مذهبية وطائفية وعرقية تم تغذيتها وادارتها في المنطقة بشكل هندسي رهيب (العشرية الثانية من سنوات الألفين)

- تجدد مشروع الشرق الأوسط الجديد عبر صفقة القرن ومعاهدة الابراهيمية وتصاعد وتيرة التطبيع استعدادا لصناعة الوطن البديل وتفريغ غزة والضفة وتهجير الفلسطينيين وتقسيم الدول العربية الكبيرة وتفريق كثافتها الديمغرافية وتوزيعها على كيانات جديدة اي دول عرقية أو مذهبية اوطائفية مناطقية (الدولة الجنوبية Aوشقيقتها الشمالية B؛ الكيان الكردي ؛ الامازيغي ؛ الدرزي ؛ المسيحي ؛ الشيعي ؛ السني ...الخ) بما يضمن الاندماج الطبيعي للدولة اليهودية في فضاء الشرق الاوسط الجديد بماهو فضاء التعدد العرقي والمذهبي والديني الخ .(اواخر العشرية الاولى وبداية العشرية الثانية من الألفين) .

3/ بطبيعة الحال وباعتباري من جيل القراء والانشداد الايديولوجي الى استحضار الوقائع والتاريخ فقد عايشنا ايضا - قراءة لا عيانا - احداثا مفصلية اخرى من اوائل القرن العشرين نزعم اننا نعرف تفاصيلها وتداعياتها (سايكس بيكوو..نكبة 48 ..الانقلابات وسقوط الملكيات ..هزيمة 67) .

4/ تجدر الاشارة الى أنه والى جانب هذه الاحداث المفصلية الدراماتيكية التي كانت بطبيعة الحال على حساب العرب كانت هناك أحداث اخرى ذات طابع ايجابي تنشأ ايضا كتداعيات ممانعة ومقاومة في مواجهة تلك الأحداث الدراماتيكية وبينها (نشأة المقاومات الاسلامية اللبنانية والفلسطينية تعويضا لتراجع المقاومات اليسارية والقومية ؛ تحرير جنوب لبنان 2000وكسر عدوان تموز 2006 ؛ منازلات غزة وجنين والقدس ؛ الانتفاضتان المجيدتان ؛ ممانعة عرفات ورفضه لكامب ديفيد 2 واستشهاده في محبسه برام الله وفوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي وتحرير غزة من الامن الوقائي ؛ تطور المقاومة العراقية وهرسلة الاحتلال الأمريكي ؛ الخ) .

5/ من ابرز التحولات الكبرى ظهور لاعبين مهمين من جيراننا في المنطقة اصبح بامكان القوى العربية الحية التقاطع معهما والمناورة على هامش من الصمود في مواجهة اللاعب الأمريكي الاسرائيلي عبرالاستعانة بهما ونقصد بذلك الجارين الفارسي والتركي .

6/ تم تقاطع القوى العربية الاسلامية ذات المشروع الراديكالي المقاوم مع الجار الفارسي(محور المقاومة) وتقاطعت مع الجار التركي القوى العربية الاسلامية ذات التوجه الاندماجي مع الغرب والتسوية معه على قاعدة الديمقراطية والقسمة العادلة مع الاسرائيلي (محور الربيع والاسلام الديمقراطي) .

7/ لم يتمكن عرب هذين المحورين من ابتداع صيغة للالتقاء الاستراتيجي بنص عربي مشترك يقدم ويفرض على الجارين الراعيين (ايران وتركيا) في مواجهة اللاعب الاسرائيلي الامريكي وظلت العلاقة بينهما كعرب تتراوح بين التوتر المكتوم والمواجهة (رغم ان الراعيين الاصليين لم يتصارعا كما فعل المتحالفون العرب معهما) او التقاسم الضمني للادوار . اشتد الصراع بين المحورين في المسالة السورية و انقسمت " العالمية الاسلامية الاولى " الى تيارين متواجهين بعنوان مذهبي ولكن في الحقيقة بسبب عجز فكري للاسلامية العربية على صياغة التاليف الخلاق بين خيار الراديكالية المقاومة وخيار الاندماج الديمقراطي (الاسلام المقاوم vsالاسلام الديمقراطي) .

8/ حقق طوفان 7 اكتوبر؛ الذي جاء بعد نهاية الربيع العربي ؛ اسبقية لخيار الاسلام المقاوم وبدت " العالمية الاسلامية الثانية " وفي قلبها الاسلامية العربية وكأنها تميل لخيار الراديكالية المقاومة وتحسم امرها في التكتيكات الخائبة للاسلام الديمقراطي والحقيقة ان تغيير التكتيكات بدا منذ بدايات التحول القيادي والتنظيمي داخل حماس في مؤتمر 2016 خصوصا ان حماس تمثل نقطة الوصل في العالمية الاسلامية الثانية بين الخيار الراديكالي (الخمينية) والخيار المدقرطي (الاخوانية الاصلاحية ثم الاردوغانية والغنوشية) . منح الطوفان سريعا وحدة برامجية في في العالمية الاسلامية الثانية (مركزية المعركة في غزة والقبول بوحدة الساحات وتأجيل الخلاف حول التكتيك الديمقراطي للتغيير) . وهو ما منح اسبقية في قيادة العالمية الاسلامية الثانية للاعب الفارسي على حساب اللاعب التركي الذي تراجع عن استكمال طموحه في الحصول على " التفويض الاطلسي " لاستلام ملف الترتيبات في المنطقة العربية .

9/ الاحداث الدراماتيكية المؤلمة التي تسارعت في الاشهر الخمسة الاخيرة و انكسار موجة الطوفان والانكسار النسبي الكبير لظهر المقاومات في الجبهة اللبنانية ثم في غزة سوف يسارع بعودة المبادرة للاعب الاطلسي الاسرائيلي وتراجع محور الاسلامية المقاومة واللاعب الفارسي وعودة اللاعب التركي الى صدارة التفويض في المنطقة بانتصارات حقيقية ينافس فيها نسبيا اللاعب الاسرائيلي ما يجعلهما بشكل "بارادوكسالي" الرابحين الاساسيين في التسارع الاخير للاحداث في مقابل الخسارة الواضحة للاعب الفارسي .

10/ تبدو العالمية الاسلامية الثانية وفي قلبها الاسلامية العربية بشقيها (محور الربيع ومحور الراديكالية المقاومة) في حيرة من امرها . الاسلامية العربية لمحور الربيع لا تستطيع نسبة التقدم التركي لنفسها فهي كاسلامية عربية ديمقراطية تأتي من ركام فشل الربيع ولاتبدو احزاب الربيع في وضع جيد وهي لا تفرح كثيرا (بالحساب الاستراتيجي للكلمة) بخسارة الاخوة الألداء في محور الراديكالية المقاومة باعتبار حاجة العرب وقضيتهم الى الانتصار المتساوق للمحورين يكمل انتصار احدهما الاخر وفي المقابل لايبدو المحور الراديكالي المقاوم منزعجا من عودة الاخوة الالداء في محور الربيع الى طاولة الترتيب اذا ما احسنوا فرض شروط حماية ماتبقى من ظهر الرفاق في المحور المقاوم ومنع استعادة الايام المظلمة من تنابز الاخوة الاعداء مذهبيا بتدبير المهندس الخبيث(اختبار ذلك سيكون في سوريا مرة اخرى) .

11/ يبدو اللاعب التركي محتاجا الى فرض شروط على الاطلسي لكبح جماح لاعبهم الاسرائيلي المدلل وعدم استغراقه المغرور في جعل انكسار محور الاسلامية الراديكالية انتصارا ناجزا للاطلسي الغربي المتصهين . هذا الكبح خيار سيضطر اللاعب التركي الى فرضه وممارسته براغماتيا . اذ لا مصلحة للتركي ولا امكانية له في المحافظة على التفويض الوظيفي للترتيب مع الاطلسي باسم المنطقة ما لم يكن اللاعب الثالث (الفارسي والجبهات المقاومة) حاضرا معه ببعض عافيته وبعض عافية حلفائه (الاسلامية العربية الراديكالية المقاومة /المحور) بما يمنع اللاعب الاسرايلي من الحركة الواسعة ويحد من اندفاعه ويمنح " العالمية العربية الاسلامية "(اسلامي الربيع المعدلين) والنظم العربية القابلة للتدقرط والنخب الديمقراطية المعلمنة شروط القبول " الكريم " بالتسوية والترتيب التي يريد المفوض التركي حملهم اليها دون ان يبدو ذلك منهم قبولا باذلال وتسوية ضيزى .

12/ في كل اللحظات الكبرى التي عشناها عيانا وقراءة وقلنا انها ستكون تحولات كبرى في المنطقة كانت تحدث اشياء دراماتيكية هي بطبيعة الحال على حسابنا كعرب ولكن تعقيدات المنطقة كانت تمنح باستمرار هامشا للمناورة لنخفف عن انفسنا فداحة هذه التحولات .

13/ باستثناء المقاومة (التي تعيش الان انكسارات مؤلمة) لا يملك العرب بجميع اطيافهم مشروعا قويا يجعلهم مركزا او اسيادا او شركاء اساسيين في ترتيب منطقتهم (العالمية العربية الاسلامية ؛ الاممية العربية اليسارية ؛ القوميون العرب ؛ النظم العربية ؛ النخب المعلمنة والملبرلة .. الخ ..كلها نخب وتنظيمات ضعيفة بتفاوت ومجرد قوى وظيفية للاعبين الرئيسيين من غير العرب شعروا بذلك ام لم يشعروا ...).

14/ لابد مرحليا من الاعتراف بأن القوى الاساسية في المنطقة بعد تضرر المقاومة هم لاعبون رئيسيون من غير العرب بحيث تحتاج " الوطنية العربية " الان الى صياغة سرديتها المشتركة وصناعة قوتها الممثلة حتى نلعب لانفسنا ونحدد علاقتنا بهؤلاء اللاعبين في ارضنا وهم : اللاعب الاسرائيلي كممثل للغرب الاطلسي وهو لا يمكن ان يكون الا عدوا بطبيعة الحال وهو ما حسمه الطوفان وتجربته الاليمة علينا

اللاعبان الشقيقان الفارسي التركي ويتقاطع هذان مع مصالحنا باعتبار المشترك الاسلامي التاريخي بيننا حيث تبادلنا معهم حمل الرسالة وحكم المنطقة وقيادة الامة وحماية بيضة الاسلام على امتداد 14 قرن بقطع النظر عن التقييمات المختلفة لعهود حكمنا وحكمهم .

15/ يجب ؛ استراتيجيا ولمصلحتنا كعرب حاملين اصليين للرسالة ؛ تبكيت واسكات النخب والمفكرين العرب الوظيفيين الذين يريدون دفعنا الى المفاضلة بين الجارين الشريكين او الاصطفاف مع احدهما ضد الاخر (نخب الولاء العربي للفارسي بمعاداة التركي او نخب الولاء العربي للتركي بمعاداة الفارسي هي نخب تم هندستها لجعل العرب خارج التحكم في منطقتهم..)

نحن العرب نقطة الربط والتحالف بين الأمم في المنطقة باعتبارنا الحملة الاصليين لرسالة التوحيد الكونفيدرالي المحمدي للمنطقة ولا قوة لنا كعرب ولا تحرير للانسانية الا بالجمع بين أمم المنطقة من اقصى شرق اسيا الى غربها وصولا للقارة الافريقية بديلا عن التوحش الأممي الياجوجي الماجوجي كما فعل اسلافنا في قرون الفتح واستئنافا لمشروع تحرير الانسانية من التوحش منذ الرسالات الالاهية الحنيفية الاولى في شرق النبوات .(اتوني زبر الحديد ...و انفخوا كي نقيم بيننا وبينهم ردما)

16/ ما راكمه اللاعبان الشقيقان يجب ان يجير لمصلحة الامة نستعيد عبره جسر التحالف الاممي على المصالح مع من احترم رسالتنا كعرب ومسلمين من القوتين الدوليتين الجارتين البعيدتين في القارة الاسيوية (روسيا والصين) وهما قوتان من داخل الفضاء الشرقي ولا يريان مانعا اذا صدقا في تحول العرب الى لاعب رئيسي يلعب لمصلحته(يمكن الموافقة على ما يقترحه علينا دوغين ومناقشته...هو فيلسوف كهل في سننا) .

17/ كما يمكن للشقيقين التركي والفارسي ان يجسرا علاقتنا من جديد مع فضائنا الاسلامي البعيد وهو فضاء الرسالة الاسلامية للعرب القدامى ونعني بذلك باكستان و اندونيسيا و افغانستان وغيرها من شعوب الفتح العربي الاسلامي القديم . شرط ان نتمكن من صياغة سردية عربية موحدة تفرض على اللاعبين الجارين التركي والفارسي وتوحد موقفنا منهما على قاعدة اننا كعرب مركز المنطقة وحملة الرسالة بما يوقف التناقضات الجزئية بينهما ويوقف اصطناع الاستقطاب العربي حولهما .

18/ تبقى هذه الافكار مجرد تهويمات نظرية ارجح مرحليا ان شروط تحققها لم تنضج وتنضج على العكس منها شروط تحقق هزائم اخرى لابد منها كي تفهم هذه الامة ما لها وما عليها ...لكن لا خير في ان لم اقلها ولا خير في القراء النبيهين ان لم يتدبروها .

ولد في 4 يوليو 1963 في صفاقس، هو ناشط يساري وأستاذ فلسفة وكاتب صحفي تونسي.

نقلا عن قناة الميادين الاخبارية

....

في تحقيق سري أجرته المخابرات الألمانية بالتعاون مع بعض الدول الأوروبية في سوريا ونشرته الصحف في أوروبا

- الجيش الإسرائيلي يتحدث عن أكبرهجوم قام به في تاريخه منذ تأسيس إسرائيل مع العرب ضد سوريا خلال ثلاثة أيام ودمر كل شيء في الدولة

- ما يقرب من 300 عالم سوري تم قتلهم واختفائهم وخطفهم والكثير ما زال ملاحقا

- تصفية واغتيال عدد من رجال الدين في دمشق

- إحتلال أراضي سوريا ومساحات واسعة في الجولان وقرب العاصمة السورية دمشق واحتلال أجزاء من ريف ومدينة القنيطرة ومدينة البعث

- ما يقارب من 3000 دبابة كانت سوريا تتفاخر بها تم تدميرها وضربها وإخراجها من الخدمة

- ذبح وقتل وسحل وتصفية بالهوية لعدد من الشخصيات ومنها شخصيات عسكرية

تدمير وقصف مبنى التحكم المركزي بالصواريخ الباليستية وتسويته بالأرض

- ضرب وتدمير ما يقرب من 12 سفينة حربية منها أربع سفن مدنية

- ضرب وتدمير ما يقرب من 35 معسكر مع مخازن السلاح

- ضرب وتدمير 14 مخزن للصواريخ قصيرة وطويلة المدى وخمس مخازن لصورايخ الكاتيوشا وغراد روسية الصنع

- ضرب وتدمير 33 مخزن للأسلحة المتنوعة

- ضرب وتدمير 82 رادار للدفاع الجوي منها سبع رادارات للطيران المدني وخرجت من الخدمة نهائيا

- ضرب وتدمير 380 طائرة حربية منها 28 طائرة ميج 29 الحديثة و 46 طائرة مروحية منها خمس طائرات مدنية

- ضرب وتدمير معامل الصناعات العسكرية منها أربعة معامل للصناعات الكيميائية العسكرية

- تدميروضرب المعامل والمختبرات العلمية في الكليات العسكرية ومختبرات الجامعات والمعاهد وبعضها تم تفجيرها من الداخل من طرف الجماعات المتطرفة

- سرقة وتهريب احتياطي البنك المركزي من الذهب بالتعاون مع الجماعات المسلحة ونقله إلى القوات الأمريكية في الرقة شرق سوريا

- سرقة وتهريب العملة الصعبة بواسطة الجماعات المسلحة لما يقرب من ثلاثة مليارات دولارونقلها إلى البنوك التركية

- إحراق سجل الهجرة والجوازات وألاف الوثائق في الإستخبارات والأمن

- أغلب الشبكات العربية الإعلامية ومنها قناة الجزيرة القطرية كانت متعاونة مع أمريكا وإسرائيل في تشتيت الأنظاربالحديث عن سجون سرية أنشأها النظام السوري وأظهرت التحقيقات والإستقصاء أن أغلب المقاطع للسجناء مفبركة بعضها من العراق وكوريا الشمالية وسجون كامبوديا و أفغانستان واستخدامها كمادة إعلامية لتشتيت الإنتباه في منطقة الشرق الأوسط حتى يتم تنفيذ العملية من قبل إسرائيل وأمريكا وتركيا وبعض الأنظمة العربية المتعاونة معها

قاسم مهدي

.

فريق رجاء بني ملال يتعادل مع فريق سطاد المغربي

انتهت المباراة التي جمعت بين فريق رجاء بني ملال وخصمه سطاد المغربي بالتعادل 2-2 ، في اللقاء الذي أقيم يوم الاحد 29 دجنبر 2024، ضمن منافسات الجولة 11 من البطولة الاحترافية القسم 2.

شهدت المباراة تنافسًا قويًا بين الفريقين، حيث تبادل الطرفان الهجمات والفرص دون أن يتمكن أي منهما من حسم النتيجة لصالحه.

وقدم الفريقان أداءً لافتًا أثار إعجاب الجمهور الذي حضر لمساندة ناديبه.

وبهذا التعادل، يواصل فريق رجاء بني ملال سلسلة من النتائج السلبية حيث يعد التعادل الرابع على التوالي، في حين يسعى سطاد المغربي من تحسين مكانه في جدول الترتيب.

يُنتظر أن يواجه رجاء بني ملال في الجولة القادمة النادي القنيطري، حيث يأمل الفريق في تحقيق نتيجة إيجابية تعيد الثقة لجماهيره.

حمزة المتقي

محمد مهدي الشرايبي رئيسا جديدا لعصبة جهة بني ملال خنيفرة لكرة القدم

انتخب محمد مهدي الشرايبي، رئيسا جديدا لعصبة جهة بني ملال خنيفرة لكرة القدم، خلف ليوسف أقجيع، خلال جمع عام ساخن ومثير امتد لست ساعات، يوم الجمعة 28 دجنبر 2024.

وحسم الشرايبي الفوز برئاسة عصبة جهة بني ملال خنيفرة، برصيد 55 صوتا مقابل 30 صوتا للائحة منافسه عبد الكريم فاسيني الرئيس السابق لأولمبيك خريبكة، وذلك أمام أنظار حسن الفيلالي ممثل الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم.

وبعد أزيد من 06 ساعات انتهى أطوار هذا الجمع الذي شهد صراعات قانونية بانتخاب المهدي الشرايبي رئيسا لعصبة جهة بني ملال خنيفرة لكرة القدم، متقدما على منافسه عبد الكريم فاسيني ب 55 صوت مقابل 30 صوت.

الرئيس الجديد المهدي الشرايبي الذي خلف الرئيس السابق يوسف أقجيع ، سبق له أن تدرج في تسيير عدد من الأندية الرياضية كان اخرها عضو بالمكتب المسير لفريق رجاء بني ملال لكرة القدم.

حمزة المتقي

فريق أولمبيك خريبكة النسوي يفوز على فريق شباب مريرت



واصل فريق اولمبيك خريبكة النسوي يوم الاحد 22 دجنبر 2024، سلسلة عروضه القوية، وعاد بفوز مهم من الملعب البلدي لمريرت على حساب شباب مريرت بأربعة أهداف مقابل هدف واحد، لحساب الجولة التاسعة من البطولة النسوية الجهوية.

وافتتح فريق اولمبيك خريبكة النسوي النتيجة من نقطة الجزاء عن طريق كلثوم لمعيزي في الدقيقة الاولى، وأضافت الهدف الثاني في حدود الدقيقة السابعة، قبل أن يقلص فريق شباب مريرت النتيجة لتنتهي الجولة الأولى بهدفين مقابل هدف واحد.

واضافت هند همان الهدف الثالث في الدقيقة الخامسة والثمانين، قبل أن تقضي نسيبة عنزوزي على كل آمال الفريق المضيف في العودة بهدف رابع في الدقيقة التسعين.

عن صفحة الموقع

اللاعب أنس رشاق من مدرسة رجاء بني ملال ينضم إلى صفوف المنتخب الوطني لفئة أقل من 18 سنة (U18)



استدعي اللاعب أنس رشاق يوم 20 دجنبر 2024، الذي لا يتجاوز 18 سنة، وأحد خريجي مدرسة كرة القدم بمدينة بني ملال، للانضمام إلى صفوف المنتخب الوطني لفئة أقل من 18 سنة (U18).

وثم اختيار رشاق، الذي أظهر مستواه الرائع واللافت في مسيرته مع الفئات العمرية، ليؤكد جودة التكوين الذي قدمته له الأطر المحلية، وقدرتهم على تكوين وتأطير لاعبين قادرين على التنافس على المستوى الوطني.

وهذا الاستدعاء يعتبر للاعب إنجازا مميزا يضاف الى مسيرته الكروية، ويبرز له أيضا دور مدرسة رجاء بني ملال الكروية في تطوير مواهب اللاعبين وإعدادهم لتمثيل المنتخبات الوطنية مستقبلا.

وننتظر من اللاعب أنس رشاق، أن يواصل تقديم أداء مميز يعزز من مساره في تحقيق المزيد من الإنجازات في الاستحقاقات القادمة.

انصاف السفري

التعادل السلبي يحسم مواجهة أولمبيك خريبكة وشباب أطلس خنيفرة

انتهت المباراة التي جمعت بين فريق أولمبيك خريبكة وخصمه شباب أطلس خنيفرة بالتعادل السلبي (0-0)، في المواجهة التي أقيمت على أرضية الملعب الفوسفاط بخريبكة، ضمن منافسات الجولة 11 من الدوري المغربي.

شهد اللقاء تنافسًا قويًا بين الفريقين، حيث تبادلا السيطرة على مجريات اللعب.

وفي الشوط الأول، ظهر فريق أولمبيك خريبكة أكثر تحكمًا نسبيًا، لكن الصلابة الدفاعية لشباب أطلس خنيفرة حالت دون تحقيق أي أهداف.

في الشوط الثاني، استمر الحذر التكتيكي من الجانبين، حيث ركز كلا الفريقين على تأمين مناطقهما الدفاعية، مما أبقى النتيجة على حالها.

ورغم محاولات أولمبيك خريبكة في الدقائق الأخيرة لتسجيل هدف الفوز، إلا أن اللقاء انتهى بالتعادل السلبي.

بهذا التعادل، يضيف الفريقان نقطة إلى رصيدهما في ترتيب الدوري، حيث يظل أولمبيك خريبكة في المركز الأخير برصيد 6 نقاط فيما يحتل شباب أطلس خنيفرة المركز 12 برصيد 11 نقطة.

وفي تصريحاته بعد المباراة، أكد مدرب أولمبيك خريبكة أن الفريق سيواصل العمل الجاد لتحسين الأداء في المباريات المقبلة، داعيًا جماهير الفريق إلى الصبر، ومشيرًا إلى أن تغييرات كبيرة ستُجرى في الفترة القادمة بهدف تحقيق نتائج إيجابية تعكس طموحات النادي.

حمزة المتقي

سريع واد زم ينتزع نقطة ثمينة من العيون بعد تعادله السلبي مع شباب المسيرة

عاد فريق سريع واد زم بنقطة ثمينة من مدينة العيون، بعد تعادله السلبي (0-0) أمام فريق شباب المسيرة في مباراة قوية أقيمت ضمن منافسات الجولة 11 من البطولة الاحترافية للقسم الثاني.

شهدت المواجهة ندية كبيرة بين الفريقين، حيث اعتمد كل طرف على أسلوب تكتيكي حذر، مع غياب الفعالية الهجومية.

ورغم بعض المحاولات من الجانبين، إلا أن النتيجة ظلت سلبية حتى صافرة النهاية، ليحصد كل فريق نقطة واحدة تُضاف إلى رصيده.

سريع واد زم: بعد هذا التعادل، أصبح في رصيده 10 نقاط، ليبقى في المركز 14 على سلم الترتيب، وهو نفس المركز الذي يحتله فريق شباب المسيرة بالنقاط ذاتها.

عبر مدرب سريع واد زم عن رضاه بالنقطة المحققة خارج الديار، مشيرًا إلى أهمية تعزيز الانضباط الدفاعي في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها الفريق.

من جانبه، اعتبر مدرب شباب المسيرة أن التعادل نتيجة مخيبة على أرضه، لكنه أشاد بأداء لاعبيه، مؤكدًا ضرورة التركيز على استغلال الفرص في المباريات المقبلة.

تقديم دراسة حول التدبير الأمني للعنف وأحداث الشغب بالملاعب الرياضية بالمغرب

جرى يوم الخميس 19 دجنبر 2024، بالرباط، تقديم دراسة بعنوان ‟التدبير الأمني للعنف وأحداث الشغب بالملاعب الرياضية بالمغرب: من أجل مقاربة شاملة”، أنجزها مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، ومركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن.

وتهدف هذه الدراسة إلى مرافقة التجربة المغربية في مجال التدبير الأمني للعنف وأحداث الشغب بالملاعب الرياضية، من أجل بلورة مقاربة تعتمد المكتسب والممارسات الفضلى التي تحققت دوليا لبناء تصور يساهم في إغنائها، ودعم المرتكزات التي تقوي نجاح هذه التجربة وإشعاعها.

واعتبرت الدراسة أن الشغب بقدر ما يشكل الظاهرة السلبية الأبرز في التظاهرات الرياضية، فإن التعامل معه برؤية شاملة لا ينحصر فقط في البعد الأمني، بل يشكل مدخلا لتحييد الممارسات السلبية التي يمثلها، مع رعاية الممارسات الفرجوية التي تعطي للملاعب شحنة الفرح والتنشيط المحفز للروح الرياضية، والموفر لشروط الفرجة والمتعة التي تشجع الجمهور على ولوج الملاعب.

وبحسب الدراسة ذاتها فإن الحد من شغب الملاعب وضمان بيئة رياضية آمنة يتطلب اتباع استراتيجية شاملة تستند إلى حكامة جيدة في ما يتعلق بالترتيبات الواجب اتخاذها لتدبير المنشآت الرياضية ومحيطها، وكذا الاستراتيجة الأمنية ذات الصلة.

وأضافت أن الأمر يستدعي معالجة ظاهرة العنف داخل الملاعب، وفي محيطها، من خلال مقاربة تتجاوز الاقتصار على التدابير الزجرية الصارمة، لتشمل العمل التربوي والتحسيس الاجتماعي وتحسين البنيات الرياضية، مع إشراك كافة الأطراف المعنية.

وأوصت الدراسة ببناء استراتيجية شاملة وكاملة تسهر عليها بنية حكومية، وتقتضي أن تتم معالجة مكوناتها الثلاثة المتمثلة في الأمن والسلامة والخدمات بطريقة متداخلة لا بصورة منعزلة، بالإضافة إلى إعداد وتطبيق وتقييم ومراجعة الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالأمن والسلامة والخدمات في التظاهرات الرياضية انطلاقا من التحديات والموارد والأسبقيات المحددة سلفا.

واقترحت تأهيل الإطار التشريعي وتعزيز مجال حقوق الإنسان، من خلال تنسيق وإعداد وتقييم ومراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي ذي الصلة بالمقتضيات الوطنية الناظمة للأمن والسلامة والخدمات في المنافسات الرياضية، فضلا عن تعزيز الممارسة الاتفاقية للمملكة المغربية في مجال حقوق الانسان، والعمل على ملاءمة التشريعات الوطنية مع المعايير الدولية من خلال إعمال 42 إجراء التي التزمت بها (المملكة) في كراس الترشيح الثلاثي لكأس العالم 2030.

ودعت الوثيقة إلى محاربة العنف بالتثقيف والإعلام، من خلال الدعوة إلى إعمال توصية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المتعلقة بفتح قنوات اتصال مع الأنصار والمحبين، وبناء علاقة إيجابية بين الجمهور والفاعلين الرئيسيين في المشهد الرياضي انطلاقا من اعتبار الجماهير ليست مجرد متفرجين بل كجزء لا يتجزأ من الهوية الرياضية للأندية.

وهمت توصيات الدراسة أيضا تعزيز دور النساء في المجال الرياضي، سواء من حيث الممارسة أو الحضور، كما ركزت على الحكامة الأمنية، عبر اعتماد استراتيجية محددة دامجة للممارسات الدولية الفضلى بما يتلاءم مع البناء المؤسساتي الوطني، وإعمال وتعزيز التزامات المملكة المغربية في إطار الترشيح الثلاثي لتنظيم كأس العالم 2030، ووضع خطة لتأهيل مستخدمي الأمن الخاص وفق ما تقتضيه المدونة الدولية لقواعد السلوك المتعلقة بمقدمي الخدمات الأمنية الخاصة.

وفي كلمة بالمناسبة، قال رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، الحبيب بلكوش، إن هذه الدراسة تروم مرافقة الاوراش الكبرى التي سيقبل عليها المغرب في المجال الرياضي بأبعادها الاستثمارية والاقتصادية والدبلوماسية، موضحا أن المركز ركز على جانب تدبير أحداث الشغب التي تجري من حين لآخر داخل الملاعب باعتبارها تفسد اللعبة والقيم التي أحدثت من أجلها، وكذا صورة التدبير الأمني لهذه الأحداث.

وأكد أن الإهتمام بالبعد الأمني في تدبير أحداث الشغب في الملاعب الرياضية يقوم على اعتباره أحد المكونات والرهانات الأساسية لإنجاح المحطات الرياضية التي سيشهدها المغرب ما بين سنتي 2025 و2030.

وشدد على أن إنجاح هذا الورش لا يتطلب مقاربة أمنية منغلقة بل لابد من أن تكون المقاربة الأمنية منفتحة ومتكاملة وتعمل على إشراك مختلف المكونات المعنية بالموضوع، التي تعتبر مدعوة لان تكون جزء من دينامية مكافحة الظاهرة.

من جهتها، قالت المكلفة ببرامج المغرب في مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، سيسيل لاكوت، إن رغم انتشار ظاهرة العنف في الملاعب فإن هناك حلولا للتصدي لها تمر عبر مقاربة متعددة الأبعاد تقوم على الحكامة الأمنية وتفعيل النصوص التشريعية والاتفاقات الدولية ذات الصلة بالموضوع.

وبعد أن ركزت السيدة لاكوت أيضا على البعد الإدماجي من خلال سياسات الحوار والتواصل والتبادل مع الجمهور العريض ومع أكبر عدد ممكن من الفاعلين المعنيين، لا سيما المجتمع المدني، أكدت على أهمية التنسيق بين السياسات العمومية واحترام حقوق الإنسان، معتبرة أن هذه الدراسة تشكل أداة في خدمة السياسات العمومية من أجل تعزيز المكتسبات وتوفير آليات ومقاربات جديدة لمواجهة هذا الظاهرة بشكل أفضل.

وتناولت الدراسة ثلاثة أقسام تهم ‟قراءة في المقتضيات الدولية وأدبيات محاربة العنف”، و”عنف جماهير كرة القدم: قراءة موجزة في الأدبيات”، و” متطلبات تدبير أحداث العنف بالملاعب الرياضية.”

و م ع

الرياضة الوطنية تتألق على الساحتين القارية والدولية خلال سنة 2024

سجلت الرياضة المغربية، جماعية كانت أو فردية، إنجازات لا يستهان بها في سنة 2024، ما أسهم في ترسيخ مكانة الرياضة الوطنية على الساحتين القارية والدولية.

وفضلا عن كرة القدم، التي ما فتىء إشعاعها يأخذ بعدا أكبر في مختلف الاستحقاقات وعلى جميع المستويات، حققت رياضات أخرى نتائج مشرفة على غرار ألعاب القوى والكراطي والملاكمة وسباق الدراجات وكرة المضرب وبعض رياضات فنون الحرب.

وبالنسبة لألعاب القوى، التي طالما راهنت عليها الرياضة الوطنية، لاسيما في كبريات التظاهرات العالمية وفي مقدمتها الألعاب الأولمبية، فقد حافظت على مكانتها بفضل بعض النتائج التي حققها عداؤوها على غرار سفيان البقالي الفائز بذهبية 3000م موانع في أولمبياد باريس، والذي بات بهذا الإنجاز أول عداء يحتفظ بلقبه الأولمبي في هذه المسافة منذ 1936.

وتألقت أم الألعاب عربيا بعدما أنهى الفريق الوطني المغربي منافسات البطولة العربية لألعاب القوى لأقل من 23 سنة بمصر، برصيد 32 ميدالية (16 ذهبية و11 فضية و5 برونزيات)، والانجاز ذاته حققه المنتخب المغربي لأقل من 18 سنة بتصدره سبورة ميداليات البطولة العربية لألعاب القوى للناشئين والناشئات بمدينة الطائف بالمملكة العربية السعودية، بفوزه بـ 31 ميدالية، منها 10 ذهبيات و13 فضية و8 برونزيات.

وبدورها تألقت الملاكمة الوطنية على المستوى العالمي، بعد فوز الملاكم المغربي عثمان شدغور بالميدالية البرونزية لوزن 48 كلغ في بطولة العالم للشبان بمدينة بودفا بمنتينيغرو.

أما قاريا، فقد توج المنتخب الوطني المغربي بلقب بطولة إفريقيا الـ 21 المقامة بعاصمة الكونغو الديمقراطية كنشاسا، بعد حصوله على 21 ميدالية (10 ذهبيات و8 فضيات و3 برونزيات).

من جهتها وقعت رياضة الكراطي على موسم متميز وكرست تألقها بإحراز الفريق الوطني 18 ميدالية من بينها 5 ذهبيات، في بطولة إفريقيا شبان وفتيان وأقل من 21 سنة (ذكور وإناث) بتونس، فضلا عن 3 ميداليات فضية و10 ميداليات برونزية.

وفضلا عن التنظيم الناجح والمتميز لكأس محمد السادس الدولية للكراطي، تمكنت المملكة من الظفر بشرف احتضان بطولة العالم للصغار والناشئين وأقل من 21 سنة، المقررة تنظيمها ما بين 14 و18 أكتوبر 2026، بالمركب الرياضي مولاي عبد الله بالرباط، وهو الاختيار الذي يكرس الثقة التي يحظى بها المغرب من أجل إنجاح مختلف التظاهرة العالمية.

كما سجلت بعض الأنواع الرياضية الأخرى نتائج مشرفة على غرار رياضات الطاي والكيك بوكسينغ والمواي طاي والصافات، وتألقت عالميا كما قاريا.

وفي هذا الإطار، نجح المغرب في فرض نفسه في بطولة العالم للمواي طاي للكبار باليونان بانتزاعه لثلاث ميداليات ذهبية وواحدة فضية ومثلها برونزية.



والإنجاز ذاته حققه الأبطال المغاربة في بطولة العالم للشبان ببانكوك بالتايلاند، حيث حصلوا على ميدالية ذهبية واحدة وأربع فضيات وأربع برونزيات.

أما قاريا، فقد تمكن الفريق الوطني للمواي طاي من احتلال المركز الأول بفوزه بتسع ميداليات ذهبية وميداليتين فضيتين وأربع ميداليات برونزية.

ولم تخرج رياضة التايكواندو، عن هذه القاعدة حيث تألقت المنتخبات الوطنية في بطولات العالم لمختلف الفئات في الفردي وحسب الفرق.

وهكذا، حل المنتخب المغربي للإناث ثانيا في بطولة العالم حسب الفرق بكوريا الجنوبية. كما فاز بفضية بطولة العالم ذاتها في فئة الفرق مختلط، فضلا عن إحراز منتخب الذكور برونزية الفرق.

وقاريا، توج الفريق الوطني بلقب بطولة إفريقيا للأمم بكوت ديفوار بانتزاعه 11 ميدالية (7 ذهبية وفضية واحدة و3 برونزيات)، كما نال لقب دورة الألعاب الإفريقية الـ 13 بأكرا في فئة الفرق مختلط، إضافة إلى إحراز ميداليتين فضيتين وخمس نحاسيات في الدورة ذاتها.

ونالت رياضة الجيدو الوطنية قسطا من التألق سواء على مستوى التنظيم أو التباري، وكان آخر إنجاز لها تسجيل حصيلة مشرفة في الدوري الإفريقي المفتوح بدكار بنيل المنتخب الوطني أربع ذهبيات وبرونزية، ليحتل بذلك المرتبة الثانية خلف البلد المضيف السينغال.

أما رياضة كرة المضرب، فإنه إضافة إلى الحفاظ على مكانتها ضمن المجموعة الثانية للمنطقة الأورو - إفريقية لكأس ديفيس، فإنها نجحت في إثبات ذاتها على الواجهة الإفريقية والعربية بتألق اللاعبات المغربيات من الجيل الجديد في العديد من التظاهرات، على غرار ملاك العلامي، الفائزة بلقب منافسات الزوجي في بطولة أمريكا المفتوحة للشباب، وأية العوني، وياسمين القباج وغيرهن.

ومن أبرز إنجازات المضرب الوطني تتويج المغرب ببطولة إفريقيا لجميع الفئات، والفوز بلقب أحسن بلد إفريقي للتنس للمرة الخامسة على التوالي، فضلا عن تصنيف ثلاثة لاعبين من الفئات الصغرى ضمن أحسن 50 لاعبا في العالم، وتمكنهم من المشاركة في البطولات الكبرى (جراند سلام).

وعززت رياضة سباق الدراجات مكانتها على الصعيد القاري بتتويج الدراج المغربي، محسن الكوراجي، بطلا للدورة الـ 35 لطواف بوركينا فاسو الدولي، ليحقق المغرب بذلك الفوز السادس له بهذه المسابقة الدولية.

وفي الترتيب العام للفرق احتل المغرب، المتوج بطلا لهذا الطواف الدولي أعوام 2002 و2007 و2009 و2015 و2017، المركز الأول أيضا.

كما أحرز الدراج المغربي عادل العرباوي الميدالية البرونزية في سباق الفردي ضد الساعة عن فئة الكبار ضمن منافسات البطولة الإفريقية للسباقات على الطريق بمدينة إلدوريت بكينيا.

وتكرس هذا التألق، كذلك، بتتويج الدراجين المغربيين هيثم العمراوي (صنف ج 1) ومحمد بوشفار (صنف ج 2) بطلين لإفريقيا كل واحد في اختصاصه في سباقي الفردي على الطريق وضد الساعة، في البطولة الإفريقية للدراجات لذوي الاحتياجات الخاصة بالقاهرة.

بدورها، عززت رياضة الغولف الوطنية مكانة المملكة كوجهة لألمع النجوم العالميين، من خلال احتضان العديد من المنافسات المحلية والقارية، فضلا عن تألق ثلة من لاعبي ولاعبات الغولف المغاربة من المحترفين والهواة على عدة أصعدة.

وقد أثمرت مجهودات الجامعة الملكية المغربية للغولف، وجمعية جائزة الحسن الثاني للعبة، عن تحقيق عدة إنجازات وتألق الممارسين والممارسات المغاربة في عدة تظاهرات، سواء داخل المغرب أو خارجه.

من جهة أخرى، غردت رياضة الأشخاص المعاقين مع سرب المتألقين هذه السنة، وذلك خلال مشاركتها المتميزة في دورة الألعاب البارالمبية باريس 2024، حيث خطف الرياضيون البارالمبيون المغاربة، الأضواء في العاصمة الفرنسية باريس بعد توقيعهم على مشاركة متميزة وتاريخية.

وانتزع المغرب في البارالمبياد الفرنسي 15 ميدالية، في إنجاز غير مسبوق عبر تاريخ المشاركة المغربية في الألعاب البارالمبية، منها ثلاث ذهبيات و6 فضيات و6 برونزيات.

وتعكس هذه النتائج، التي حققتها مختلف الأنواع الرياضية الوطنية الجهود التي تبذلها المملكة، تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، من أجل تطوير الرياضة الوطنية وتعزيز إشعاعها في مختلف التظاهرات على المستوى العربي والقاري والدولي.

(ومع: 30 دجنبر 2024)

L'orgie bohème

8- Toujours dans les années 1830, le groupe des Jeunes-France (Gautier, Nerval, O'Neddy, Borel, etc.) se réattribue la scénographie orgiaque (par l'intermédiaire des orgies byroniennes de Newstead Abbey, dont Gautier confiera plus tard qu'elles avaient servi de modèle[31]), faisant ainsi pénétrer l'alcool dans les figurations des sociabilités romantiques, jusque-là plutôt imbibées de thé – ou de vin de messe. Déjà, dans la série d'articles satiriques qu'il leur consacre dans Le Figaro, Léon Gozlan intitule un texte « Le festin des jeunes Frances[32]» dans lequel il aligne les topoi satiriques qui ont fait le succès, depuis quelques années, de la querelle de la camaraderie littéraire[33]. Tirant les leçons de l'orgie de La Peau de chagrin, le satiriste détaille le menu exotico-littéraire des saturnales : « Le jeune France aime la hure de sanglier, le filet de chevreuil sauvage, le paon aux larges ailes, l'eau parfumée, les drageoirs et les hanaps [34]» Quant à sa soif, elle est aussi difficile à étancher que sa faim:

– Quels vins buvaient les anciens ?

– Les Chaldéens, du Maréotis. Vide Joseph.

– Les Grecs, du Lampsaque. Vide Strabon.

– Les Romains, du Campanien. Vide Pline.

– Les Gaulois buvaient de l'eau.

– Avez-vous entendu, garçon, page, troubadour ou varlet ?

– Je ne puis servir à ces messieurs que du vin gaulois, du Médoc, cachet vert,

du Haut Brion, ou du vin de grand-duc[35].

9- Le concours d'érudition ne se poursuit guère et la cacophonie qui suit confine plutôt à la surenchère de mots nouveaux et bizarres, romantiques en diable, de jurons médiévaux dont la truculence montre que Rabelais n'est pas loin (« Nazede-cabre ! vertu-bœuf »), d'aveux de frénétisme achevé et grotesque (« agitons le punch avec ce tibia d'un ami enlevé à la fleur de l'âge »). Autant d'étapes obligées de la scène d'orgie cumulées avec les poncifs antiromantiques de 1830. Or, les Jeunes-France eux-mêmes, selon une stratégie qui leur est coutumière, convertissent la caricature en posture textuelle, redonnent vigueur au topos dont on les affuble. La lecture du « Bol de Punch », l'un des contes des Jeunes-France de Théophile Gautier, ainsi que celle du «Pandémonium», poème inaugural de Feu et flamme de Philothée O'Neddy (1833) se complètent bien à cet égard. Dans l'un et l'autre cas, le lieu de la sociabilité présente un ensemble hétérogène et hétéroclite, un bric-à-brac d'« objets de forme baroque et disparate[36]», un capharnaüm terrible bientôt égalé par le désordre des paroles. Éclairé par « la gerbe de punch » – décidément boisson obligée – embrumé par les « vingt calumets », l'atelier représenté par O'Neddy ne tarde pas à accueillir « un tourbillon d'incohérentes phrases, / De chaleureux devis, de tudesques emphases[37]». Et chez Gautier, « [d]es jurements, des soupirs, des cris, des grognements[38]» se succèdent, avant de simplement laisser la place à une multitude de bruits, une cacophonie littéraire à faire rougir les deux pages d'onomatopées de L'Histoire du roi de Bohème de Nodier[39]: « Pan, pan ! […] Pouah ! Frou, frou ! Clac ! Ah ! Oh ! Paf ! Ouf ! ». Comme de juste, un sommeil éthylique clôt l'orgie et tous les bruits finissent, enfin à l'unisson, « par s'absorber et se confondre dans un seul, un ronflement magistral qui aurait couvert les pédales d'un orgue[40]»

10- De Balzac aux Jeunes-France, deux types d'orgies, différents tout en répondant aux mêmes normes, se font face et correspondent chacun à ce que José-Luis Diaz appelle des « scénographies auctoriales » concurrentes[41]. Le viveur balzacien s'adonne, dans une posture dont les personnages de Musset auraient pu fournir d'autres exemples, à une orgie débridée et quasi morbide[42]. Qu'il dépense son propre argent ou celui de quelqu'un d'autre, Raphaël et Lucien consomment et se consument dans l'orgie ; ils dépensent joyeusement et spectaculairement leurs meilleures capacités. Désenchantés ou écœurés par une société (littéraire) médiocre, ils y suicident leur talent et leur indépendance. L'orgie jeune-France, bien qu'elle mette en scène «d'ignobles truands festinant avec les filles de joie[43]», s'avère plus fantasque, plus légère, mais tout aussi désenchantée. Parce qu'il ne cesse pas de s'autoportraiturer avec une ironie vorace et un dénigrement sans pitié, parce qu'il se montre pleinement conscient d'une obscurité qu'il peine à grimer en malédiction, le Jeune-France vit, comme le viveur et un peu plus tard comme le bohème, dans le refus de la carrière artistique ou littéraire. Pour lui n'existe que le présent immédiat de l'orgie et, dans le meilleur des cas, le futur idéalisé de la postérité.

Des Buveurs d'eau parisiens aux Six Éponges montréalaises

11- L'auto-caricature excentrique[44] régira dans la suite du XIXe siècle la plupart des récits où la bohème se met en scène. Les Scènes de la vie de bohème de Murger, en 1848, en fournissent – forcément pourrait-on dire – un excellent exemple. Murger, ancien membre et futur mémorialiste du cénacle des « Buveurs d'eau », ne manque pas en effet d'agrémenter les Scènes d'une orgie. Celle-ci a lieu à l'étage supérieur d'un café, modifiant ainsi par rapport à Gautier et O'Neddy le lieu privilégié de la sociabilité orgiaque, qui passe du privé (mansarde ou cénacle) au semi-public (café ou restaurant). Comme de juste, les bohèmes exigent du punch, à la surprise du garçon. « Parbleu, dit Rodolphe, c'est aujourd'hui, le réveillon, nous sommes de bons chrétiens, il faut faire un extra. » Un extra-liquide, s'entend, sous la forme « de champagne, et de beaune, et de liqueurs diverses[45] » qui agrémentent le « festin splendide[46]» auquel se livrent les compagnons:

Depuis dix heures jusqu' à minuit le garçon ne fit que monter et descendre les escaliers. À chaque instant on lui demandait des suppléments. Musette se faisait servir à l'anglaise et changeait de couvert à chaque bouchée ; Mimi buvait de tous les vins dans tous les verres ; Schaunard avait dans le gosier un Sahara inaltérable ; Colline exécutait des feux croisés avec ses yeux, et, tout en coupant sa serviette avec ses dents, pinçait le pied de la table, qu'il prenait pour le genoux de Phémie[47].

Notes

31 « Nous admirions fort les prouesses du jeune lord et ses bacchanales nocturnes dans l'abbaye de Newstead avec ses jeunes amis recouverts de frocs de moines » (Gautier (Théophile), Histoire du romantisme, Paris, Charpentier, 1874, p. 50).

32 « Le festin des jeunes Frances », 10 septembre 1831, repris dans Les « Jeunes Frances » vus par Figaro, La Louvière, Le Daily-Bul, « Le Congru et l'Incongru », 1979, pp. 9-12.

33 Voir Glinoer (Anthony), La Querelle de la camaraderie littéraire. Les romantiques face à leurs contemporains, Genève, Librairie Droz, « Histoire des Idées et Critique littéraire », 2008.

34 « Le festin des jeunes Frances », loc. cit., p. 10.

35 Ibid., p. 11.

36 Gautier (Théophile), « Le Bol de Punch », op. cit., p. 153.

37 O'Neddy (Philothée), « Pandæmonium », dans Feu et flamme (1833), édition de Maurice Hervier, Paris, Les Presses françaises, 1926, p. 8.

38 Gautier (Théophile), « Le Bol de Punch », op. cit., p. 172.

39 Nodier (Charles), Histoire du Roi de Bohème et de ses sept châteaux (1830),Paris, Plasma, 1979, pp. 377-378.

40 Gautier (Théophile), « Le Bol de Punch », op. cit., p. 172.

Référence électronique
Anthony Glinoer
«L'orgie bohème», COnTEXTES [En ligne], 6 | septembre 2009, mis en ligne le 28 août 2009, consulté le 22 septembre 2023. URL : http://journals.openedition.org/contextes/4369 ; DOI : https://doi.org/10.4000/contextes.4369

41 Voir Diaz (José-Luis), L'Écrivain imaginaire. Scénographies auctoriales à l'époque romantique, Paris, Champion, « Romantisme et modernités », 2007.

42 C'est davantage le modèle de l'orgie décadente, que l'on trouve dans le Barnave de Jules Janin ou dans La morte amoureuse de Gautier : « La grande courtisane Clarimonde est morte dernièrement, à la suite d'une orgie qui a duré huit jours et huit nuits. Ça été quelque chose d'infernalement splendide. On a renouvelé là les abominations des festins de Balthazar et de Cléopâtre. Dans quel siècle vivons-nous, bon Dieu ! » (Gautier (Théophile), La Morte amoureuse, dans Romans, contes et nouvelles, dans Romans, contes et nouvelles, op. cit., t. I, p. 541.)

43 Philothée O'Neddy, « Pandæmonium », dans Feu et flamme, op. cit., p. 8.

44 Voir à ce propos Berthelot (Sandrine), « Des "Aventures de Mlle Mariette" à "Charles Demailly" : variations sur la bohème », Cahiers Edmond et Jules de Goncourt, no 11, 2004, p. 189-212. Voir aussi Sangsue (Daniel), Le Récit excentrique, Paris, Corti, 1987.

45 Murger (Henry), Scènes de la vie de bohème, Paris, Julliard, 1964 [1848], p. 172.

46 Ibid.

47 Ibid., p. 173.

Référence électronique
Anthony Glinoer
«L'orgie bohème», COnTEXTES [En ligne], 6 | septembre 2009, mis en ligne le 28 août 2009, consulté le 22 septembre 2023. URL : http://journals.openedition.org/contextes/4369 ; DOI : https://doi.org/10.4000/contextes.4369

A suivre



RAA

Le rhumatisme articulaire aigu n'entraîne pas de lésions articulaires ou d'arthrite à long terme

Préparé par: B. ZIGZI

Les symptômes varient considérablement selon le site de l'organe atteint. En général, les symptômes apparaissent 2 à 3 semaines après la disparition des symptômes de l'angine. Symptômes les plus fréquents du rhumatisme articulaire aigu : Douleur articulaire ; Fièvre ; Douleur thoracique ou palpitations provoquées par une inflammation du cœur (cardite). Mouvements saccadés et incontrôlables (chorée de Sydenham) ; Éruption cutanée (érythème marginé). Petites papules (nodules) sous la peau. L'enfant peut présenter un seul ou plusieurs de ces symptômes.

L'inflammation articulaire et la fièvre sont les premiers symptômes les plus fréquents. Une douleur spontanée apparaît brusquement dans une ou plusieurs articulations qui sont douloureuses au toucher. Elles peuvent également être chaudes, enflées et rouges (arthrite). Les articulations peuvent être raides et contenir du liquide. Les chevilles, les genoux, les coudes et les poignets sont généralement atteints. Toutefois, les épaules, les hanches et les petites articulations des mains et des pieds peuvent aussi être atteintes. Lorsque la douleur ou l'arthrite diminue dans une articulation, elles apparaissent dans une autre (arthralgies migratrices ou arthrite migratoire).

Les douleurs articulaires peuvent être légères ou sévères ; elles durent en général environ 2 semaines, et rarement plus de 4 semaines.

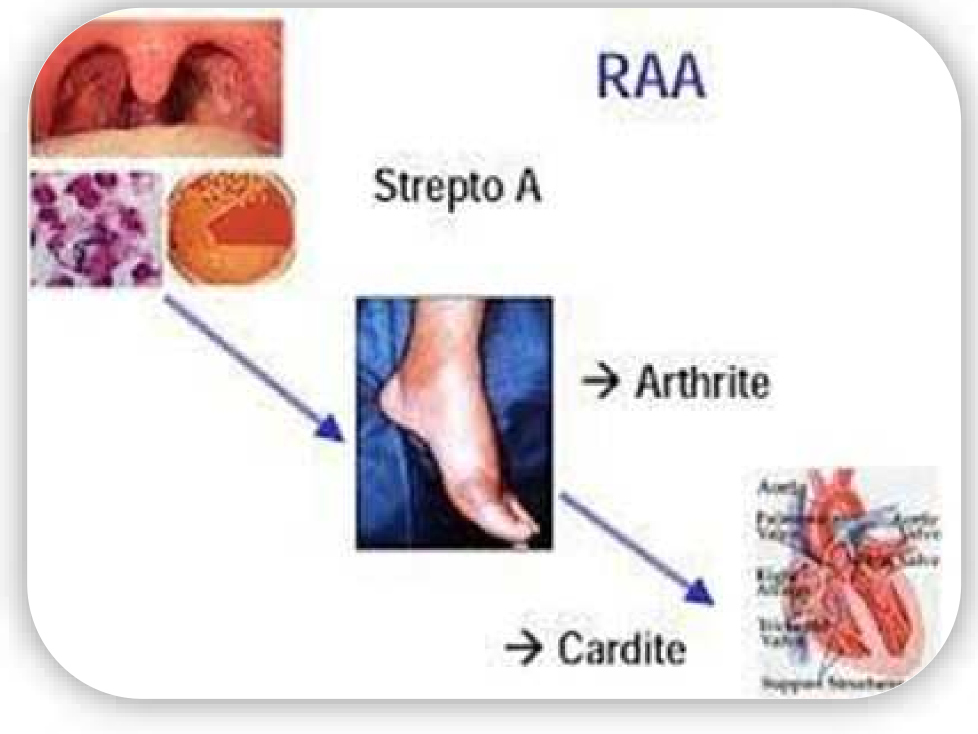
Le rhumatisme articulaire aigu n'entraîne pas de lésions articulaires ou d'arthrite à long terme.

Cœur : Certains enfants souffrant d'une inflammation du cœur ne présentent parfois pas de symptômes, et l'inflammation n'est découverte que des années plus tard en découvrant l'atteinte cardiaque. D'autres enfants ressentent une accélération du rythme cardiaque. D'autres encore décrivent une douleur thoracique provoquée par l'inflammation du sac qui entoure le cœur (péricardite). Les enfants peuvent présenter une fièvre élevée, une douleur thoracique, ou les deux.

Les souffles au cœur sont des sons produits par le sang qui circule dans le cœur. Les enfants ont généralement des souffles au cœur silencieux. Néanmoins, les souffles qui sont forts ou qui ont évolué indiquent parfois que l'enfant est atteint d'une valvulopathie. Lorsque le rhumatisme articulaire aigu implique le cœur, les valves cardiaques sont généralement affectées, ce qui entraîne le développement de nouveaux souffles ou bien de souffles plus importants ou différents que les médecins peuvent entendre à l'aide d'un stéthoscope.

Une insuffisance cardiaque peut se développer et entraîner une fatigue, un essoufflement, des nausées, des vomissements, des douleurs à l'estomac et une toux sèche spasmodique.

L'inflammation du cœur disparaît progressivement, généralement en moins de



5 mois. Cependant, elle peut provoquer des dégâts permanents au niveau des valves cardiaques, entraînant une cardiopathie rhumatismale. La probabilité de développer une cardiopathie rhumatismale varie selon la sévérité de l'inflammation initiale du cœur, mais dépend également du traitement ou non des infections streptococciques récurrentes.

Dans la cardiopathie rhumatismale, la valve qui sépare l'oreillette et le ventricule gauches (valve mitrale) est le plus souvent atteinte. La valve peut fuir (régurgitation mitrale), devenir anormalement étroite (sténose mitrale) ou les deux à la fois. Les lésions valvulaires produisent un souffle cardiaque caractéristique qui permet au médecin de diagnostiquer le rhumatisme articulaire aigu. Plus tard, en général vers la quarantaine ou la cinquantaine, l'atteinte valvulaire peut entraîner une insuffisance cardiaque et une fibrillation auriculaire (rythme cardiaque anormal).

Peau : L'**érythème marginé** est une éruption cutanée plate, non douloureuse et à contours ondulés qui peut apparaître à l'atténuation des autres symptômes. Sa durée est brève, parfois moins d'un jour.

Chez les enfants présentant une inflammation cardiaque ou articulaire, de **petites papules dures et indolores** (nodules) peuvent se former sous la peau. Les nodules apparaissent généralement à proximité des articulations affectées et disparaissent au bout d'un moment.

Système nerveux : La chorée de Syden ham est une complication du rhumatisme articulaire aigu qui provoque des mouvements saccadés et incontrôlables, généralement des deux bras et des deux jambes, et en particulier du visage, des pieds et des mains. La chorée de Sydenham peut apparaître progressivement chez certains enfants atteints de rhumatisme articulaire

aigu, mais généralement seulement après la disparition de tous les autres symptômes. Un mois peut s'écouler avant que les mouvements ne deviennent suffisamment intenses pour nécessiter une consultation médicale. L'enfant présente alors des mouvements sporadiques typiques incontrôlables qui disparaissent pendant le sommeil. Les mouvements peuvent toucher tous les muscles, sauf ceux des yeux. Ils peuvent débuter dans les mains puis se propager aux pieds et au visage. Les grimaces du visage (expression déformée du visage) sont fréquentes. L'enfant peut faire claquer sa langue ou peut sortir et rentrer sa langue de la bouche.

Dans les cas les plus légers, l'enfant semble maladroit et présente de légères difficultés pour s'habiller et s'alimenter. Dans les cas graves, l'enfant doit être protégé de ses propres membres qui pourraient le blesser lors de leurs violents mouvements. La chorée dure entre 4 et 8 mois, mais peut revenir ultérieurement.

- Critères cliniques établis
- Cultures de la gorge
- Analyses de sang
- Électrocardiographie, et souvent échocardiographie

Les médecins basent le diagnostic de rhumatisme articulaire aigu sur une combinaison de symptômes et de résultats d'analyse appelée critères de Jones modifiés (voir Comment diagnostique-t-on le rhumatisme articulaire aigu ?).

Bien qu'il n'existe pas de test de laboratoire permettant de diagnostiquer spécifiquement le rhumatisme articulaire aigu, les médecins réalisent des analyses de sang pour rechercher des taux élevés d'anticorps contre les streptocoques. Ils recherchent également des streptocoques en effectuant un prélèvement dans la gorge de l'enfant avec un écouvillon et en envoyant ce dernier à un laboratoire pour qu'il y soit analysé.

D'autres analyses de sang, telles que la vitesse de sédimentation (VS) et le taux de protéine C-réactive, aident les médecins à déterminer la présence d'une inflammation dans l'organisme et si elle est étendue. La VS et le taux de protéine C-réactive sont élevés en cas d'inflammation.

Les médecins réalisent une électrocardiographie (ECG : enregistrement de l'activité électrique du cœur) à la recherche de troubles du rythme cardiaque provoqués par l'inflammation du cœur. Les médecins peuvent effectuer une échocardiographie (qui produit une image des structures du cœur à l'aide d'ultrasons) pour rechercher des anomalies des valves cardiaques et une inflammation du cœur.

Si les médecins ne sont pas certains qu'une articulation rouge et enflée soit causée par une infection articulaire, plutôt que par un rhumatisme articulaire aigu, ils peuvent utiliser une aiguille pour prélever du liquide dans l'articulation (ponction articulaire).

REF : https://www.msdmanuals.com/fr



Il y a les chemins qui ne mènent nulle part

Mostapha Hasnaoui

Il y a les chemins qui ne mènent nulle part, les chemins Heidegerien.
Il y a les chemins qui mènent vers la perte,le néant, l'effacement et la spectralité de l'existence. Le chemin diurne est très différent du chemin nocturne.
Marcher la nuit comme un spectre.
Marcher le jour comme un vivant ou un survivant.
Les chemins ont toujours été la grande question énigmatique de ma vie, de la vie nomade qui m'inspire, qui me fait vivre, qui me donne l' élan vital, la persévérance et la résistance.
Le chemin est comme l'écriture, le feu de la noirceur sur le feu de la blancheur.
Le chemin nous écrit, il s'inscrit en nous,devient le chemin d'une vie.
Le chemin est notre demeure quand on n'a plus de demeure.
Le chemin est notre tombe. A travers lui on peut ou devenir un ange ou devenir un démon.



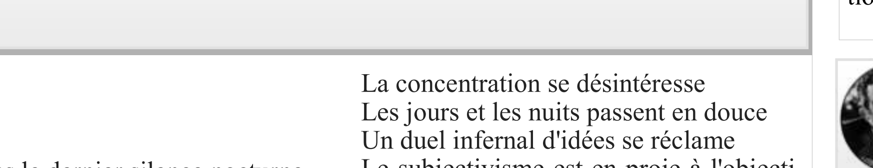
C'est la fin

Hocine Bouakkas

C'est la fin, le poète est au bout du rouleau,
Quelques beaux vers et il paiera l'addition.
Des litres de misère, autant de distorsion,
La facture est salée, il y laisse sa peau.
/
Nul regrets pour sa vie de céleste clodo
À tenir dans les bars de longues discutions
Sur notre destinée, éternelle question,
À appâter la rime, assis au bord d'un pot.
/
Familier de l'angoisse, il connaît ses recoins,
C'est en sa présence que la vie se disjoint,
D'une brasure dorée, il crée l'unité.
/
Éclaireur de l'âme, il est en première ligne,
Contre l'obscurité, ses armes sont ses lignes,
Partout où est la beauté, le monde est sauvé.
///
André Laude
« André Laude ne possédait rien, à part le malheureux vestiaire qu'il portait sur le dos, rien […] Et, à part son œuvre, il n'a rien laissé : son œuvre poétique publiée en recueils, mais aussi ses livres, et un volume aussi important de poèmes épars dans une dizaine de revues ou dans des sacs plastiques de grandes surfaces laissés ici ou là en attendant. »
Yann Orveillon, poète et édiyeur



PAUSE



Dans le dernier silence nocturne
Une silhouette pâle rumine
Un ensemble d'idées dominent
Pour repenser des séquences diurnes
Une musique douce embellit cette existence :..
Permettant davantage d'en atteindre l'essence
Soudain survint un vacarme d'avions assourdissant...
On déclare la guerre?
Contre les sauterelles qui détruisent?
Contre la faim?
Pour éviter la fin?
On ne veut pas permettre le silence
On dérange la sagesse
Terrible est ce progrès technologique
Dont les retombées semblent parfois illogiques
La concentration se désintéresse
Les jours et les nuits passent en douce
Un duel infernal d'idées se réclame
Le subjectivisme est en proie à l'objectivisme
L'acculturation ennuie le patrimoine et le civisme
Difficile de déchiffrer ces mathématiques du confidentiel
Pour soulager l'âme de sa situation conflictuelle
Un coq chante, ainsi sonne l'heure
Une nuit meurt...
Un jour prend la relève
Un soleil se lève
De nouvelles pensées sont en larves
Le mystère de notre existence y demeure
Malgré une infinité d'idées qui vivent et meurent...

HANAFI Abderrazak
Délégation M.E.H
KÂLÂA DES SRAGHNA

Mémorandum sur le génocide en cours à Gaza et ses implications concernant Israël et la Palestine

Parler de « conflit » israélo-palestinien est en réalité un euphémisme. Ce sera mon second point. Car ce conflit a toujours été profondément dissymétrique, du point de vue du rapport des forces comme du point de vue moral. Un abîme sépare les adversaires. Dès avant 1948 et surtout après, les Palestiniens ont subi la colonisation, l'expropriation (par une politique systématique de rachat, puis de séquestration des terres), le nettoyage ethnique, les discriminations raciales et la réduction au statut de citoyens de seconde zone, ce qui pris ensemble mène à l'effacement de tout un peuple sur son propre sol, avec son histoire et sa civilisation. Je ne dis pas que les Palestiniens n'ont aucune responsabilité dans la façon dont ce procès s'est enclenché et déroulé. Mais il n'y a jamais eu de symétrie et le niveau de brutalité atteint est aujourd'hui sans égal. C'est pourquoi on ne peut contester le droit que les Palestiniens ont de résister à leur anéantissement, y compris par les armes, ce qui ne veut pas dire que toute stratégie soit bonne et que toute forme de contre-violence soit juste. De l'autre côté cependant, la question de la légitimité se pose en de tout autres termes. Un dramatique renversement s'est produit. Je ne considère pas du tout que l'entité israélienne telle que reconnue par les Nations Unies en 1948 (malgré l'opposition des pays arabes) ait été illégitime. Mais je pense que la légitimité de l'Etat d'Israël était conditionnelle, et que depuis lors les conditions qu'elle supposait ont été perdues. Pourquoi ? Ce qui faisait la légitimité politique et morale d'Israël n'était évidemment pas le mythe du « retour » des Juifs exilés dans leur Terre Promise (que Golda Meir avait cru pouvoir décrire comme une « terre sans peuple pour un peuple sans terre »). Ce n'était pas non plus l'ancienneté des installations de colons Juifs en Palestine, promue par le mouvement sioniste depuis le milieu du 19ème siècle. L'historien israélien Shlomo Sand l'a bien dit dans une déclaration récente : les nations européennes, avec leur antisémitisme parfois virulent et leurs persécutions, nous ont « vomis », nous les Juifs (et il est d'autant plus ironique que les sionistes se soient ensuite présentés comme chargés d'apporter la civilisation et la modernité européennes en Orient !). Il n'en résultait évidemment aucune obligation pour les autochtones de leur ouvrir les bras (même si, idéalement, l'installation de colonies juives en Palestine aurait pu conduire à leur incorporation dans une société qui avait toujours eu un caractère multiculturel et cosmopolite). Le seul et unique fondement de cette légitimité – mais il pesait très lourd – c'était la capacité de l'Etat d'Israël d'offrir un refuge et de proposer un avenir commun aux survivants de la Shoah, que le monde entier avait rejetés. Implicitement au moins, et contrairement aux tendances profondes de l'idéologie sioniste (qui de ce point de vue est un nationalisme européen pur et simple), ce fondement s'accompagnait de deux conditions à remplir sur le long terme : 1) il fallait que l'installation des colons juifs soit acceptée par leurs voisins, à travers des négociations menant à une alliance entre les peuples, au lieu que les terres historiques des Palestiniens fassent l'objet d'un accaparement par des arrivants qui croient ou prétendent avoir sur elles un « droit immémorial » ; 2) il fallait que l'Etat d'Israël se construise comme un Etat démocratique et laïque, conférant des droits égaux et une égale dignité à tous ses citoyens. Au lieu de quoi (au prix de conflits internes et profitant de diverses circonstances internationales, dont les guerres menées ou envisagées par les Etats arabes), la discrimination ethnique s'est institutionnalisée, le terrorisme d'Etat a été systématisé, et l'Etat d'Israël n'a cessé de se soustraire au droit international, comme si sa vocation messianique le plaçait au-dessus des lois. Le processus aboutit en 2018 à la proclamation d'Israël comme « Etat-nation du peuple juif », c'est-à-dire à l'adoption d'une autodéfinition raciste, qui justifie l'apartheid et préfigure les crimes contre l'humanité. Israël a perdu sa légitimité historique – je le dis avec tristesse et inquiétude quant aux conséquences. Je n'éprouve aucune Schadenfreude.

Par/ Etienne Balibar
19-09-2024





Elle était seule dans la chambre...

"Elle était seule dans la chambre, assise devant un miroir encadré de bois ancien, dont la patine dorée semblait chuchoter les secrets du passé. Ses longs cheveux noirs glissaient comme une rivière d'encre sur ses épaules nues, révélant une peau douce, à peine dorée par la lumière chaude d'une lampe à huile. Chaque coup de peigne, lent et méticuleux, semblait distiller un silence d'une intensité presque sacrée.
Son regard, baissé sur sa propre image, était empreint d'une mélancolie profonde, comme si elle scrutait, au-delà de son reflet, des souvenirs enfouis ou des promesses non tenues. Ses lèvres, légèrement entrouvertes, retenaient un souffle qui trahissait une pensée fugitive, douce et amère à la fois.
Autour d'elle, tout semblait suspendu. L'air portait une légère odeur de jasmin, et les rideaux, légers comme une caresse, flottaient au rythme d'une brise nocturne imperceptible. La pièce semblait s'effacer, ne laissant que cette vision d'une femme plongée dans un moment d'intimité absolue, où le temps et l'espace perdaient toute signification, enveloppés par une beauté presque irréelle."
Gabriel Garcia Marquez, Cent ans de solitude

Gabriel Garcia Marquez
Centansdesolitude
paroles d'auteurs



La Refonte du Système National de Santé au Maroc

OUJABAIR Abdessamad

Les Groupements Sanitaires Territoriaux : les nouveaux acteurs régionaux du secteur de la santé

En ce qui concerne le Directeur Général du Groupement, il est affecté à l'établissement public conformément aux dispositions législatives et réglementaires en vigueur. Ce dernier jouit de tous les pouvoirs nécessaires à la gestion du groupement, et agit en son nom. Pour cela, le directeur du groupement exerce les missions suivantes :

-L'exécution des décisions du conseil d'administration et des comités institués par cet organe ;

-L'établissement des projets à exposer au conseil d'administration pour approbation à savoir :

-Le plan d'action annuel du groupement ;

-La carte sanitaire régionale ;

-Le programme médical régional (PME)

-Le budget annuel du groupement ;

-L'organigramme de l'établissement ;

-Le statut des salariés,

-Le règlement selon lequel sont définies les conditions et les formes de passation des marchés ;

-Le règlement intérieur de l'établissement (GST) ;

+Le rapport d'activités annuel du groupement.

-La gestion de toutes les structures et les établissements de santé constituant le GST et la coordination de leurs activités ;

-La gestion des ressources humaines du groupement et l'affectation dans les postes selon l'organigramme du groupement et le statut de ses salariés ;

- La réalisation de toute activité ou acte relevant des missions de groupement ou ayant son autorisation pour l'exécuter ;

-La représentation du groupement devant l'Etat, les administrations publiques ou privées et devant les tierces avec la possibilité de mettre des réserves ;

-La représentation du groupement devant la justice, et le déclenchement de poursuite judiciaire visant à défendre les intérêts du groupement ;

-Le directeur général peut déléguer, sous sa responsabilité, une partie de ses pouvoirs et ses missions aux salariés sous son autorité.

Le troisième chapitre de la loi 08-22, relative à la création des groupements sanitaires territoriaux, est réservé pour l'organisation financière qui prévoit que le budget du groupement est constitué de :

1- Recettes constituées de :

-Revenus générés de ses activités ;

-Revenus des biens meubles et immeubles ;

-Subventions de l'Etat, des collectivités territoriales et d'organismes du droit public ou privé ;

-Dons et legs ;

-Toutes autres ressources ultérieures selon les textes réglementaires et juridiques en vigueur.

2-Dépenses composées de :

-Dépenses d'investissement ;

-Dépenses de fonctionnement ;

-Remboursement des avances et emprunts ;

-Toutes autres dépenses en relation avec les missions de groupement.

Le recouvrement des créances se fait selon les textes législatifs en vigueur relatifs au recouvrement de la créance publique.

En ce qui concerne les professionnels de santé qui exercent au niveau du groupement, ils sont constitués de :

-Professionnels de santé recrutés conformément au statut général du groupement ;

-Fonctionnaires et personnels transférés au GST conformément au statut général du groupement ;

-Fonctionnaires mises à la disposition du GST conformément aux textes législatifs et réglementaires en vigueur ;

En cas de nécessité, le groupement peut recourir dans un cadre contractuel, dans l'exercice de ses missions, aux experts pour une durée limitée. Ainsi, l'établissement peut recourir aussi aux services des agents occasionnels et aux volontaires.

Les professionnels de santé sont transférés systématiquement au GST, à la date prévue par le décret, désigné dans l'article 23 de la loi 08-22 relative à la création du groupement, relatif à la création de chaque GST et la dissolution des Centre Hospitaliers Universitaires (CHU).

Il s'agit d'un transfert des fonctionnaires titulaires et les stagiaires exerçant dans les services déconcentrés relevant de l'autorité chargée de la santé se trouvant dans le ressort territorial du GST ; du personnel contractuel relevant des CHU et des services déconcentrés relevant de l'autorité chargée de la santé se trouvant dans le même commandement ; et du personnel statutaire stagiaire exerçant dans le même ressort territorial du GST.

Les professionnels de santé transférés au GST, suivant l'article 16 de la loi 08-22 relative à la création du groupement, sont intégrés dans l'établissement conformément à son statut général particulier.

La situation statutaire au titre du statut général du personnel de santé du groupement du personnel transféré selon l'article 16 de la loi de création des GST, ne peut en aucun cas, être moins que celle que les intéressés en bénéficiaient dans leurs statuts initiaux à la date de transfert.

En attendant l'entré en vigueur du statut particulier des professionnels de groupement, les fonctionnaires et les salariés qui exercent leurs mission dans les services déconcentrés du ministère de la santé et dans les CHU, restent soumis à leur statut, et garde l'ensemble de leur droit et prérogatives dont ils bénéficient dans leur cadre initial.

A partir de la date fixée par décret (l'article 23 de la loi 08-22) pour le démarrage du GST, l'ensemble des activités réalisées par les fonctionnaires et les salariés de ces services déconcentrés du ministère de la santé et des CHU, seront considérées comme réalisées dans le groupement sanitaire territorial.

Les fonctionnaires et le personnel cités à l'article 16 de la loi 08-22, restent adhérents, au titre des régimes de retraite, aux caisses où ils cotisent à la date de leur transfert.

Les dispositions finales et transitoires de la loi 08-22 stipulent que :

Les groupements crées par cette loi remplacent l'Etat et les CHU pour tous les droits et les engagements liés aux marchés d'étude, de travaux, acquisitions, ou service. Ainsi que les contrats et conventions conclues pour le compte des services déconcentrés du ministère chargé de la santé et les établissements de santé relevant directement de l'Etat ou des CHU, qui n'ont pas été réglées définitivement à la date du lancement de GST.

Chaque groupement prend en charge le règlement de ces marchés, contrats et accords selon les modalités et conditions déjà définies.

Le transfert gratuit au groupement concerné Les biens mobiles et immobiles des CHU, les biens du domaine privé de l'Etat et des services décentralisés du ministère chargé de la santé et les établissements relevant directement de l'Etat ou des CHU, et ce conformément au décret 23 de la loi 08-22.

Transferts des archives et des dossiers.

Le terme GST

[1]Article 13 de la loi 08-22 relative à la création des groupements sanitaires territoriaux

[2]La loi 15-97 formant code de recouvremnt des créances publiques.

[3]Les articles 19, 20, 21, 22 et 23 de la loi 08-22 relative à la création des groupements sanitaires territoriaux.

.

A suivre


حتى الحرب
لها
قوانين يا همج !!